مركز الأهرام
للترجمة و النشر

عاطف الغمري



أمريكا فى عالم يتغير

تأليف : عاطف الغمرى

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٢٥٧٨٦٦٧٠ - فاكس : ٢٥٧٨٦٠٨٣

المحتويـــات

(تابع) المحتويات

(تابع) المحتويـــات

(تابع) المحتويـــات

تقديـــم

كان ذلك فى يوم من أيام الخريف عام ٢٠٠٧، عندما جاءنا الأستاذ عاطف الغمرى فى المجلس المصرى للشئون الخارجية، ليحدثنا عن المشروع البحثى الكبير، الذى تبنته جامعة برنســـتون الأمريكية، وحشـــدت له نحو أربعمائة من خيرة المفكرين والخبراء، والباحثين، وكان موضوع البحث هو ما ســـيكون عليه حال الولايات المتحدة، وما تواجهه من تحديات فى عالم ما بعد إدارة بوش.

كلما كان الأســـتاذ عاطف الغمرى يستطرد فى حديثه، كانت تلوح فى مخيلتى، صورة كتاب يمكن أن يصدر عن المجلس، ويشرك القارىء المصرى فيما نسمعه من حديث، وفيما يطرحه المشـــروع من أفكار، سيكون لها تأثيرها فى سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة، والتى لم يكن قد ظهر آنذاك أن الرئيس الجديد ســـيكون باراك أوباما، الذى بنى حملته الانتخابية على مطلب التغيير..

كان من أهم ما دفعنا فى المجلس، أن نطلب من عضو المجلس عاطف الغمرى، أن يعد كتابا حول الموضوع، هو ما لاحظته، وزملائى من المتابعين للشـــأن الأمريكى، من ندرة ما تحتويـــه المكتبة العربية عامة، والمصرية خاصة، من كتب حول تطور الفكر الاســـتراتيجى الأمريكـــى، وأن الصور التى لدينا عن أمريكا هـى تلك التى تشـــكلها شاشـــات الســـينما والتليفزيون من أفلام ومسلســـلات، وما تذيعه شبكة CNN من تقارير، وكم نحن بعيدون عـــن معامل الفكر الأمريكية، التى تضم عشـــرات المراكز فى الجامعـــات وخارجها، التى تدرس العالم العربى والإســـلامى، وتركـــز بالبحث والتحليل على كل ما يعتمل فى عقولنا، ونفوســـنا، وما يحدث فى بلادنا من تطورات، وما يصدر فيها من فكر وإنتاج أدبى وفنى. ولعلى لست فى حاجة إلى تبيان، كيف تأثرت بلادنا ومنطقتنا، بما يتخذ من قرارات فى هذه القارة البعيدة، تأسيساً على ما تصدره هذه المراكز من دراسات وأبحاث، وما تقدمه مـــن توصيات، ويكفى أن نرصد مدى ما خلفتـــه إدارة بوش الأخيرة وحدها، بصمات، بل ومن جروح غائرة فى الجســـم العربى، وكيف كان الفكر الاستراتيجى، لما سمى بمجموعة المحافظين الجدد، وراء كل ما ارتكبته ومارســـته هذه الإدارة، من أخطاء وخطايا، ستبقى معنا لأعـــوام طويلة، هذا بينما أخذت مراكز الأبحاث تمطر إدارة أوباما القادمة بســـيل

من الدراسات والتوصيات، التى سيكون لها بالتأكيد أثرها فيما ستنتهجه هذه الإدارة من سياسات.

كان الدخول إلى عالم الفكر الاستراتيجى الأمريكى، من هذه اللحظة المهمة من المسيرة الأمريكية، وتقديم جانب من هذا الفكر، خاصة مشروع برنستون، ويتطلب مفكراً وكاتباً لديه القدرة على الغوص فى هذا العالم، وتقديمه للقارىء المصرى والعربى، بأسلوب السهل الممتنع الذى يجتذب مختلف الفئات، ما بين القارىء المتخصص والقارىء العادى؛ وكان طبيعياً أن يكون هذا الكاتب هو عاطف الغمرى.

أمضى عاطف فى واشنطن عدة أعوام كرئيس لمكتب الأهرام، ولم يكتف بتغطية الأحداث فى هذه المدينة التى لا تهدأ، ولكنه دلف إلى عالم مراكز الأبحاث الذى لا نهاية له فى العاصمة الأمريكية، وعاد ليكتب عموده الأسبوعى المهم فى صفحة الرأى بالأهرام، كما كان له فضل تقديم مذكرات اثنين من أعمدة الدبلوماسية المصرية، فى النصف الثانى من القرن العشرين، وهما أشرف غربال ومراد غالب رحمهما الله. ولم يكن ذلك سوى جانب من مجمل إنتاجه الفكرى والأدبى الغزير.

يخامرنى شعور بالرضا والامتنان للصديق عاطف الغمرى، الذى أتاح لنا فى المجلس المصرى للشئون الخارجية، أن يكون كتابه المهم «أمريكا فى عالم يتغير» هو باكورة ما يصدره المجلس بالتعاون مع مؤسسة الأهرام، وهو هذا الكتاب المهم فى يد القارىء العزيز.

٣ يناير ٢٠٠٩ | عبد الرءوف الريدى

مقدمـة تحليليــة

الأمريكى مأخوذ بطبعه إلى فكرة تسـيطر على تفكيـره، تجعله مقتنعا بأن بلاده هى الأكبـر والأقـوى، وأن العالم خارجها صغير، وأن المكانة التى تشـغلها بلاده كقوة عظمى وحيـدة مهيمنة فى العالم، هـى حقيقة، يصعب التخلى عنها، أو تصور زوالها. وهى فكرة تعكسـها مقولة للمؤرخ الأمريكى هوفسـتاد هى «أن الأمريكى يرى أن بلاده لا تحتاج لأن تكون لها أيديولوجية لأنه مقتنع بأن أمريكا هى ذاتها أيديولوجية. ولهذه الفكرة أسـبابها ومنطقها وحجتها.

والأمريكيون عاشوا قرنا بكامله ـ من التاريخ ـ أحيطوا فيه بكل ما يثبت هذه الفكرة فى عقولهم. نبتت الفكرة فى التربة السياسـية والنفسية منذ ظهور مصطلح القرن الأمريكى عام ١٩١٤. وإن كانت بذورها قد غرست من قبل ذلك بسنوات، ومن قبل أن يطل عليها القرن العشـرون ببدء أمريكا، جذب موازين القدرة العسـكرية والإنتاجية والتجارية إلى ناحيتها.

وجـاءت الحرب العالمية الثانية لتتوج الولايات المتحدة زعيما مقبولا للعالم الغربى ومن تحالفوا معه. تلتها أربعة عقود من الحرب الباردة، رسخت الفكرة فى عمق نظرة الأمريكى لنفسـه. ثم انتهت الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السـوفيتى وزال القطب الثانى المنافس للولايـات المتحدة، وتعززت الفكرة، بتحول النظام العالمى مـن الثنائية القطبية، إلى القوة العظمـى الوحيدة. والآن هناك جيل كامل مـن الأمريكيين، يندر أن يكون منهم من عرف لبلاده وضعاً آخر مغاير فى النظام العالمى.

من أفضل المؤلفات الحديثة التى تناولت هذه النقطة بتعمق ومعرفة كتاب، للبروفسور ديفيد . ب. كاليو David P. Calleo الأسـتاذ بجامعة جـون هويكنز بعنوان «follies of Power : America's unipolar Fantasy حماقة القوة : وهم أمريكا القوة الوحيدة» ويشرح فى كتابه هذا الشعور المتأصل فى عقل الأمريكى، بالقول إن الخيال السياسى الأمريكى، يجـد مـن الصعب عليه الآن، أن يفكـر فى أى نظرة أخرى للعالم. وقـد كان الأمريكيون محجمين عن أن يروا ـ دعك من قبولهم ـ عالماً تعددياً فيه مراكز متعددة للقوة.

وهناك ما يحث على الاعتقاد بأن الأخطاء الأخيرة للسياسـة الخارجية سوف تخمد جـذوة النزعة للهيمنة، وأن الحكومة الجديدة التى سـتأتى بعد انتخابات الرئاسـة عام

٢٠٠٨، سوف تتخلى عن نزعة الهيمنة . لكن - حسب تشخيص البروفسور كاليو - من المحتمل أن تبقى الهيمنة مستحوذة على الخيال الرسمى لأمريكا، مادامت هوية الأمة الأمريكية محددة الملامح فى صورة ترى فيها نفسها أقوى وأغنى دولة فى العالم.

إن الخيال الأمريكى الذى رسم ملامحه تراث أجيال وأجيال، خلف للأمريكيين صورة وحيدة لأنفسهم، لم يتصوروا أن تكون خلاف ما هى عليه. وكان الكاتب السياسى والتر ليبمان - أشهر الصحفيين الأمريكيين فى الستينيات - قد كتب يقول إن خيالنا خلق بيئة زائفة تفصل بيننا وبين العالم[1].

وفى كتاب ديفيد كاليو يقول إن إدراك وفهم القوى التى تصنع التحولات الكبرى فى التاريخ، تحتاج قفزات خلاقة من الخيال القومى. واليوم وحيث يتطور العالم بسرعة فى الأخذ بالتعددية فى توزيعه القوة والثروة، فإن التمسك بنظرة ثابتة لعالم القطبية الواحدة، يعزل الولايات المتحدة عن حقيقة ينبغى لها أن تتواءم معها . وإلا فإن هذا البلد يصبح نتيجة لذلك خطراً على نفسه وعلى العالم. وعندما تتحدى دولة بقوة الولايات المتحدة، تيار التاريخ المتدفق، فإننا نكون فى مرمى كارثة تاريخية كبرى. لكن تجنب مثل هذا المصير يتطلب إعادة صياغة قوية العزم، للخيال الجيوبوليتيكى للبلاد . والتحول بحزم بعيدا عن نغمة الغطرسة الوطنية العدائية المغلفة بعبارات طنانة، التى سادت فى الفترة الأخيرة.

ولاشك فى أن الولايات المتحدة لديها - مثلها مثل غيرها من الديموقراطيات الغربية — تقليد صحى من النقد الذاتى، الذى سيوقظها لكى تنقذ نفسها والعالم من كارثة فظيعة.

وهذا لجانب تطرقت إليه أخيرا سارة سيوال Sarah Sewall التى تدرس الأمن القومى بكلية كيندى للدراسات الحكومية، وكانت قد شغلت فى عهد كلينتون منصب نائب مساعد وزير الدفاع.

فى دراسة لها[2] قالت فيها : إن صناع السياسة فى الولايات المتحدة لا يقدرون بما فيه الكفاية، كيف أن التغير فى النظام الدولى، يعمل على تقويض أمن الولايات المتحدة،

1- Walter Lippman, Pnblic Opinion

2 - Survival magazine - 2008.

وطريقتها فى الحياة. وأن التحدى الاستراتيجى الأكبر الذى يواجه الولايات المتحدة، هو قدرتها على إحياء النظام الدولى من جديد، بحيث تستطيع الولايات المتحدة أن تحتفظ بقوتها، فى الوقت الذى يحدث فيه التحول فى البيئة العالمية.

ونقرأ هذه الكلمات التى تقول إن* العالم تغير : اللغة والمفاهيم التى كان لها وقعها فى النفوس قبل خمسين عاماً لم يعد لها هذا الأثر اليوم.

وكانت هذه بعض كلمات للبرفسور مايكل اليوت فى أثناء محاضرة ألقاها فى جامعة كولورادو فى أبريل ٢٠٠٨ .

وحسب عبارات اليوت فإن نصيب الولايات المتحدة فى الإنتاج العالمى عام ١٩٤٥ كان يمثل النصف (٥٠٪)، بينما يقدر اليوم بأقل من الثلث. وقتها كانت أمريكا تصنف بالدولة الأكثر تقدماً، والتى يتمتع مواطنها بالرفاهية، والقدرة على تحقيق مطالبه، وأن ما عليه سوى أن يحلم بما يريد أن يكونه، على اتساع آفاق الحلم الأمريكى.

كانت أمريكا تسيطر عالميا على ـ الاقتصاد ـ والثقافة، والسياسة، وتحتكر التحديث فى العالم، وهذه أشياء لم تعد تتوافر لها اليوم، ويواجهها فى ميادينها، منافسون، غيروا مركز الجاذبية فى العالم.

هذا لا يعنى أن أمريكا لم تعد الأغنى والأقوى، لكنه يعنى أن هناك أجيالاً جديدة من شعوب ودول لم تعد فى لهفة على أن تحذو حذو النموذج الأمريكى. وقد يأتى فى سياق هذا المعنى قول برنارد كوشنر وزير خارجية فرنسا فى حوار مع صحيفة الهيرالد تريبيون فى مارس ٢٠٠٨ سئل فيه : هل تستطيع الولايات المتحدة أن تصلح الضرر الذى أصاب سمعتها خلال السنوات القليلة الماضية؟ فقال لن تعود سمعتها إلى سابق عهدها. فقد انتهى مفعول السحر.

هذه الآراء جاءت ضمن موجات من الرؤى فى تيار متدفق فى الولايات المتحدة خلال السنوات الأربع الماضية. وكلها تنبه إلى أن العالم يتغير، وأن الولايات المتحدة يجب أن تهيئ نفسها لعالم سوف يكون لها فيه شركاء، فى تشكيل النظام الدولى الجديد، وإدارته. وإن كان هذا لا يمنع من وجود مفكرين وساسة لهم وزنهم مازالوا يتمسكون بأن بقاء أمريكا القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة هو قدر ومصير لن يتغير.

كانت هذه الرؤية تطرح من قبل أن يهب على الولايات المتحدة إعصار الأزمة المالية فى سبتمبر ٢٠٠٨، والتى اتفق الخبراء السياسيون فى أمريكا، على أنها أضافت تحديا جديدا وحاسما لمكانة الولايات المتحدة وقدرتها على أن تظل تمسك بزمام قيادة العالم.

وقبلهـــا بســـنتين كانت قد انتهـــت النخبة السياســـية الأمريكية من وضع مشـــروعها لاســـتراتيجية لأمريكا بعد بوش والذى ســـمى تقرير برينســـتون، الذى نبه إلى أن العالم يتحول بالفعل، وأن أمريكا لم تعد تســـتطيع منفردة أن تحل المشـــكلات العالمية التى تمس أمنها القومى، وذكر التقرير : لقد تكســـر نظام المؤسســـات الدولية الذى أقامته الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، وطوال ســـنوات الحرب الباردة، وأصبحت الحاجة تســـتدعى إصلاحا جوهريا لكل المؤسسات الرئيســـية : الأمم المتحدة، وصندوق النقـــد، والبنك الدولى. وأن إصلاح هذا النظام الدولـــى هو فى مصلحة أمريكا أكثر منه بالنسبة لأية دولة.

لقـــد كان تقرير برينســـتون عند قراءتى له، هو الدافع إلـــى البدء فورا فى تأليف هذا الكتاب.

فعندما قرأت هذه الوثيقة لاســـتراتيچية أمريكا بعد بوش كان الســـؤال التلقائى كيف توضع اســـتراتيجية بديلة، ولم تمض سوى نحو خمس سنوات على إعلان البيت الأبيض فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، استراتيجية الأمن القومى الجديدة.

والمعتاد فإن استراتيجية أى قوة كبرى، خاصة الولايات المتحدة، توضع للمدى الطويل. فالاستراتيجية السابقة لعام ٢٠٠٢، والتى عرفت باسم الاحتواء بدأ العمل بها عام ١٩٤٧ فى عهد ترومان. وكانت تعنى احتواء الاتحاد السوفيتى وحصاره داخل حلقة من القواعد العســـكرية، والتحالفات، والسياسات، والمواجهات، وإشـــعال الحروب الأهلية والإقليمية. وعرفت باســـم الاحتواء والردع، على أســـاس أن الاتحاد الســـوفيتى لن يجرؤ على توجيه ضربة نووية لأمريكا، لأن قوة الردع لديها سترد عليه بضربة مدمرة.

مبدئيا يتفق علماء السياسة فى الولايات المتحدة على أن هناك ثلاثة شروط لابد من توافرها لوجود الاستراتيجية ولقابليتها للبقاء. وهى :

- توافق النخبـــة.
- توافق الرأى العام.
- وضوح كلى لأهداف السياسة الخارجية.

والشـــروط الثلاثة توافرت فى اســـتراتيجية الاحتواء. منذ بدأت عـــام ١٩٤٧، والتى اســـتكملت عام ١٩٥٠ بالوثيقة الســـرية التى ســـميت NSC-68 والتـــى انتهى العمل من صياغتها فى أبريل ١٩٥٠، ووافق عليها الرئيس ترومان فى ســـبتمبر ١٩٥٠. والاسم يرمز إلى تقرير برقم ٦٨ رفع من مجلس الأمن القومى إلى الرئيس الأمريكى.

كانت وثيقة ســرية لأنها تضمنت فى جانب منها سياســات العمليات القذرة : اغتيال الزعماء ـ الانقلابات ـ إثارة التمرد ـ إشعال الحروب الأهلية والإقليمية ـ هذه الوثيقة كلفت بوضعها مجموعة صغيرة من المختصين بالسياسة الخارجية برئاسة بول نيتز، وكان وقتها مديرا للتخطيط السياســى بوزارة الخارجية ـ كانت مهمتهم وضع سياسات تساعد القوة العظمى على الإلمام بحالة العالم ودور أمريكا فيه، كإطار تنفيذى لاســتراتيجية الاحتواء. وهى التى صارت العمود الفقرى للسياسة الخارجية لعشرات السنين التالية.

فى الأســاس وضعت خطط مواجهة التهديد السوفيتى، وتضمنت اعترافا بأن أمريكا لا تســتطيع فرض إرادتها على كل مشــكلة فى العالم، أو أن تضمن وحدها نتائج إدارتها الأزمات.

اســتراتيجية الاحتواء توافرت لها الشروط الثلاثة لوجود الاستراتيجية واستمرارها. إلى أن جاءت استراتيجية بوش مفتقدة هذه الشروط. فقد ظهر بعدها أن النخبة منقسمة، والرأى العام منقسم، وأنها تفتقد الوضوح الكلى.

فحكومة بوش منذ قرار حرب العراق، وما تلاه من مختلف السياسات المتعلقة بالشرق الأوســط، كانت لها أهداف معلنة، بينما هناك أهداف خفية هى المحرك الحقيقى لهذه السياسات.

- مثلا : خطة حرب العراق موضوعة فى عام ١٩٩٢، تحت اسم دليل التخطيط الدفاعى، وفــى تقرير لمجلة تايم عــام ٢٠٠٢ فى ٧ صفحات كتبه ٩ من محرريها، أن هذه الخطة ظلت فى حقيبة تشــينى منذ عام ٩٢، حتى وقعت أحداث الحادى عشــرمن ســبتمبر، فأخرجها من حقيبة، لتصبح هى الخطة التى نفذت لغزو العراق.
- وعندما أعلن البيت الأبيض فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ استراتيجية الأمن القومى الجديدة، ظهر أنها مستخلصة من برنامج القرن الأمريكى الجديد العام١٩٩٧، للمحافظين الجدد. فهو يعبر عن توجه أيديولوجى لفريق، وليس لكل الأمريكيين.

وكانت النقاط الرئيسية فى استراتيجية بوش.

١ - عسكرة السياسة الخارجية بإعطاء الحرب أولوية على الدبلوماسية.

٢ - الضربة العسكرية الاستباقية ضد عدو محتمل. ونقل المعركة إلى أرضه قبل مبادرته بــأى هجوم. «يجب علينــا أن نردع أى تهديد قبل انطلاقه» «يجــب أن نتهيأ لمفهوم التهديد الوشيك طبقا لقدرات وأهداف خصمنا اليوم».

٣ – عدم السماح بقيام أى قوة منافسة إقليميا أو دوليا. وأن الولايات المتحدة لن تسمح بتحدى تفوقها العسكرى العالمى.

٤ – التركيز على استخدام المعونة الخارجية، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لكسب معركة القيم والأفكار، كأدوات للسياسة الخارجية، وإننا سنستخدم المعونة الخارجية لنشر الحرية، ودعم هؤلاء الذين يناضلون من أجلها، والتأكد من مكافأة الدول التى تتخذ خطوات نحو الديموقراطية.

٥ – تهميش مبدأ ارتباط أمريكا بحلفائها.

وبوش شرح هذا التحول بقوله سوف نسعى لوقوف الحلفاء معنا فى معاركنا، لكننا لن نتردد فى التصرف وحدنا، إذا دعت الضرورة، لممارسة حقنا فى الدفاع عن النفس واستباق الهجوم بهجوم وقائى.

٦ – من ليس معنا فهو ضدنا.

هذه المبادئ بعضها ورد بشكل صريح فى استراتيجية ٢٠٠٢، وبعضها جاءت له شروح وتفسيرات، فيما كتبه مفكرو ومنظرو جماعة المحافظين الجدد، مثل تشارلز كراوتهامر، ويليام كريستول، وماكس بوت، وفيليب بوبيت وغيرهم، وما نشر كمذكرة تفسيرية للاستراتيجية فى مجلة ويلكى ستاندرد، وأوراق معهد أميركان انتربرايز.

وعلى مسار تطبيق سياسة بوش، كانت النتيجة كوارث، وعجز عن حل الأزمات، وزيادة التحديات، وانتشار العداء لأمريكا حتى بين حلفائها Ante'Americaanism.

وخلال السنوات الخمس الماضية لم تتوقف المناقشات فى الولايات المتحدة، حول هذه الاستراتيجية وبدأ يظهر نوع من الاتفاق العام، على أنها لا تمثل أى ضمان أو حماية للأمن القومى للولايات المتحدة.

ومنذ ثلاث سنوات دخلت هذه المناقشات فى إطار منظم وعملى، لإيجاد استراتيجية بديلة لاستراتيجية بوش. بأن رعت جامعة برينستون عملية صياغة هذه الاستراتيجية، وخصصت لهذا المشروع سبع مجموعات عمل شارك فيها ٤٠٠ من كبار خبراء السياسة الخارجية، من مختلف التوجهات السياسية منهم هنرى كيسنجر - فرانسيس فوكوياما - جوزيف ناى - فريد زكريا - أنتونى ليك، ومادلين أولبرايت.

وبعد ثلاث سنوات من المناقشات المستمرة، أعلنت الوثيقة أو المشروع فى يناير ٢٠٠٨، وحملت اسم «تقرير برينستون للأمن القومى : صياغة عالم من الحرية فى ظل القانون : الأمن القومى للولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين».

الوثيقة من حوالى ١٠٠ صفحة. تناولت الخطوط التى تسير عليها سياسة خارجية جديدة تجاه مختلف القضايا والمناطق فى العالم.

والهدف الطموح لها، أن تقوم بنفس الدور الذى قامت به نظرية جورج كينان، التى بنيت عليها استراتيجية الاحتواء.

ومشروع الاستراتيجية الجديدة يرفض استراتيجية بوش وينتقدها، ويصفها بأنها جمعت بين الغطرسة وعدم الكفاءة، وهو ما قادها إلى ارتكاب الأخطاء.

وبصفة عامة يمكن رصد عدد من العناصر الرئيسية التى تركز عليها هذه الاستراتيجية:

١ - رفض سياسة بوش القائمة على عسكرة السياسة الخارجية، والانفراد بالقرار فى شئون العالم، وتدعو الولايات المتحدة إلى وضع الكثير من أدوات قوتها من أجل تحقيق أهدافها، وأن تقدم تحليلا متعمقا للإرهاب الدولى، يخالف ذلك الذى أخذت به حكومة بوش، بحيث يتم التعامل بدرجة أكبر مع شبكات الإرهاب، على أنها منظمات للجريمة وليست كمنافس عسكرى.

٢ - تصور الوثيقة العالم على أنه مملوء بالمشاكل شديدة التنوع. وتقول فى أول جملة لها : بعد مرور أكثر من ست سنوات على أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فإن العالم يبدو مكانا محملا بتهديدات أكثر مما كانت فى أى وقت مضى. وتشعر الولايات المتحدة بأنها وحيدة فى العالم، وفى مواجهتها العديد من المشاكل.

وتقول فقرة لاحقة : إن استراتيجية أمن قومى للقرن الحادى والعشرين، يجب أن تتصدى لجميع الأخطار التى تواجهنا. وأن تعمل على نزع فتيل كل المشاكل المتغيرة، والتى ليس لدينا معرفة يقينية بها، وحلها. وانتهاز كل الفرص المتاحة لنضمن لأنفسنا وللعالم أن يكون أكثر أمنا.

٣ - لابد من إحلال تعددية التعامل مع العالم، محل الاستراتيجية الانفرادية، فإن أكثر ما يخدم مصالح أمريكا هو خلق عالم من الحرية فى ظل القانون. وعندئذ يجب على أمريكا أن تعمل لإصلاح نظام المؤسسات الدولية التى أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية .

٤ - ينبغى على أمريكا أن تنشر الديمقراطية فى العالم، على مدى العقود والقرون القادمة، ليس فقط باعتبارها من القيم التى تتمسك بها، بل لأن التاريخ وعلم الاجتماع،

يقدمان لنا سـببا جوهريا بأن أمريكا تكون أكثر أمانا وثراء وعافية وسـعادة، ضمن عالم من الديموقراطيات الليبرالية المكتملة النضج.

ويجب أن نطور اسـتراتيجية تنظم وتشـجع الشـروط التى توفر قيام ديموقراطية ناجحة. شـروطا تتجاوز مجـرد إجراء انتخابات، بل توفر أساسـا، لإجرائها تحت حكم القانون، ليس فقط لدول منفردة، حسب ظروفها التاريخية والثقافية الخاصة، ومستوى التنمية فيها، بل وفقا لنظام عالمى متكامل.

٥ – ان احتياجات أمريكا اليوم تتطلب أن تتناسب مع جرأة خيال جورج كينان، حين ابتدع استراتيجية الاحتواء، ويجب أن تعترف بأن عليها العمل لخلق نظام عالمى جديد، لا يستبعد غالبية سكان العالم، وندعو لتوسيع عضوية مجلس الأمن للسماح بالعضوية الدائمة لدول من أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا.

٦ – الوثيقة تتعرض لظاهرة الكراهية لأمريكا Anti Americanism وتدعو لاتباع أسلوب تبادل الاتصالات، وليس حملات العلاقات العامة، لحل هذه المشكلة. واتباع منظومة إجراءات جديدة، تخفف حدة هذا العداء خاصة فى العالم الإسلامى.

٧ – بالنسـبة للشرق الأوسـط تقول الوثيقة : إن التهديدات الصادرة من الشرق الأوسط، أصبحـت عديدة لا تحصـى. وأولها الانهيار التام للنظـام الإقليمى .. وفى المنطقة امتزاج بين البتـرول، والطائفية العرقية، والتراكمات التاريخية، والمنظمات الخارجة على الدولة، والأسـلحة النووية، ومصالح القوى الكبرى، وهذا يجعل الشرق الأوسط منطقـة متفجرة، تنافس وضع منطقة البلقان التـى مزقتها الحروب فى آخر القرن العشرين. ولذلك يجب وضع النزاع فى الشرق الأوسط، فى مرتبة الأولويات بدلا من تركه يتحول إلى نزاع عالمى.

٨ – وينبغى أن يكون الهدف الاستراتيجى طويل المدى للولايات المتحدة فى المنطقة، إقامة حريـة تحت حكـم القانون - وهو ما يؤدى إلى إيجاد منطقة تنعم بالسـلام والحرية والاسـتقرار. وإن تحقيق هذا الهدف يتطلب حلا يسـمح بوجـود دولتين جارتين - إسـرائيل وفلسطين - وهذا هو الأساس لتسـوية سلمية واسعة فى الشرق الأوسط، تسـاعد على إقامة علاقات طبيعية مع إسـرائيل، ومشـاركة أمنيـة، وبناء إقليمى مؤسسـى. وإن أى حل طويل المدى يجب أن يشـتمل على اتفاق متبادل على مشاكل الحدود، وحل المشكلات الشائكة مثل عودة اللاجئين، ووضع القدس، وأن يسمح هذا

الحل بإبرام اتفاقات سـلام واسعة بين إسرائيل والدول العربية الأخرى فى المنطقة، وخلق أسس إيجاد نظام إقليمى دائم ومستقر.

٩ - يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة لتحقيق تسـوية سـلمية، أو حسب تعبير كلينتون : «علينا أن نحاول». وفى اللحظة الراهنة فنحن فقدنا دورنا التقليدى كوسيط نزيه بين إسرائيل والفلسطينين.

١٠ - ينبغى على أمريكا أن تشرك السعودية فى عملية البناء على مبادرة السلام العربية، التى قدمها الملك عبد الله وأعلنت عام ٢٠٠٢.

١١ - وبالنسبة لإيران، يمكن للولايات المتحدة أن تكون مستعدة لتعرض على إيران ضمانات تهدئ من مخاوفها، تشـمل ضمانات أمنيـة إيجابية، فى صورة وعد بعدم مهاجمة إيران، فيما عدا الرد على أى عمل عسـكرى إيرانى، أو تأييد إيرانى مباشـر لأى هجوم إرهابى ضد الولايات المتحدة، أو أوروبا، أو إسرائيل. وأن يرتبط هذا الوعد بتعهد إيرانى بعدم متابعة جهود امتلاك سلاح نووى.

١٢ - **العـــراق :**

الموقف فـى العراق متقلب ومتفجـر. ويصعب تقديم اقتراحات سـوف تتجاوزها بسـرعة الأحداث على الأرض. ويخيم شـبح الحرب الأهلية على العراق. وإن كان كثير من المراقبين يرون أن الحرب الأهلية قائمة بالفعل.

ويجب على الاسـتراتيجية الأمريكية أن تتحرك على جبهتين: الأولى إجراء مناقشات جديـة مع الحكومـة العراقية، والكثير من ممثلى مختلف المنظمـات المقاتلة. وأن أمريكا تتحمل مسئولية أساسية عن الموقف الراهن فى العراق، لأن المسئولين الأمريكيين ارتكبوا أخطاء استراتيجية، وعلى العراقيين أنفسهم تحمل مسئوليتهم.

الجبهة الثانية : أن تتبع أمريكا اسـتراتيجية احتواء أى نزاعات تشتعل داخل العراق، وأن تعمل فى ذلك مع الاتحاد الأوروبى وروسـيا، وأن تشـرك أيضا الدول الإقليمية فى تحمل المسئولية.

وبشـكل عام فإن استراتيجية أمريكا لما بعد بوش تعدل من مسار السياسة الخارجية الأمريكية الهجومية، التى قامت على مبدأ يقول : إن ما هو فى صالح أمريكا، هو إذن فى صالح العالم. لكن هذا لا ينفى وجود ملاحظات عليها هى :

١ - تقرير برينستون يتجاهل حقائق جديدة اعترفت بها مؤسسات استراتيجية واقتصادية مهمــة فى أوروبا والولايات المتحدة، ترى أن قيادة أمريكا المنفردة للعالم فى طريقها للأفول لتحل محلها التعددية المتســاوية على قمة النظام الدولى، ببروز قوى ناهضة فى آسيا، كالصين. والبنتاجون نفسه توقع فى تقرير مهم أن تصل الصين إلى درجة التعادل فى القوة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٢٥.

٢ - المشـــروع مازال ينظر إلى العالم من زاوية العصر الذى أعقب الحرب العالمية الثانية، باســتمرار قيادة أمريكا للعالم، وأن الآخرين قوى معاونة. فالعالم يتغير وبروز القوة الآســيوية قد أوجد أسسا لنظام عالمى جديد، يتشكك فيه الكثيرون بأن تظل قيادة العالم احتكارا لجانبى الأطلنطى - كما أن مشــكلات العالم التى تمثل مصادر جديدة للتهديدات من الإرهاب إلى تدهور البيئة، لن تحل إلا بنظام جديد يقوم على المشاركة يأخذ فى حسابه مصالح أمن الجميع ووجهات نظرهم.

٣ - إن اعتــراف الوثيقة بانهيار النظام الإقليمى فى الشــرق الأوســط، قد تجاهل كون السياســة الخارجية لحكومة بوش، هى التى قادت إلى هذا الانهيار. وبدلا من دعم النظــام الإقليمى فإنها تؤكد معنــى الانهيار، بهدف إيجاد بديــل له يضم دولا غير عربيـة.

٤ - الوثيقة تعترف بأن الشــرق الأوســط منطقة متفجرة لا تنعم بالاســتقرار الإقليمى بصوره تشــبه الوضع فى البلقان فى أواخر القرن العشرين، دون إشارة إلى ما حدث من تعديل أولويات السياســة الخارجية الأمريكية، بتراجع مبدأ الاستقرار الإقليمى للشرق الأوسط، ضمن أولوياتها، نيتجة تطبيق مبادئ الضربة العسكرية الاستباقية، والفوضى الخلاقة، وإعادة تشكيل خريطة الأوضاع الاقليمية فى الشرق الأوسط.

عمومــا - هذه الوثيقة مازالــت تحتاج التأمل والكثير من المناقشــات، لأنها أولا تقدم مشــروع استراتيجية بديلة لاستراتيجية بوش، وثانيا لأن المشاركين فيها هم صفوة صناع السياســة الخارجية للولايات المتحدة، وفكرها الاستراتيجى. مع تحفظ لابد منه وهو أن تبنى الوثيقة يتوقف على شــخصية الرئيس الذى يخلف بــوش، وبالأخذ فى الاعتبار أن بعضا مما جاء فى استراتيجية بوش قد لا يمكن لمن يأتى بعده أن يقوم بإلغائه. على ضوء مبدأ الاستمرارية فى السياسة الخارجية، ففى الفكر الاستراتيجى الأمريكى يتغلغل مبدأ

التفوق Preponderance حتى من قبل بدء اســـتراتيجية الاحتـــواء عقب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

ومبـــدأ التفوق لا يعنـــى فقط أنه يتحقق عن طريق رجحان كفتك فى ميزان القوى، بل إفراغ كفة الآخر فى المنافسة من ثقله، أى إحداث خلل فى الميزان لصالحك.

فإذا كان بوش قد حقق مكاســـب ونفوذا سياســـيا فى العـــراق والمنطقة، فليس لأحد التفريـــط فيه. وإذا كانت سياســـة الضغوط قد نجحت فى تفتيت طاقـــة الدول العربية، وإضعاف الموقف الفلسطينى، لاستخلاص تسوية من خلال هذا الضغط، فليس لأحد أن يفرط فى مكســـب كهذا. ويؤكد ذلك عدم وجود اختلاف بين بوش وخلفه حول الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا، والتى تتضمن المحافظة على هذه المكاسب.

وإذا كان أنصـــار مدرســـتى الواقعية والمثالية يتفقون على ســـيادة أمريكا على العالم، ويختلفون على الوســـيلة، فإن هذا قد يؤدى إلى المحافظة على ما استطاعت استراتيجية بوش أن تكسب فيه مواقع نحو هدف السيادة، أو ما كانوا يسمونها التفوق Preponderance وهى الوجه الآخر للهيمنة.

ويبقى فى النهاية أنه فيما بين الذين لا يقبلون التخلى عن اقتناعهم باستمرارية أمريكا قوة مهيمنة وبين الذين يرون أنها فى طريقها إلى عالم جديد، لن تكون فيه القوة المهيمنة، أو الوحيدة على قمة النظام الدولى، إلا انه يجمع بين الجانبين إدراك بأن العالم فى القرن الحادى والعشـــرين، لن يكون هو نفســـه ما كان فى القرن العشرين، ووضع أمريكا فيه لن يبقى مثلما كان. وربما يكون فيما قاله فرانسيس فوكوياما فى أكتوبر ٢٠٠٨، ما يعبر عن هذا بدقة. فوكوياما قال : بصرف النظر عمن ســـيفوز. فى انتخابات الرئاســـة، فإن دورة جديدة فى السياســـات الأمريكية والعالم، ســـتكون قد بـــدأت ... وسوف يتوقف الاختيار الأخير للنموذج الأمريكى على قدرة أمريكا على إعادة صياغة نفسها.

عاطف الغمـرى

٢٠٠٩

الفصـــل الأول

القرن الأمريكى .. البداية والنهاية

حين كانت الولايات المتحدة لا تزال تدنو من أوج قوتها عام ١٩١٤، نشر الكاتب هنرى لوس مقاله الشـــهير «القرن الأمريكى» ويقول لوس : الأمر بالنســـبة لنا مختلف فى حالة المقارنـــة ببريطانيـــا، فليس علينا أن نواجه أى هجوم غدا. فنحن نواجه شـــيئا صعبا هو اتخـــاذ قرارات كبرى.. وبالنظر إلى القرن العشـــرين، فنحـــن لا ننظر إليه باعتباره القرن الـــذى تصادف أننا نعيش فيه، بل لأنه القرن الذى تجد فيه امريكا لأول مرة نفســـها قوة مهيمنة فى العالم. وقرننا هذا هو قرن ثورى. وتناقضاته هى التى جعلته كذلك. فهو ثورى فى العلم والصناعة، وفى السياسات، وفى بنية المجتمع..[1]. وقد ساد اعتقاد لدى غالبية الأمريكيين بأن القرن العشـــرين يجب أن يكون بدرجـــة كبيرة للغاية قرنا أمريكيا. وهذه المقارنـــة تدعونا لأن نعمل من الآن، لنقدم فيـــه للأمريكيين نموذجا براقا للتفوق القومى، يساعدهم على تحمل دورهم فى عالم يلوح فيه حجم القوة الأمريكية.

كان تعبير القرن الأمريكى يمثل السياســـات التى ينبغـــى أن تتخذها الولايات المتحدة كقـــوة بارزة، والتـــى وصفها لوس فى مقالـــه بأكثر الأمم حيوية فـــى العالم، ويضرب بها المثل فى تجســـيدها قيم المشروع الرأســـمالى الحر، والتبادل الثقافى، والمعرفة الخارجية الإنسانية، والحرية السياسية والمساواة فى الفرص، والاعتماد على النفس[2].

فما الذى يمكن أن نقوله ونتوقعه عن القرن الأمريكى؟

إنـــه شـــىء لا معنى له لـــو قلنا إننا نرفض العزلـــة ونقبل منطق الشـــئون الدولية - ما هى الشـــئون الدوليـــة؟.. إن هذا لا يأتى من رؤية أى رجل بمفـــرده. لكن ينبغى أن يكون نتيجة مشاركة الجميع وعلى ضوء قانون الحقوق، وإعلان الاستقلال، ودستورنا، وإنتاجنا الصناعى الهائل، ومهاراتنا التقنية. ويجب أن يكون دورنا فى الشئون الدولية لكل الشعب، وبواسطة الشعب، ومن أجل الشعب.»

1- The American century. By Henry R.luce first Published in Life magazine 17 Februery 1941.

2- The End of the American century By Donald w.white-Harvard:nternational.

وقد أراد هنرى لوس أن تخرج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى، قوية بما فيه الكفاية لكى تنشـــر الرأسمالية والديمقراطية والقيم الأمريكية فى العالم. وهو فى الأصل رجل أعمال، ومؤسس لثلاث مجلات.

كان يدعو لإقامة مؤسســـة عسكرية قوية، وتحالفات دائمة مع أوروبا وآسيا، والتدخل فى شئون العالم.

ولوس لم يوجد القرن الأمريكى، لكنه هو الذى ســماه كذلك، وطرح فكرته وتركها لمن يحولها إلى واقع.

وعندمـــا انتهى هنرى لوس من مقاله، معلنا أن القرن العشـــرين هو قرن أمريكى، كان حريصـــا على أن يذكر أن هذا هو أول قرن أمريكى، تاركا المجال للتوقعات بأنه قد تكون هناك قرون أخرى.

هنـــاك كتاب آخرون لم يكونـــوا متفقين مع رؤية لوس، قدموا تشـــخيصا بديلا للقرن العشرين، منهم من سماه «قرن الإنسان العادى» أو «قرن الشعوب» أو «القرن الديمقراطى»، لكن تعبير القرن الأمريكى هو الذى اكتسب رواجا واستمرارية.

وكثير من الرؤساء، والفلاسفة والمؤرخين والكتاب الصحفيين، وسعوا من مدلول الكلمة، منهم الرئيس بيل كلينتون آخر رؤســـاء القرن العشـــرين، الذى شرح فى خطاب بدء ولايته الثانيـــة، كيـــف ان الولايات المتحدة صارت أقوى دولة صناعية فـــى العالم، وانتصرت فى حربين عالميتين، وأدارت بنجاح الحرب الباردة العالمية. فهل كان القرن أمريكيا خالصا؟

القرن العشرون

هل كان أمريكيا خالصا؟

إن كثيرا من الشـعوب غير الأمريكية قد شاركت فى بناء أسس هذا القرن، ولم تنفرد به الولايات المتحدة، لكن القرن العشرين ظل من وجهة نظر الأمريكيين، هو عصر تفوقهم مثلما كان ذلك بالنسبة للدولة المصرية القديمة، وبالنسبة للامبراطورية الهلينية للإسكندر الأكبر، فى القرن الرابع قبل الميلاد، والإمبراطورية الرومانية فى القرن الأول، وإمبراطورية الصين والمغول، فى القرن الثالث عشـر، أو بالنسـبة للإمبراطورية البريطانية فى القرن التاسع عشر.

وتتماثـل فكرة القرن الأمريكى مع مفهوم السـلام الرومانى Pax Romana، أو مفهوم بريطانيـا عن عبء الرجل الأبيض[1]. وكلها تراجعت من الصعود إلى الهبوط. ليعقب كلا منها قرن مختلف.

ومسـألة هبوط الإمبراطوريات تناولها المفكر أوزوالد سبنجلر فى كتاب هبوط الغرب The Decline of the West عـام ١٩١٨، وعرض فيه نظريته القائلة بأن الغرب فى حالة هبـوط، فى وقت كانت فيه الهيمنة العالمية فـى ذروة نجاحها، والأوربيون مقتنعون بأنهم مستثنون من أى احتمال لأن يسلكوا طريق الحضارات التى فشلت تاريخيا[2].

ولم تسـاعد نظرية سـبنجلر على تقديم تصور لفهم مصير الولايات المتحدة. وسـط اقتنـاع بأن كل جيل يخلق لنفسـه تاريخه. وإن كان الكثيرون مـن المؤرخين لا يتفقون مع سبنجلر، ويرون أن هبوط الإمبراطوريات ليس قانونا تاريخيا حتميا.

وقد خاض المؤرخون فى مناقشـات عديدة من حـين لآخر، حول التاريخ الذى صارت فيه الولايات المتحدة قوة عالمية. لكن التفسير الأكثر شيوعا أن ذلك حدث صباح أحد أيام شـهر مايو ١٨٩٨، عندما أبحرت سفن أسـطول الأدميرال جورج ديوى إلى خليج مانيلا،

---

١ - المرجع السابق.

2- The Decline of the west By Oswald Spengler.

وهزمت الأسطول الأسبانى، وحققت انتصارا حاسما فى الحرب الأمريكية الأسبانية التى دامت عشرة أيام.

ورغــم أن المتعارف عليــه أن أى صعود لدولة إلى النفوذ السياســى الدولى هو عملية متصلة الأحداث، وليســت بناء على حادث واحد، فإن الانتصار على الأســطول الأسبانى دفع الرئيس الأمريكى ويليام ماكنلى، لأن يعلن أن الولايات المتحدة صارت قوة عالمية.

مــع ذلك كان فى متناول يد ماكنلى دليل على مقولته.. ففى عام ١٨٨٠ كانت الولايات المتحــدة تنتج ٢,٨٢٪ من الإنتــاج الصناعى العالمى، وتجاوزت بذلــك بريطانيا أكبر قوة صناعية فى العالم.

وكانت الولايات المتحدة أيضا قد مالت بالميزان التجارى إلى صالحها بتصدير منتجات مصنعــة، بالإضافة إلى منتجات زراعية، وموارد طبيعيــة. وبدأت فى بناء بحرية بخارية صنعت ســفنها من أجود أنواع الصلب، وقد لاحظ المؤرخ فريدريك جاكســون تيرنر. أن إغــلاق الحدود الأمريكية قــد حول أنظار الأمريكيين بعيدا عن انشــغالهم بقارة أمريكا الشمالية، إلى البحث عن كيفية بسط سيطرتهم على أراض جديدة فى الخارج[1].

1- Frderick Jacson Turner BY William A. Bouguerak.

تتويج أمريكا قوة كبرى
منذ اشتعال الحرب العالمية الأولى

أصبحت الولايات المتحدة قوة كبرى باشــتعال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٩) إلى جانب بريطانيا، فهى أثبتت نفســها منافسا اقتصاديا قويا لأوروبا، باستحواذها على أكثــر من ٣٥٪ من الناتج الصناعــى العالمى، ولحقت بذلك ببريطانيا العظمى، التى كانت مركزا للمال فى العالم. وبانتهاء الحرب كانت الولايات المتحدة قد أنشــأت اسطولا بحريا ينافس فى الحجم البحرية البريطانية، التى كانت أكبر بحرية فى العالم.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) هيمنت الولايات المتحدة على المسرح العالمى، كقوة عظمى Super Power. وبالرغم من أن هذه القوة قوبلت بالتحدى من الاتحاد الســوفيتى، فإنها ظلت قوة هائلة، وغير مســبوقة فى قدراتها. كانت أمة قارية موحدة، غنية بالموارد الطبيعية، لدرجة أنها تنتج ثلثى البترول العالمى، وتسيطر على سوق البترول فى العالم. ويقطنها تعداد هائل من السكان وسع منه تدفق المها جرين وذريتهم، التى ولدت فــى الأرض الأمريكية، مما وفر لها قوة عاملــة قادرة، ومثابرة على العمل، والتمتع بنظام تعليمى عال، ومهارات تقنية لدى قوتها العاملة. وتفوقت الولايات فى الاكتشافات العلمية والتكنولوجية فى كل شــئ من الترانزســتور، وأجهزة التكييــف، والتليفزيون، إلى الطاقة الذريــة، وفوق ذلك كان مــا ينتجه الاقتصاد الأمريكى يقدر بــ ٥٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى، أى أن دولة واحدة تنتج ما يساوى نصف إنتاج دول العالم مجتمعه، وهو مستوى لم يسبقها إليه أحد منذ قادت بريطانيا الثورة الصناعية، وصار الأمريكيون يستحوذون على ٧٠٪ من الســيارات فى العالم، و٣٨٪ من طائراتــه، و٥٠٪ من أجهزة التليفون، و٤٥٪ من أجهزة الراديو. وارتفع مســتوى معيشة الأمريكيين إلى أعلى مستوى فى العالم، بالإضافة إلى أن العســكرية الأمريكية لديها فى عام ١٩٤٥، بحرية أضخم مما لدى كل دول العالم مجتمعــة، وأضخم قوة جوية، وجيش يتمتع بأفضل تســليح وإمكانــات نووية ذات قدرة تدميرية لا مثيل لها.

التوافق بين أفراد الشعب
من مكونات القوة الأمريكية

وإلـى جانب مكونـات القدرة المادية لدى الولايات المتحـدة، فقد تمتعت بوجود توافق consensus فريد بين أفراد شعبها. وقد خرج الأمريكيون من أكبر حرب فى تاريخ العالم منتصرين على الفاشية وبقيادتهم للحلفاء. وتحدث قادة أمريكا عن قوة بلادهم والمسئولية التى تلقيها هذه القوة على شـعبهم، لأنهم اقتنعوا بأن فشلهم فى قبول هذه المسئولية بعد الحرب العالمية الأولى كان يعنى الكارثة. وصار الشـعب مؤمنـا بوضع بلده، مؤيدا قادته وسياسـتهم الدولية. وشـملت هذه الوحدة اليسار واليمين على السـواء فى اطار يشمل المنتمين للأحزاب المتنافسـة، وقد صاغ المثقفون هذا التوجه بشكل محدد. وهذا التوافق القومـى أثر بدرجة كبيرة فى حدوث تحول هائل فى نظرة الأمريكيين بأن تكون الولايات المتحدة ضالعة فى شئون العالم، وليست فى حالة انعزالية عن العالم.

استمر هذا المنظور الجديد للعالم فى أثناء توسيع الدور العالمى، والذى كان من الأحداث الاستثائية فى التاريخ. وتجد الدور العالمى لأمريكا فى نظام التحالفات الذى احتوى الكرة الأرضية، من نصف الكرة الغربى إلى أوروبا الغربية إلى الشـرق الأوسـط، واتجاها نحو جنوب شرقى آسيا، واستراليا، ونيوزيلندا، واليابان.

وفى فترة منتصف الخمسينات وأوائل الستينيات كان نظام التحالفات قد ضم مناطق بعيدة ومتناثرة لإمبراطوريات قديمة، ودول اسـتقلت حديثا، وشعوب من ديانات، وأعراق مختلفة، فى أنحاء متنوعة، من المناطق الاستوائية إلى القطب الشمالى.

اسـتمر التحالف فى شكل مركزه إمبراطورية تقليدية، لكن فى داخل حدودها باعتبار الولايـات المتحدة المركز الأكبر للتجارة، وأكبر مركـز للمصارف فى العالم، والموفر للعملة الدوليـة الرئيسـية - الدولار ـــ واتخذ الأمريكيـون خطوة تقديم مسـاعدات اقتصادية واجتماعية إلى الخارج عبر برامج مثل مشروع مارشال، وفرق السلام، والمواد الغذائية.

وتعهـدت الولايـات المتحـدة لحلفائها بالدفاع عنهم عسـكريا، وهو أمـر احتاج إلى مواقع خارجية اسـتراتيجية، وقواعد بحرية، وأسـاطيل، وقواعد جوية، ومواقع لإطلاق الصواريخ.

وكان هدف هذه السياسـات هو احتواء الاتحاد السـوفيتى ونفوذه فى العالم، وهو ما أدخـل الولايات المتحدة فـى أزمات مكلفة فى حرب باردة، امتـدت من برلين إلى فيتنام الجنوبية.

وفى أول السـبعينيات كان الفشل العسكرى الذى منيت به الولايات المتحدة فى فيتنام، بمثابة تحد لمفهوم السـيادة الأمريكية على العالم، ودفع الكثيرين للتسـاؤل عما إذا كانت الأمة الأمريكية تستطيع بعد الآن تحمل أعباء وضع القوة العظمى.

ومثلما رافق بروز مفهوم القـرن الأمريكى، تصاعد فى القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة، فقد رافق الفشل فى فيتنام وتحدى مفهوم القوة الأمريكية، بداية هبوط تدريجى فى نصيب الولايات المتحدة فى الإنتاج العالمى، ففى السبعينيات هبطت مشاركة الولايات المتحدة فى الناتج الكلى العالمى بنسـبة ٣٠٪، ثم توالى الهبوط فى التسـعينيات إلى نسبة ٢٠٪[١].

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لا تشكل سوى ٢,٢٪ من إجمالى سكان العالم، فإنها تتحكم فى نحو ٢٢٪ من الناتج الإجمالى العالمى، لكن هذا لا يعد مقياسا للقوة الاقتصادية فالخدمات تمثل ٧٥٪ من الناتج القومى، مقابل ٢٢,٥٪ للصناعة، و٢,٥٪ للزراعة. وبينما كان الناتج الصناعى الأمريكى عقب الحرب العالمية الثانية يمثـل نصف الإنتاج الصناعى العالمى، فقد هبط إلى ما يساوى نصف الناتج الصناعى الأوروبى. بل إن العجز فى الميزان التجارى الأمريكى ارتفع من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ما يتجاوز ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠[٢].

1- The End of the American Century By Donald.white- Harvard international REVIEW.

٢ - بعد الامبراطورية : قراءة فى تفكك النظام الأمريكى، تأليف : ايمانويل تود.

الأزمة المالية ٢٠٠٨
هل كانت مفاجأة ؟

وفوجئ العالم بالأزمة المالية الكاسحة فى الولايات المتحدة فى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨، والتى فجرت موجات من الذعر والمخاوف من تدهور فى الاقتصاد العالمى، يلحق به ركودا كاملا، بصورة تماثل الانهيار الذى سببته الأزمة المالية فى الولايات المتحدة عام ١٩٢٩.

كان الرمز المجسد للأزمة قد تمثل فى انهيار مؤسسة ليمان برازرز، واضطرارها لإعلان افلاسها، وهى التى كان ينظر إليها كأقوى مؤسسة مالية أمريكية وأكثرها تميزا ومكانة. ثم توالت الكوارث المالية.

وإثر رفض هنرى بولسون وزير الخزانة التدخل لإنقاذ ليمان برازرز، تتابعت فى الحال انهيارات مؤسسات مالية أخرى، حتى وصل النظام المالى بكامله إلى حالة الاختلال الوظيفى، وامتدت الأزمة كالحريق إلى بقية مصارف وأسواق المال فى أوربا. وقدرت سوق الأوراق المالية فى لندن، بعد الاتفاق الأوروبى الأمريكى على الإنقاذ - المبلغ المطلوب لإنقاذ النظام المالى بثلاثة تريليونات من الدولارات.

تعود جذور الأزمة إلى السياسات المالية لحكومة جورج بوش، فقد ساد لدى هذه الحكومة اقتناع بأن دفع النمو الاقتصادى، يأتى من تخفيض البنوك للفائدة على القروض العقارية. لكن ترتب على ذلك اندفاع من الأمريكيين للاقتراض من أجل شراء بيوت، حتى ولو كانت دخولهم لا تتناسب مع أثمان العقار الذى يشترونه، وصاحب ذلك تصعيد فى حركة العرض للعقارات، وما يلحق بها من صناعات تكميلية، كالأثاث، ومختلف التجهيزات التى يستلزمها بيت جديد، مما أوجد وفرة فى المعروض من كل ذلك، نتج عنها انخفاض كبير فى الأسعار، هبط بقيمة العقارات، إلى مستوى أدنى من قيمة القرض ذاته الذى اشتريت به. وبالتالى عجز عن مواصلة تسديد الأقساط المطلوبة للبنوك، وترتب على ذلك موجة من البيع العقارى، والافلاس، مما جعل العقارات تعود إلى البنوك تسديدا للديون المستحقة لها، وقد تدنت قيمتها إلى ما دون القيمة التى منحت القرض على أساسها. وهنا أصيبت ثروة البنوك من الأصول العينية بخسائر جسيمة، وهو ما أدخلها فى طريق الإفلاس. وكشفت الأزمة عن خلل فى إدارة النظام الاقتصادى الحر فى

الولايات المتحدة، الذى ترك لمؤسسات وبنوك الا ستثمار العقارى، الحبل على الغارب، دون رقابة ومتابعة وتدخل لتنظيم نشـاطها. بالرغم من مؤشـرات كان ينبغى أن تدعو للحذر، وتقارير من هيئات اقتصادية تنبه إلى أن الاقتصاد الأمريكى يعانى من مشـاكل قد تكون لها تداعيات فى المستقبل.

ففى الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ شهد العالم معدلات من النمو غير المسبوق، ودفع هذا إلـى تجاهل الذين نددوا بآلية إدارة النظـام الاقتصادى الأمريكى ونصحوا بدور حكومى ينظم نشاط المؤسسات المالية.

وفى أغسـطس ٢٠٠٧ شهدت الولايات المتحدة أزمة فرعية فى قطاع الرهن العقارى، كانـت تلـك علامة ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار، لكنها تركـت على حالها، إلى أن تفجرت الأزمة بعدها بعام فى سـبتمبر ٢٠٠٨، وامتدت شرارة الأزمة من القطاع المالى والعقارى، إلى جسم الاقتصاد، لتهدد أسواق الاستهلاك، والاستثمار، والعمالة.

كان هناك مؤشـر آخر اعتبره خبراء اقتصاديـون أمريكيون دقات أجراس إنذار قبل الأزمـة المالية الأخيرة، فقد خططت الحكومة الأمريكية لتوفير فرص عمل شـهريا لنحو ١٠٠ ألف شخص، لاستيعاب الأيدى العاملة المتزايدة لكنها لم تستطع فى أغسطس ٢٠٠٨، أن توفر سوى أربعة آلاف وظيفة، وهو ما أوضح أن معدل النمو الوظيفى سوف يتباطأ فى الفترة القادمة، أو أنه سيتوقف.

وقد أصبح معدل البطالة فى وقت الأزمة ٦٪، يتوقع له أن يرتفع إلى ٨٪ ليعكس ذلك أسوأ ركود خلال ربع قرن.

وقام المعهد الملكى للشـئون الدولية فى بريطانيا (شـاتهام هاوس) بتخصيص دراسة أعدتها الدكتورة باول سوياتشـى مديرة الأبحاث الاقتصادية الدولية بالمعهد، وهو أشـهر وأهم مركز للسياسات الدولية فى بريطانيا وعنوان الدراسة : انهيار آخر فى وول ستريت : هل فوجئنا به؟ .. بسـبب اتسـاع وشدة الأزمة، فقد تركزت جميع الجهود على الخروج من الأزمة الحالية، بينما لم يخصص سـوى اهتمام قليل نسـبيا لكيفية منع تكرار الأزمة مسـتقبلا، وكانت المناقشـات قليلة، حـول دور اقتصاد الهيمنة الذى قـد تلعبه الولايات المتحدة، فى إطار الاقتصاد العالمى.

فالإسهام الأساسى فى النمو العالمى قد جاء من الاستهلاك، مع زيادة دور الاستهلاك فى المديونية - وموقف أسـعار المساكن المرتفعة فى مواجهة الدخل المتاح، والنتيجة عجز

تجارى كبير، ومعدل منخفض لمدخرات الأسر. وزاد من صدمة أزمة سوق العقارات، النمو غير المحسـوب فى الإقراض طوال السنوات العشر الماضية، والذى حمل الأسر الأمريكية عبئا لا يحتمل من الديون. ولم يأت ذلك وكأنه مفاجأة.

فقـد أصبح واضحا فى بداية عام ٢٠٠٤، أين يوجد الخلل فى القطاع المالى، وما هى الإجراءات اللازمة عاجلا أو آجلا لضبط حركة السوق المالية.

وتضيـف دراسـة المعهد الملكى البريطانى : ما هو المطلـوب عمله بعد ذلك؟ إن جميع إجـراءات منع أى أزمة محتملة تقوم على خفض الضرر، وتجنب انتشـار العدوى لمختلف القطاعات الاقتصادية من المسـتثمرين فى تجارة التجزئـة، إلى دافعى الضرائب، وتمتد الإجراءات من الدعم الطارئ للسيولة، إلى التدخل الحكومى لمساندة المؤسسات المالية.

وتستند مثل هذه التدخلات على مفهوم مقبول بشكل كبير، بأن النظام المالى والمصرفى بكامله شـديد التعقيد ومتأثر ببعضه، لكن مثل هذا التصرف يطرح سـؤالا وهو : إلى أى مدى تكون الحكومة مسـتعدة للتدخل لمنع أزمة سـوف تزيل مدخرات ومعاشات الأفراد والأسـر، وهو ما سـيعتبر رسـالة إلى الأسـواق. ففى التدخل لمنع أزمة هناك مخاطرة، بخلـق تصـور لدى الأسـواق المالية، بأن ذلك تدخل واسـع النطاق فى الأسـواق المالية، لا تبرره النيات الحقيقية وأسباب قلق صانع القرار، الذى يرى أن المخاطر المحتملة تفوق هذا القلق أهمية، خاصة أن كثيرا من مؤسسـات عالمية مهمة وكثيرة ترتبط بتعاملات متبادلة. وهو ما يشكل خطرا مضافا على العولمة ذاتها كنظام.

إن الأزمة الكاسحة لم يكن ليتوقف تأثيرها على القطاعات المالية والاقتصادية، بل إن أبعادها اتسعت إلى الميدان السياسى، وعلاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى، ودورها فى العالم.

فالأزمة تفجرت فى الدولة التى مازالت حتى وقت وقوعها - هى القوة العظمى الكبرى فى العالم - صحيح أن الشـك فى مصداقيتها السياسـية كقوة مهيمنة يعتمد عليها، قد تضاعف كثيرا فى السـنوات الثمانى من حكم بوش، لكن هذه الشـكوك لم تكن قد طالت الثقـة فى النظام المالـى والاقتصادى الأمريكى، وقبل أزمـة ٢٠٠٨، كان ينظر من جانب الخبراء المتابعين، للولايات المتحدة، كقوة تخسـر نسبيا فى السياسة والاقتصاد، بل وفى المجال العسـكرى لتعثرها فى العراق وأفغانسـتان، وكانت تعانـى عجزا تجاريا ضخما، وتعتمد على الاقتراض من آسيا.

فالولايـات المتحدة تبوأت مركزها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، لسـببين : أولهما قوتها العسكرية التى تتفوق بها على دول العالم المتقدمة مجتمعة، وفى نفس الوقت بسبب وضعها الحيوى فى الاقتصاد العالمى، وسياساتها التى قامت على تقديم الدعم والمساعدات والحوافز للنمو لدول كثيرة فى العالم. ومازالت دول العالم مرتبطة به، ومنها من تدور فى فلكه، وحين اندلعت الأزمة ربط كثير من المحللين السياسيين الأمريكيين بين نتائجها وبين قدرة أمريكا على الاحتفاظ بوضعها كقيادة سياسية للعالم، وبأن قدرتها على منع انتشار الكساد وتخفيف الأزمة، يتطلب تغييرات جذرية فى كافة جوانب الاستراتيجية الأمريكية . فى السياسات النقدية، والمالية، وسياساتها الدولية، وبخطى متناسقة ومحكومة.

وكان أحد أبرز الذين أدلوا بدلوهم فيما يجرى، المفكر السياسـى فرانسيس فوكوياما أسـتاذ الاقتصاد السياسـى الدولى بكلية جون هوبكنز، وصاحـب نظرية «نهاية التاريخ» المعروفة، والتى تراجع عنها فيما بعد .وقد طرح رؤيته فى دراسة لصحيفة التايمز البريطانية فـى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨، وقال فيها : إن النفوذ الأمريكى بعد هذه الأزمة يمكن اسـتعادته. فالولايـات المتحدة قد خرجت من أزمتين خطيرتين فى الثلاثينيات، والسـبعينيات، وإن الخروج من الأزمة الحالية يعتمد على تغييرات جوهرية.

وقال إن التغيير الأكبر الذى يلزم أن تقوم به أمريكا هو فى سياسـاتها . وسـوف يكون الاختيار النهائى للنمط الأمريكى رهن قدرتها على إعادة (ابتداع) نفسها . بخيال خلاق.

وتطـرق فوكوياما إلـى الانتخابات التى كانت توشـك بعد أيام أن تعلـن نتيجتها فى المنافسـة بين أوباما ومكين، فقال بصرف النظر عمن سيفوز بالرئاسة، فإن دوره جديدة من السياسات الأمريكية والعالمية سوف تبدأ .

والواضح أن تشـخيص فوكوياما للخروج من الأزمة يتفق مع كثيرين ممن تعرضوا لها من زاوية النظر إلى كافة أبعادها ـ وليس البعد المالى والاقتصادى فقط ـ وإنما لضرورات إحداث تغيير جوهرى، يمتلك رؤية عميقة وشاملة لنظام عالمى جديد .

إن بعـض الاقتصاديين فـى أمريكا قالوا إن خريف عام ٢٠٠٨ سـيكون نقطة النهاية لعصر، تنتقل أمريكا والعالم من بعده إلى قرن آخر مختلف، تتغير فيه قواعد عديدة كانت تحكم العالم اقتصاديا وسياسـيا، وإذا كانـت كتابات مهمة لكتاب ومفكرين أمريكيين لهم وزنهم واحترامهم، قد توقعت هذا التغيير. فإن الأزمة التى هددت النظام الاقتصادى فى

أمريـــكا وأوروبا، وامتد لهيبها إلى بقية العالم، قد أرغمت قيادات أمريكية وأوروبية، على التفكير فعليا فى التخلى عن كثير من المســلمات القديمة، والتى جعلت قادة أوروبيين مثل نيكولاى ســاركوزى رئيس فرنســا فى ذروة الأزمة يتحدث عن قمة دولية لإعادة تأسيس رأسمالية أكثر احتراما للإنسان، ووصف جوردون براون رئيس وزراء بريطانيا المؤسسات المالية الدولية القديمة مثل صندوق النقد والبنك الدولى، بأنها قد عفا عليها الزمن.

وفى مقال للكاتب السياســى أناتول كالتســكى الذى يغطى كثيرا الشئون الاقتصادية بصحيفة التايمز البريطانية فى مايو ٢٠٠٨، قال: إن الولايات المتحدة تقترض ٥٠٠ مليار دولار سنويا من بقية العالم، للمحافظة على نفس المستوى الاستهلاكى، وهى قروض تأتى من بنوك مركزية وحكومات فى آسيا. والحكومة اليابانية وحدها تستحوذ على ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار من ســندات الخزانة الأمريكية، كما يصل دين أمريكا للصين إلى معدل ١٥٠ مليار دولار سنويا.

وهذا المعدل الهائل للاقتراض للمحافظة على مســتوى معيشة الأمريكيين، والعمليات العسكرية مستمر حتى الآن، بينما الاقتصاد الأمريكى منتعش. لكنه لا يستطيع الاستمرار إلــى الأبد، ففى إمكان الدائنين الآســيويين أن يقرروا المطالبــة بإيقاف القروض، ويمكن أيضــا ألا يتخذوا هذا القرار. لكن مهما يحدث فالولايات المتحدة ســتجد نفســها عند مرحلة معينة مستمرة فى الاستهلاك بما يزيد على إنتاجها. وإذا حدث ذلك فسوف يبدأ مستوى المعيشة للأمريكيين، السير فى طريق هبوط طويل[1].

ومن الناحية السياســية، تغيرت نظرة الأمــة الأمريكية إلى حكوماتها، من الثقة فيها، وفى قادتها، وسياســتها الخارجية، إلى الشــك فى كل ذلك، وهو ما وصل إلى ذروته عند اكتشاف خديعة الرئيس جونسون للشعب الأمريكى، فى أثناء قيامه بحشد القوة الأمريكية فــى فيتنــام، بادعاء غير صحيح، هو بدء فيتنام الشــمالية هجوما علــى الأمريكيين، ثم بفضيحة ووترجيت التى أخرجت الرئيس نيكســون من البيــت الأبيض قبل انتهاء ولايته عام ١٩٧٥.

وعلى المســتوى الاجتماعى داخليا تحــول التوافق القومى إلى نوع من الانقســام بين مختلــف التيارات والجماعات والأحزاب، والتركيز على العوامل التى تفرق بينهم كالتفرقة

1- A natole Kaletsky - The Times newspaper.

العنصريـــة أكثر من العوامـــل التى توحد بينهم.. وظهرت الانقســـامات حول ما إذا كانت أمريكا ســـتصعد إلى أعلى مراتب القوة، أو أنها فى مرحلة هبوط، وهو ما عكس صعوبة الإجابة عن هذه التساؤلات التاريخية.

وكان مـــن رأى بعض المؤرخـــين الذين خاضوا فى هذا الجدل، أن من المســـتحيل فهم حـــدث كبير مثل صعود أو هبوط قـــوة متفوقة، بينما هذا الحدث مازال فى طور الحركة والتطور.

وأضيفت حرارة ملحوظة على المناقشـــة حول هبوط أمريكا، عندما نشـــر المؤرخ بول كنيدى بجامعة ييل فى نيويورك، فى عام ١٩٨٧ كتابه «صعود وهبوط القوى الكبرى»[1].

وأعرب فيه عن وجهة نظره بأن دور أمريكا كقوة عالمية يهبط، وسيستمر فى الهبوط. واســـتند كتابه إلى أحداث التاريخ منذ عام ١٥٠٠، متصورا مســـتقبل القوى الكبرى حتى عام ٢٠٠٠.

وكان للمفكـــر السياســـى الأمريكى جوزيـــف ناى كتاب صدر فى عـــام ١٩٩٠، بعنوان "Bound to Lead" مهيأة للقيادة، قال فيه إن أمريكا بمواردها العديدة تضمن لها قيادتها العالمية المسيطرة، وإن هذه السيطرة لابد أن تستمر فى النمو.

ومن رأى البروفسور دونالد. و. وايت أستاذ التاريخ بجامعة نيويورك فى عرضه بمجله هارفارد انترناشونال فى عام ١٩٩٨، أن تقييم هذا الجدل يجب أن يضع فى الحسبان أن الهبوط النســـبى يختلف عن الهبوط المطلق. وأن من الصعب إثبات مسألة الهبوط المطلق. وأن الولايات المتحدة تظل أكبر قوة عسكرية فى العالم، ومازالت تملك أكبر اقتصاد عالمى، وأنهـــا تمثل النموذج الأول للحكومة الديموقراطية. وفى النهاية فهى التى كســـبت الحرب الباردة.

فـــى المقابل فإن نصيـــب الولايات المتحدة فى الاقتصاد العالمـــى أخذ فى الهبوط منذ السبعينيات، وتوقفت مستويات المعيشة عند نفس معدلاتها تقريبا لفترة جيل كامل. ومن غيـــر المنطقى مقارنة أمريكا فى ذلـــك الوقت، بأمريكا البارزة قوتها عقب الحرب العالمية الثانية. عندما كان وضعها استثنائيا فى قيادة القوى الأخرى.

1- The Rise and Fall of the Great Powers "By paul Kennedy".

وحتـى أواخر التسـعينيات ـ كما يقول وايت ـ فإن الولايـات المتحدة قد أعادت إحياء قوتها فى التسـعينيات، اقتصاديا وعسـكريا وثقافيا . وإنها ـ بالمقارنة ببقية دول العالم ـ ظلت مثلما كانت فى الخمسـينيات، الدولـة القيادية فى المجال الاقتصادى العالمى، وإنها تظل نموذجا حيويا للديموقراطية[1].

وفى مجال القوة الناعمة ذات البعد الثقافى، مازالت الولايات المتحدة نموذجا له رواج من خلال انتشـار أفلام هوليـود، وملابس الجينز، ومحلات ماكدونالدز، ومسلسـلات التليفزيون.

وظل معظم خبراء السياسـة الخارجية الأمريكيين متفقـين على أن الولايات المتحدة بقيت قوة عالمية، وأن مكانتها كدولة متفوقة، تدخل فى صميم الفكر السياسى الأمريكى، منذ كان مبدأ التفوق العالمى Preponderance جزءا من الاسـتراتيجية الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية مباشـرة، وحتى من قبل بدء اسـتراتيجية الاحتواء عام ١٩٤٧، ثم شملته استراتيجية الاحتواء التى استمر العمل بها حتى إعلان الرئيس بوش الاستراتيجية الجديدة للأمن القومى فى ٢٠ سبتمبر٢٠٠٢. وهو تعبير لا يختلف عن معنى السيادة.

كان الاقتناع باسـتمرار صعود الولايات المتحدة وليس هبوطها، مسـتندا لدى أنصار هـذا المفهوم إلى أن الولايات المتحـدة تملك قدرة على تجديد مصادرها المنتجة، والبحث والكشـوف العلمية التى تجدد طاقة المجتمع والدولة، وقدرتها على تحدى مظاهر الفقر، والبطالة، وتحمل أعباء الرعاية الاجتماعية، والتطور التكنولوجى المستمر، لكن فكرة هبوط القوة العظمى، لم تكن قد فارقت عقول تيارات بعينها داخل المجتمع السياسى الأمريكى، وكان أشد ما يؤرقهم أن يأتى يوم يشهد نهاية القرن الأمريكى.

1- Bound to Lead By Joseph Nye.

ما بعد العصر الأمريكى

وتشهد أمريكا حاليا مناقشات تتحدث عن صعود دول أخرى مهيأة ـ فى ظروف نظام دولــى جديد ـ لتأخذ المكان الذى تحتله فى العالم. فــى تلميح إلى أن أمريكا فى طريقها إلى النــزول عن عرش القوة العظمى الوحيدة المهيمنة علــى العالم. والذين يتناولون هذا الموضوع، يشد أنظارهم ما يجرى فى آسيا، وما أصبح البعض يطلق عليه العصر الآسيوى القادم.

وردت إشارات إلى العصر الآسيوى فى وثيقة برينستون التى شارك فى صياغتها أكبر خبراء وعلماء السياســة الخارجية فى أمريكا، ومنهم كل وزراء خارجيتها الذين هم على قيد الحياة.

وتناولــه بالتفصيل فى دراســة بالغة العمق المفكر السياســى الأمريكى المعروف فريد زكريا، وهو من أصل هندى وأحد المشــاركين الكبار فى وثيقة برينستون، فى كتابه «عالم مــا بعد العصــر الأمريكى» يقول : إننا نعيش الآن فيما يســمى التحول الكبير الثالث فى أوضاع القوى الكبرى، بعد أن مر العالم خلال الخمســمائة ســنة الماضية، بثلاثة تحولات فــى بنية النظام العالمى، أولها ظهور العالم الغربــى، فى عملية تدريجية بدأت فى القرن الخامس عشــر، وتصاعدت بقوة فى نهايات القرن التاسع عشر، ببروز الولايات المتحدة، ثــم تحولها إلــى أقوى دولة منــذ الإمبراطورية الرومانية، وانفرادهــا بعد زوال الاتحاد السوفيتى بوضع لا ينافسها فيه أحد، فى ظاهرة غير مسبوقة فى التاريخ المعاصر. وهذا هوالتحول الثانى.

والســمة الأساســية للتحول الثالث الجارى الآن، هى ما يسمى «صعود الباقين» نتيجة معدلات نمو اقتصادى لم يكن من المتصور حدوثه. والتحول الراهن هو فى اتجاه آسيا.

وبرغــم أن هذا التحول الكبير، هو محل مناقشــات فى الولايات المتحدة، إلا أنه ليس مفهومــا بما يكفى للأمريكيين. وإن كان الشــعور بهذا التحول، ملموســا فى عمق المزاج النفســى الأمريكى. ففى أبريل ٢٠٠٨ قال ٨١٪ من الأمريكيين فى اســتطلاع للرأى، إن بلادهم تمشى فى الطريق الخطأ. وكان التفسير لهذا التشاؤم، أن سببه مخاوف من ركود اقتصــادى تلوح بــوادره، وحرب تبدو بلا نهاية فى العــراق، وتهديد ماثل للإرهاب، لكنها

أسـباب لا تقدم تفسـيرا مرضيا للمزاج التشاؤمى، الصادر من منابع أكثر عمقا، يكونها شعور بأن قوى أخرى فى بلاد بعيدة هى التى تشكل العالم الجديد.

وإذا كان العالم قد شـهد على يـد المحافظين الجدد، ظاهرة المعاداة للوضع الأمريكى Anti-Americanism.

فـإن العالم قد تحـول منها إلى The Post-American World ثـم إن النظام الدولى تحت التأسـيس، لم تعد الدول الفاعلة فيه، من كانـت ينظر لها على أنها دول صغيرة أو متوسطة، كان كل نصيبها فى إدارة النظام الدولى، أن تكون دولا متلقية لقرارات اقتصادية وسياسية لقوى كبرى، عليها أن تنفذها حرفيا، أو أن تجد نفسها وقد حشرت فى مسار لا يسمح لها بأن تحيد عنه، فى تحديد مواقفها من القضايا الدولية، أو حتى إدارة مشاريعها الداخليـة من حيث الإنتاج، وحدود الاكتفاء الذاتى، لكن هذه الدول هى «لاعب» مؤثر فى النظام الدولى الجديد، بما لها من استقلالية قرارها سياسيا واقتصاديا.

وإن النمـو الاقتصادى المبهر، المرئى فى آسـيا، لم يعـد مقصورا عليها وحدها، ففى عـام ٢٠٠٦، و٢٠٠٧، حققت ١٢٤دولة نموا بمعدل ٤٪ أو أكثر، منها أكثر من ٣٠ دولة فى إفريقيا، أى ثلثى القارة، والمتوقع أن تكون ٢٥ شـركة هى كبرى الشـركات النشيطة على مسـتوى العالم، منتمية إلى البرازيل، والمكسـيك، وكوريا الجنوبية، وتايوان، و٣ شـركات مـن الهند واثنتان مـن الصين، وواحدة من كل من الأرجنتين، وشـيلى، وماليزيا، وجنوب إفريقيا.

ويلاحظ أن نصيب شعوب كانت الملايين فيها تعيش على دولار واحد أو أقل فى اليوم، قد تحسن بأن هبطت نسبته من ٤٠٪ عام ١٩٨١إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٤، ومقدر له أن يهبط إلى١٢٪ عام ٢٠١٥، وأن مئات الملايين من شعوب ١٤٢دولة قد اجتازوا خط الفقر، وأفلتوا منه بعد أن استوعبتهم اقتصاديات نامية ومنتجة، فى الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، وإندونيسيا، وتركيا، وكينيا، وجنوب إفريقيا.

وخلال العشـرين سنة الماضية، وحسـب تقديرات فريد زكريا، اختفت أزمة التضخم الفاحش، الذى كان سـببا فـى تقويض قدرة رقعة كبيرة من العالـم على التقدم والعيش الكريم، من تركيا إلى البرازيل إلى إندونيسيا، بسبب سياسات مالية ونقدية ناجحة.

والملاحظ أن الإنجاز الاقتصادى فى هذه الدول الصاعدة، قد صاحبه إحساس متعاظم بالكرامة الوطنية، وتأكيد هذه الدول مصالحها وقيمها.

فى آسيا تتصدر الدول الصاعدة بقفزات قوية، الصين والهند. والصين وحدها تصدر الآن فى يوم واحد، ما يساوى ما كانت تصدره فى سنة بأكملها عام ١٩٧٨. والمدى الشاسع الذى تتحرك فيه الصين اقتصاديا يمكنها من تغيير طبيعة اللعبة الدولية.

فى المقابل تسجل الحقائق أن أمريكا مازالت أقوى قوة عسكرية فى العالم، وهى تنفق على ميزانية الدفاع ما يساوى ما تنفقه دول العالم مجتمعة، والناتج القومى الإجمالى لها يمثل ربع إجمالى الناتج العالمى، وفيها أفضل تعليم، وأفضل صناعة، وجامعاتها تمثل أعلى نسبة من بين أفضل ٥٠ جامعة فى العالم.

لكـن العالـم - كما يقول فريد زكريـا - لم يعد يعيش عصر الصناعـة التى كانت فيها القوة المادية Hard Power هى معيار القوة، لأن المعيار فى عصر ثورة المعلومات هو للقوة الناعمة Soft Power ويسندها مناخ الثقافة، والحرية، والديمقراطية.

وهذا هو معيار التغيير القادم فى طبيعة النظام الدولى.

فعلى المستوى السياسى والعسـكرى، مازالت أمريكا القوة العظمى الأولى، لكن يجرى حاليا إعادة توزيع مراكز القوة الأخرى، مبتعدة عن مركز السـيطرة الأمريكى، الذى كانت لأمريكا الغلبة فى كل مجالاته - لتتشـكل مع نمو الثروة فى الدول الصاعدة مراكز جذب وتأثير منافسـة. وهذا لا يعنى - كما يرى فريد زكريا — أننا ندخل عالما مضادا لأمريكا، لكننـا نتحرك إلى عالـم ما بعد العصر الأمريكى.. عالم تشـكله وتديـره أماكن عديدة وشعوب عديدة.

وليس فى هذا تجاهل لمشاكل اقتصادية يواجهها العالم، وندرة فى الموارد يجرى عليها تنافس حاد كالبتـرول والمياه، ولا تجاهل لأزمة الغذاء العالمية، لكن معيار الأزمة مختلف. ففـى الدول الغنية يتمثل تجاوز الأزمة فى المحافظة على أعلى مسـتوى معيشـى ممكن لشـعوبها. لكن ذلك لا ينفى من ناحية أخرى، أن هناك تقدما اقتصاديا ووفرة معيشـية تتحقق للغالبية - العددية - من شعوب العالم، التى كانت فقيرة.

فـى قلب هذا التحول الكبير المقبل، فى مراكز وأوضاع القوة فى العالم، فإن مفاتيحه هـى فى القدرة على تحقيق معـدلات معقولة فى التنمية الاقتصادية، بشـرط أن تتوزع عوائدها بمقاييس العدالة الاجتماعية، لتنقل الملايين الفقيرة إلى دائرة القوى المنتجة، لأن الدول التى تعجز عن بلوغ هذه النتيجة، والتى تمسـك بتلابيبها مشـاكل يستعصى عليها حلها كالبطالة وغيرها - سـوف تسقط من حساب صياغة اوضاع النظام الدولى الجديد، أما الذين سـيصعدون إلى أعلى مراتبه، فهم القادرون على الإفلات من قيود السياسـات الاقتصادية والمالية التقليديه التى شـهدت التجارب على عجزها وعلى انها تعقد المشاكل

ولا تحلها، والذين يبتدعون مشروعا قوميا استراتيجيا، يخرج عن المألوف، وعن الممارسات المزمنة التى أخفقت، وأمامهم تجارب الذين سبقوهم إلى النجاح.

والآن ــ وعلى ضوء تلــك التوقعات من داخل مؤسســة صناعة السياســة الخارجية الأمريكيــة للعالم الجديد، فإن ما لا يقل أهمية عنهــا، أن نأخذ فى الاعتبار أن الولايات المتحدة لن تتنازل بسهولة عن فكر الهيمنة على العالم، من الآن وحتى وقت اكتمال تشكيل النظــام الدولى القادم متعدد الأقطاب، فهى فتــرة مازالت تتمتع بمحدودية قدرة الباقين على منافستها.. وهى فترة تقدر بما يتراوح بين ١٥ - ٢٠ سنة.

وبينما كانت الولايات المتحدة تقترب من بداية القرن الحادى والعشــرين، كانت أشباح هــذا التصور تســيطر علــى جماعة المحافظين الجــدد، الذين تبلور نشــاطهم منذ أول التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٠، فى برامج، وكتابات، ومراكز بحوث Think Tanks، جسدوا فيها رؤيتهم حول العالم بمشــاكله ومناطقه ودور أمريكا فيه، وما يمكن أن يضعوه موضع التطبيق من أفكارهم، لو أنهم وصلوا إلى مراكز الســلطة فى البيت الأبيض، وسيطر على رؤيتهم هدف محدد وهو هيمنة أمريكا على العالم، وليس مجرد التفوق، أو حتى السيادة على العالم ضمن قوى دولية أخرى، حتى ولو كانوا الحلفاء.

وفى يناير عام ٢٠٠٠، وهى السنة النهائية لحكم كلينتون، والتى أعلنت فى النصف الثانى منها نتائج انتخابات الرئاســة، التى فاز فيها جورج بوش نشــر المحافظون الجدد رؤيتهم للعالــم، ولدور أمريكا فيه، بــدءا من عرض لتحولات العدو القديم (الاتحاد الســوفيتى) وعرضوا مفهومهم للعدو البديل، التى سيشمل التهديد القادم للولايات المتحدة، ولم يكون هذا العدو من وجهة نظرهم هو الإرهاب، (الذى كانت أمريكا فى عهد كلينتون قد اعتبرته واحــدا من مصادر تهديد أمنها القومى)، أو أى خطر آخر مجســد فى صورة مادية، بل كان كمــا صوروه هو احتمال أن تفقد الولايات المتحدة قدرتهاعلى أن تكون القوة المهيمنة على العالم.

وكان لهم قبل ذلك بثلاث ســنوات، أى فى عام ١٩٩٧، مشــروعهم الذى يحتوى على الإطار التنفيذى لرؤيتهم وهو «مشروع القرن الأمريكى الجديد» وهو نفسه الذى استخلص منه بوش ومجموعة المحافظون الجدد، المبادئ الأساســية لاســتراتيجية الأمن القومى الجديدة، التى أعلنها البيت الأبيض وعرفت باسم مبدأ بوش عام ٢٠٠٢.

وشهد العالم خلال فترة السنوات الثمانى لحكم بوش محاولة إعادة صياغة العالم وفق تصورهم للقرن الأمريكى الجديد.

الفصـــل الثــانى

المدارس السياسية فى أمريكا
وتغيرات الفكر السياسى بعد الحرب الباردة

شهدت الولايات المتحدة تراجعا نسبيا فى حالة التوافق التقليدية بين الخبة وبين الرأى العام، تجاه السياسة الخارجية، مع انتهاء الحرب الباردة، وهو ما أدى إلى ظهور دراسات حول الرأى العام ودوره فى التأثير على السياسة الخارجية. وكان هناك اتفاق على أن أكثر الدراســـات عمقا وشمولا هى التى نشرت فى كتاب «القيادة الأمريكية فى الشئون العالمية : فيتنام وانهيار التوافق» لمؤلفيه هولســـتى وروزيناو عام ١٩٨٤[1]. والذى تناولا فيه تطور مفاهيم السياســـة الخارجية لدى القادة الأمريكيين من خلال آراء تمثل قطاعا واسعا من المؤسســـات والشـــخصيات، من رجال الحكومة، والكنائس، ورجال الأعمال، والجامعات، والعمال، والميديا وغيرهم، وبناء على اســـتطلاعات شـــاملة على المستوى القومى أجريت بين عامى ١٩٦٧و١٩٨٠.

اهتمت الدراسة بالتركيز على المدارس السياسية فى السياسة الخارجية التى لها وجود حقيقى فى الولايات المتحدة، وكشفا عن وجود ست مدارس وتوجهات فكرية فى السياسة الخارجية بين النخبة، صنفت تحت هذه العناوين :

١ - الهجـوم العـالمى.

٢ - الاحتواء العالمـى.

٣ - الاحتواء الانتقائى.

٤ - الإصلاح العالمـى.

٥ - التغيير العالمـى.

٦ - المشاركة الانتقائية.

1- American Leadership in the Global affairs: Fitnam and the consensus collapse by O.R Holsti and J.N. Rosenau

وكان ذلك يعنى تعدد التوجهات العامة للسياســة الخارجية التى تسود بين النخبة، وأن هناك تنوعا كبيرا فى مفاهيم السياســة الخارجية أكثر مما كان يعتقد. لكن ذلك لا يمنع من تداخلات مهمة بين هذه المدارس وبعضها البعض، بحيث إن بعض الأفكار هنا أو قليلا منها، قد تجده فى غيرها.

وقد اتفقت دراســة نشــرت فى عام ١٩٩٧ لكل من البروفسور جيرى روزانى بجامعة ســوث كارولينا، والبرفســور جيرى كريد بكلية شارلســتون، مع النتائج التى توصل إليها هولســتى وروزيناو، عن غلبة عناصر الاســتمرارية فى السياســة الخارجية خلال فترة الثمانينيات، ولكنهما أشــارا إلى التساؤل عن الكيفية التى ســيعمل بها النظام السياسى الأمريكى فى غياب العداء للشــيوعية، الذى كان المبدأ المحورى للسياسة الخارجية، وذلك بعد أن انتهت الحرب الباردة.

وأوضحا أن انهيار الاتحاد الســوفيتى قد أثــار احتمالات حدوث تغييرات عميقة فى تفكيــر النخبة تجاه السياســة الخارجيــة للولايات المتحدة. وذلك بــدوره قد دفع مراكز البحوث والمعاهد الأكاديمية، والمجلات المتخصصة إلى الدخول فى مناقشــات فى جميع أنحاء البلاد حول هذه المســألة، وبالتالى حول المفهوم التقليدى عن الاستمرارية والتغيير، كملمحين أساســيين فى السياســة الخارجية، وقد لوحظ أن شخصيات سياسية معروفة قد نقلت مواقعها من أحد هذه المدارس الست، إلى غيرها. مثل الجمهورى بات بيو كانين الذى غير موقفه عام ١٩٦٠ من الهجوم العالمى، إلى المشــاركة الانتقائية، فى اقتراب من الشــكل التقليدى لفكر العزلة الأمريكية. وأظهــر آخرون تحولا من اتجاه الاحتواء العالمى إلى مدرسة الاحتواء الانتقائى[1].

وكان ظهــور التعددية فى المدارس السياســية ثم التحولات فى داخلها، يشــيران إلى تراجع التوافق بين النخبة، وهو مؤشر على تآكل الأساس الذى يقوم عليه بناء الاستراتيجية العالميــة للولايات المتحدة. نظرا لأن هذا التوافق يعتبر أحد الشــروط الرئيســية لوجود الاستراتيجية وقابليتها للحياة.

وكانت أمريكا عندئذ تطبق استراتيجية الاحتواء التى بدأ العمل بها رسميا عام ١٩٤٧، لاحتواء النفوذ الســوفيتى داخــل حلقة من القواعد العســكرية، والأحلاف، والمواجهات، واشعال الحروب الأهلية والإقليمية، التى كانت نهج كل منهما فى مواجهة الآخر.

1- Political Psychology Magazine Septmber 1997.

هنا ينبغى التنبه إلى استمرارية ما سمى بمبدأ التفوق Preponderance وهوالمعادل لكلمة Hegemony فى السياسة الخارجية، وهو علامة رئيسية فى الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥.

وكان هذا المبدأ من قبل بدء استراتيجية الاحتواء عام ١٩٤٧، وفى أثناء تطبيقاتها، هو القوة المحركة وراء الاستراتيجية الأمريكية فى العالم، واستمر ذلك فى صميم الفكر السياسى الأمريكى حتى من بعد انتهاء الحرب الباردة[1].

ويقول البرفسور كريستوفر كين أستاذ السياسات الدولية والاستراتيجية العسكرية. فى الكلية البحرية فى مونترى بولاية كاليفورنيا، إن الاستمرارية وليس التغيير هى الملمح الرئيسى لاستراتيجية أمريكا فى العالم.

داخل هذا الاطار الواسع للتوجهات والمدارس الرئيسية للسياسة الخارجية، تبلورت بشكل أكثر وضوحا مدرستان رئيسيتان، تعبران عن الانتماء السياسى لمجتمع النخبة، الذى يتوزع بين فريقين، كل منهما يحسب على إحدى هاتين المدرستين، وهما المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية. ويمكن أن يتوزع منتمون إلى الحزبين الجمهورى والديموقراطى فيما بين المدرستين.

وعلى سبيل المثال فإن من أقطاب المدرسة الواقعية الرئيس جورج بوش الأب، وجيمس بيكر، وبرنت سكوكرفت، وهنرى كيسنجر، وهم جمهوريون وكولن باول ويمكن أن يوضع ضمنهم الرئيس كلينتون وهو ديموقراطى، وبريچنسكى، وانتونى ليك، ومادلين أولبرايت.

أما المدرسة المثالية فبالرغم من أن المحافظين الجدد ينتمون إليها، فإنها لا تقتصر عليهم، بل تضم آخرين أكثريتهم جمهوريون.

ومن الذين تناولوا بالشرح الخلاف بين المدرستين، برنت سكوكرفت الذى كان مستشارا للأمن القومى لبوش الأب، حيث قال إن الانقسام الجارى بين المثاليين Idealists والواقعيين، Realists هو صراع بين دعاة التغيير الكبير الدراماتيكى، وبين أنصار التغيير المحسوب ويؤمن أنصار المدرسة المثالية بالسيادة المطلقة لأمريكا على العالم، وفرض قيمها ومبادئها ولو بالقوة، بينما يرى فريق المدرسة الواقعية بالسيادة النسبية وبمشاركة

1- Rethinking American Grand Strategy by Christopher Layne- World Policy Journal.

آخرين، وبنشــر قيم ومبادئ أمريكا، بوســائل القوة الناعمة، بالتأثيــر الثقافى والإغراء الاقتصادى، وعناصر الإغراء والجاذبية لفكرة الحلم الأمريكى. فمثلا تلتقى المدرســتان عند مبدأ التفوق الأمريكى Preponderance - والمســاوى للهيمنة - لكنهما يختلفان حول طريق الوصول إليه.

وبالنسبة للشرق الأوســط فالمدرسة المثالية دعت للتغيير الشامل داخل العالم العربى، بينمــا الواقعيــون يعتقدون بضرورة التــزام الحذر، والتركيز على ما يعــود على المصالح الأمريكية من السياسة التى تتبع.

وكان لهنرى كيســنجر تفســير لنقاط الالتقاء والابتعاد بين المدرســتين، حيث قال إن المدرســة المثاليــة لا تطيق فرض القيود ذاتيــا عليها. وهى لا ترفــض بالضرورة النظرة العالمية للمدرسة الواقعية. لكنها تترجم موقفها إلى دعوة هجومية من أجل تغيير الأنظمة. وبالرغم من أن هذا مبدأ محورى معلن للمثاليين، فإن له سوابق فى التاريخ الأمريكى من جانب من اتخذوا نهجا واقعيا.

تغير الفكر السياسى
بعد الحرب الباردة

كان لابد لانتهاء الحرب الباردة من أن تسفر عن تغييرات فى الفكر السياسى الأمريكى، نتيجة ما أحدثته من تحول فى السياسات الدولية، وكان أول ملامح التغيير التحدث عن النظام الدولى الجديد وهوالمصطلح الذى كان أول من استخدمه الرئيس بوش الأب.. وظهرت رؤى مخالفه ترى الفترة التى أعقبت نهاية الحرب الباردة، نوعا من اللانظام الذى تنطلق فى ظله التناقضات، والفوضى، ومصادر التهديد المنفلته للأمن القومى مثل القومية المتعصبة، والإرهاب، ومنظمات الجريمة المنظمة، وعصابات المخدرات، وتدهور البيئة.

وشغلت مراكز البحوث والمنتديات السياسية بمناقشات فى ندوات ومؤتمرات وورش عمل حول هوية العدو الجديد، البديل للعدو السوفيتى السابق، وتنوعت الاجتهادات فهناك من وضعوا الصين عدوا بديلا، بينما تراوحت اجتهادات الآخرين، ما بين الإرهاب/ والعدو المسلم.

النظام الدولى الجديد سيكون تعدديا:

لكن كانت هناك مدرسة مهمة اقتنعت بأن من السابق لأوانه محاولة ايجاد صياغة نهائية لهوية العدو البديل، أو حتى للشكل المتكامل للنظام الدولى للقرن الحادى والعشرين، بينما العالم سيظل فى حالة تفاعل لفترة قادمة، قد تصل إلى عشرين عاما قبل أن تتحدد ملامح النظام الدولى الجديد.

وساد بين هذه المدرسة اقتناع بأن النظام الدولى القادم، سيقوم على التعددية، وأن قمة هذا النظام الدولى سوف تحتلها دول كبرى ـ وليس قوة عظمى وحيدة ـ تشاركها دول إقليمية أصغر، ترشحها لهذه المكانة مؤشرات نهضة وتقدم.

وعبر عن هذا الاتجاه هنرى كيسنجر بأن قال إن الولايات المتحدة سوف تكون واحدة ضمن عدد من القوى المتساوية، التى تقود النظام الدولى القادم فى القرن الحادى والعشرين.

وقد عبر عن مجتمع السياسة الخارجية، كتاب فى الشئون الخارجية، فى مناقشات حول طبيعة وتعقيدات التحولات العالمية، وظهر فى هذه المناقشات افتراضان أساسيان: الأول يقول إنه بالرغم من انتشار الليبرالية الديموقراطية، فإن العالم مازال أشد تعقيدا مما كان فى أثناء الحرب الباردة.

ورأى أصحاب الافتراض الثانى أن وجود نظام دولى مستقر يعتمد على القيادة السياسية والأخلاقية، moral وليس على الهيمنة من جانب الولايات المتحدة[1].

1- Mutualism – The American Strategy for the Next Century By Hugh De santis (World Policy Journal).

الاستراتيجية فى المنظورالأمريكى

كانت المناقشات حول استراتيجية عالمية لأمريكا فى المستقبل من بين ردود الفعل لانتهاء الحرب الباردة والتى جاءت متأخرة نسـبيا. والاستراتيجية العالمية Grand Strategy هى مصطلح مهم لكن المعنى بسيط : وهو عملية Process تقوم الدولة بمقتضاها بالمواءة بين أهدافها ووسائلها فى حماية أمنها.

وفى وقت السلم تشمل الاستراتيجية العالمية هذه العناصر: تحديد مصالح أمن البلاد - تعريف التهديدات لهذه المصالح - تحديد الموارد العسـكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية التى تستخدم فى الدفاع عن مصالح البلاد.

ولهذا دارت المناقشـات عن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة حول هذه الأسئلة: ما هى أكثر المناطق فى العالم أهمية للأمن الأمريكى؟، ما هى الالتزامات التى ستتحملها الولايـات المتحـدة فى إطـار تحالفاتها؟، هل للولايـات المتحدة مصلحة فى الاسـتقرار الإقليمـى؟، وفى الاعتمـاد الاقتصادى المتبادل؟ ما هى القوات العسـكرية التى تحتاجها الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها؟، ما هو المعيار الملائم للموازنة بين التزامات أمريكا الخارجية، واحتياجاتها الداخلية؟.

وبشـكل دقيق دارت المناقشات يوميا حول ما يتعلق بتوسيع حلف الأطلنطى، والصين، والعلاقات الأمريكية الصينية، والبوسـنة، وسياسـة أمريكا تجاه انتشـار أسلحة الدمار الشـامل، والسياسـة التجارية، وميزانية وزارة الدفاع. ولم تكن المناقشة تأخذ كل مسألة منفردة، لكن طريق عمل الاستراتيجية العالمية هو نسجها معا فى إطار متكامل.

وبعد سـقوط حائط برلين بدأت عملية إعادة النظر فى الاسـتراتيجية العالمية. ففى أثناء الحرب الباردة شـيدت الاستراتيجية الأمريكية اسـتجابة للحاجة لاحتواء الاتحاد السـوفيتى. أى أن الحرب الباردة زودت السياسـة الخارجية بوضوح الهدف. ولما انتهت الحرب الباردة كان من الضرورى إعادة التفكير فى المبدأ الأساسـى للسياسـة الخارجية وإعادة بناء دور أمريكا فى العالم.

وكان هناك جانب آخر للاسـتراتيجية ظهر عقـب انتهاء الحرب الباردة، وأخذ يظهر فى تحليلات الصحف، وفى استطلاعات للرأى، هذا الجانب حمل اسم Peace dividend

أى ثمار السـلام، ومعناه المطالبة بتوجيه ميزانيات وطاقات نحو الوفاء بأجندة المشـاكل والاحتياجـات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، التى أهملت لسـنوات طويلة، ولم يكن الرأى العام يطالب بها فى سـنوات الصراع مع الاتحاد السـوفيتى، متقبلا توجيه موارد الدولة نحو متطلبات الحرب الباردة من ناحية الإنفاق العسـكرى، والاقتصادى، والمعونة الخارجية، وكل التزامات مواجهة هذا الصراع العالمى.

لكن خبراء السياسـة الخارجية فى الولايات المتحدة لاحظوا أن ثمار السلام المنتظرة، لم تتحقق بالشكل الذى تصوره الأمريكيون، وأن السياسة الخارجية ظلت تسير على معظم أسس الاسـتراتيجية العالمية لفترة الحرب الباردة، خاصة المبدأ الذى عرف فى السياسة الخارجية بمبدأ التفوق Preponderance.

فعقب الحرب العالمية الثانية سـعى صناع السياسـة الخارجية نحو إيجاد نظام عالمى تحت قيـادة أمريكا يقوم على تفوق قوتها السياسـية، والاقتصادية، والعسـكرية، وعلى أساس القيم والأفكار الأمريكية. وظل هذا نفسه هو مضمون استراتيجية التفوق.

وحتى من قبل ظهور الصراع الأمريكى السـوفيتى بعد الحـرب العالمية الثانية، ظلت واشنطن تعمل من أجل أن تحتل وضع الدولة المتفوقة عالميا.

وكمـا يقـول المؤرخ الأمريكى لويـس جاديس : كانت الولايات المتحـدة تتوقع أن تئول إليهـا قيادة النظام الدولى الجديد بعد عام ١٩٤٥. وإن كان هناك بعض المؤرخين ينكرون ذلك، ويرون أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك سـوى فى الفترة التى سـبقت بروز الاتحاد السوفيتى كخصم واضح الأهداف.

استراتيجية الهيمنة سبقت
الصراع مع الاتحاد السوفيتى

إن اســتراتيجية أمريــكا العالمية لما بعد الحرب العالميــة الثانية لم تكن متصلة بصراع القــوى العظمى، وليس مما يثير الدهشــة أن هذه الاســتراتيجية لم يطــرأ عليها تغيير حتى بعد اختفاء الاتحاد الســوفيتى. ومثلما كان الحال بعــد الحرب العالمية الثانية، فإن اســتراتيجية التفوق عقب نهاية الحرب الباردة، سعت لتنظيم سيطرة أمريكا على النظام الدولى بمنع ظهور قوى كبرى منافسة فى أوربا وشرق آسيا.

وكمــا كان الحال عقب الحرب العالمية الثانية فإن هذه الاســتراتيجية تعكس الاعتقاد بــأن الاعتماد الاقتصــادى المتبادل يمثل مصلحة حيوية للأمن الأمريكى. واســتراتيجية التفوق - الهيمنة - هى استراتيجية واقعية هدفها العمل على دوام هيمنة النفوذ السياسى العالمــى للولايات المتحدة، والذين يؤمنون بذلك لديهم اقتناع تام بأن موقفهم راجع إلى أن السياســات الدولية هى تنافسية إلى أبعد مدى. وتعتمد استراتيجية التفوق على افتراض بــأن الدول تحقق الأمن، ليس عن طريق ميزان القوى، وإنما عن طريق خلق خلل فى هذا الميزان لغير صالح المنافسين لها.

واستمرار الهيمنة الأمريكية يعتبر مسألة مهمة من وجهة نظرهم، لأنهم ينظرون إليها باعتبارها شرطا للاستقرار العالمى.

ومن ناحية الجغرافيا فإن اســتراتيجية التفوق، تحدد أوروبا، وشــرق آسيا، والخليج باعتبارها مناطق، توجد للولايات المتحدة فيها مصالح أمنية حيوية.

وطبقــا لما جاء فى وثيقة التخطيط الدفاعــى الصادرة عن البنتاجون عام ١٩٩٢، فإن الولايــات المتحدة يجــب أن تضع فى حســابها بدرجة كافية، أن تحــاول أن تثنى الدول الصناعية الكبرى، عن تحدى زعامتها أو الســعى للإخلال بالنظام السياسى والاقتصادى المستقر فى العالم.

ويوضــح المؤرخ ملفين ب. ليفلر أن صناع السياســة الخارجية الأمريكية يعتقدون أنه يجب عدم السماح لأى من أوروبا الموحدة أو ألمانيا الموحدة أو حتى اليابان، بأن تبرز كقوة ثالثة أو كتلة محايدة.

وبالرغم من مســاعدتها الحلفاء فى إعادة بناء اقتصادهم، فإنها ظلت تمارس سيطرة مشددة عليهم.

مع ذلك ظل هناك سؤال يشغل كثيرا من المفكرين وخبراء الاستراتيجية الأمريكيين وهو : هل يمكن للولايات المتحدة أن تمنع ظهور قوى كبرى جديدة، وتضمن دوام هيمنتها؟

البعــض وجد أن ظهور قوى كبرى جديدة يمكن أن ينظر إليه كرد فعل دفاعى للتهديد الذى تمثله القوة المهيمنة. وهناك سوابق تاريخية لهذا.

ففى عام ١٦٦٠ كانت فرنسا هى القوة الكبرى الأوروبية الوحيدة. وبحلول عام ١٧١٣، وفى رد مباشر على قوة فرنسا المتعجرفة، أوجدت كل من بريطانيا والنمسا لنفسها وضع القوة الكبرى.

والســابقة الثانية حين أدى انفراد بريطانيا فى العصــر الفكتورى فى منتصف القرن التاسع عشر، بوضع القوة الكبرى الوحيدة، إلى إنهائه بظهور ألمانيا قوة كبرى، ثم الولايات المتحــدة واليابان. وكانت مخاوف هذه الدول من وضــع بريطانيا، هى القوة المحركة وراء بروزها كقوى كبرى.

الفصل الثالث

ما بعد الحرب الباردة

لماذا فشلت محاولات بوش وكلينتون صياغة استراتيجية جديدة

اعتبرت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، شهادة على نجاح استراتيجية الاحتواء، وهو المبدأ الذى أقيمت عليه أسس السياسة الخارجية الأمريكية والسياسة الأمنية منذ عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٨٩.

لكن انتصار الاحتواء أوجد فراغا غير متوقع فى عالم الفكر السياسى الأمريكى، وشعورا بالحاجة إلى مبدأ جديد، يضع أمريكا على الطريق السليم فى إدارة شئون أمنها القومى.

كانت الحرب الباردة قد انتهت فى عهد الرئيس بوش الأب، وحاولت حكومته بلورة مبدأ جديد كمحور لاستراتيجية تحل محل الاحتواء، ودفعه إلى دائرة اقتناع الرأى العام به، وهو ما حاوله الفريق المعاون للرئيس كلينتون أيضا.

لكن جهود الاثنين، بوش وكلينتون، لم تكلل بالنجاح، وقدم أنتونى ليك مستشار الأمن القومى لكلينتون فى ولايته الأولى، تحليلا قال فيه: «لا نستطيع تلخيص السياسة الخارجية الأمريكية فى مصطلح وحيد. (عبارة واحدة) لتعبر عن حالة ما بعد الحرب الباردة»، وقال عنها جيمس ستينبرج مدير التخطيط السياسى وقتئذ بوزارة الخارجية إن العالم الذى نواجهه اليوم شديد التعقيد، بحيث لا تصلح نظرية واحدة لتشخيصه.وحذر ستينبرج من أن التبسيط الشديد لطبيعة هذا العالم يمكن أن يخفى الحقائق أو يحرفها[1].

1- The search for a new U.S. foreign policy doctrine by Vincent A. Auger- national secureity Qarterly.

يقول البروفســور فينسنت أوجر أســتاذ علم الحكومات بكلية هاملتون إنه بدون مبدأ واضح ومقبول للسياســة الخارجية فإن تكلفة السياســات الداخلية فى دعمها لممارســة سياســة عالمية فعاله، ستكون باهظة بالنسبة لأى حكومة أمريكية، وسيكون النجاح قليلا. وإن الحقائــق المتغيرة فـــى النظام الدولى بعد الحرب الباردة تقيد بشــكل حاد من قدرة صناع السياسة الأمريكيين، على بناء بديل مقنع للاحتواء. وهذه هى الورطة التى واجهت صناع السياســة منذ انتهاء الحرب الباردة. وســوف تستمر مواجهتهم لها خلال المستقبل المنظور.

المبـدأ.. كمحـور
للسياســة الخارجيــة

إن مصطلح «المبدأ» قد اســتخدم عادة لإلقاء الضوء على مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية فى أثناء الحرب الباردة : وشــجعت كل حكومة تقريبا على تأكيد مفهوم المبدأ بأنها تنطلق نحو مســار جديد وجــرىء، اطلقت عليه صفات مثل مبــدأ كارتر، أو مبدأ ريجان. وفى الحقيقة فإن تلك المبادئ «doctrine» كانت مجرد تنويعات على نفس النظرية وهى الاحتواء.

إن المبدأ الحقيقى للسياسة الخارجية هو شىء مختلف من حيث المضمون فهو معمار فكرى يعمل على تأســيس قائمة من المبادئ الأولية للسياســة الخارجية. ويقدم تفسيرا لطبيعــة العالم، ومــكان الولايات المتحدة فى هــذا العالم، والدور الأساســى الذى تلعبه الولايــات المتحــدة فى النظام الدولى، ويركــز الاهتمام على عدد قليل مــن المتغيرات أو العلاقات التى ســوف توجه وتقود السياسة. وهذا أمر أساسى فى فهم النجاح الحقيقى للاحتواء، كمبدأ للسياســة الخارجية، ولم تقدم اســتراتيجية الاحتواء خريطة تفصيلية لكافة جوانب السياسة الخارجية بعد عام ١٩٤٧.

ولقد كان الاحتواء عاملا مهما فى تأكيد عنصر الاســتمرارية فى السياسة الخارجية الأمريكية فى أثناء فترة الحرب الباردة، فكانت الاســتمرارية ممكنة لســبب مهم هو أن الاحتــواء حدد طبيعة العالم، ودور الولايات المتحدة فيه، وهو ما أوجد الأســاس المنطقى الواضح للسياســة، وإمكانية حشد الرأى العام وراءها، من أجل ممارسة سياسة خارجية نشيطة.

وفى الحقيقة فإن ترومان ومن خلفوه من الرؤســاء قــد وجدوا مبدأ الاحتواء مفيدا، لأنه وفر لهم تفســيرا حاســما لعالم معقد مربك، ومفهوما شديد الوضوح يرشدهم إلى العمل فى هذا الإطار.

إن النظام الدولى قد تحددت صورته فى مناخ من الانقسام الكبير بين الشرق والغرب،

وباعتبـــار الولايـــات المتحدة الدولة التى تحمى قيم الغرب. وصــــارت للصراع مع الاتحاد السوفيتى، الأولوية القصوى لصناع السياسة، وجاءت كل المشاكل الأخرى فى مرتبة لاحقة للصراع العالمى، جرى تصنيفها فى سياسات تتناول كيفية تأثيرها على هذا الصراع.

ولهذا كانت المناقشات الساخنة حول الاســـتراتيجة، والتكتيكات، والأهداف الرئيسية للاحتـــواء، واضحة، ومفهومة، وتلقى القبول الواســـع النطـــاق. وكان هناك اتفاق على أن مبدأ السياســـة الخارجية يخدم ثلاث وظائف أساســـية، مرتبطة ببعضها لكن لكل منها خصائصها.

فالمبدأ يســـاعد على ثبات واستمرارية السياسة الخارجية أو يساعد على اتفاق حول الأهداف الأساسية وبالتالى إضفاء المشروعية على السياسة.

ويشرح الكسندر جورج أن الأســـاس الذى تكتسبه السياسة الخارجية، داخليا لا يأتى سوى عن طريق الاعتراف بها ممن يتولون تنفيذها من صناع السياسة، ومن الكونجرس، ومـــن الرأى العام، وأن هذه المشـــروعية هى التى تأتى بالتوافق القـــوى حولها. والوظيفة الثالثة للمبدأ هى التعبئة والحشد للرأى العام والدولة.

وفـــوق ذلك فالمبدأ يخلق موقفا عالميا قادرا على التعامل معها، من الحكومات ســـواء كانت أعداء أو حلفاء.

دين اتشيسون عميد الدبلوماسية
الأمريكـية الحديثـة ودوره

فى هذا السـياق يذكر دائما اسـم دين أتشيسـون الذى يعتبرونه عميد الدبلوماسية الأمريكيـة الحديثة، لدوره المهم فى بناء الإطار العملى لاسـتراتيجية الاحتواء، التى كان أول من ابتدعها الدبلوماسـى جورج كينان، الذى عمل كرئيس لفريق التخطيط السياسى تحت رئاسة أتشيسون.

وكان أتشيسـون المخطط الأساسـى لحلف الأطلنطى، وهو الذى وقـع عن الولايات المتحدة معاهدة الانضمام لعضويته.

كان أتشيسـون وهـو ديموقراطى قد شـغل منصب وكيـل وزارة الخزانة فى حكومة فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٣، وفـى عام ١٩٤٠ عينه روزفلت بوزارة الخارجية، ثم اختاره ترومان فى عام ١٩٤٥ لمنصب وكيل وزارة الخارجية، وبسبب كثرة سفريات وزير الخارجية جورج مارشـال للخارج، فقد عهد إليه بدور القائم بأعمال وزيرالخارجية، وهو ما أتاح له فرصة تعزيز علاقته بالرئيس ترومان.

وأتشيسـون هو الذى كتـب خطاب ترومان إلـى الكونجرس عـام ١٩٤٧، يطلب فيه تقديم المسـاعدة لليونان وتركيا لمواجهة خطر الشمولية، والدعم السوفيتى للشيوعيين فى البلدين، وهو ما اعتبر تغييرا جوهريا فى السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا التغيير هو الذى عرف بعد ذلك باسـم مبدأ ترومان. وأتشيسون هو أيضا الذى صمم برنامج المعونة الاقتصادية الذى حمل اسـم مشـروع مارشال. وكان مؤمنا بأن اسـتعادة أوروبا رخاءها الاقتصادى هو أفضل طريق لاحتواء الشيوعية وسياسات ستالين، ومنع أى نزاع مستقبلى فى أوروبا.

وفى عام ١٩٤٩ صار أتشيسـون وزيرا للخارجية. وفى فترة عمله أسـس إطارا عمليا للاحتواء ولعب دورا محوريا فى إنشـاء كثير من المؤسسـات الدولية المهمة، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

وثيقة n.s.c-68

الإطار التنفيذى للسياسة الخارجية

كان أتشيسون القوة المحركة وزاء ظهور ما سمى وثيقة n.s.c.68 وتعنى تقريرا برقم ٦٨ مرفوعــا من مجلس الأمــن القومى إلى الرئيس الأمريكى، والتــى صدرت فى أبريل ١٩٥٠ بعد مناقشــات دارت داخل مجموعة صغيرة من المســئولين عن الشئون الخارجية برئاسة بول نيتز الذى كان مديرا للتخطيط السياسى بوزارة الخارجية. وقد أقرها الرئيس ترومان رسميا فى سبتمبر ١٩٥٠، وكانت بمثابة الإطار التفصيلى والتنفيذى لاستراتيجية الاحتواء، ولم يكن الهدف منها يقتصر على مســاعده الرئيس على اتخاذ القرار، بل على إمكان وضع القرار موضع التنفيذ.

بوش الأب يبدأ مساعى
إيجاد بديل للاحتـواء

بدأت مساعى حكومة بوش الأب لإيجاد بديل للاحتواء فى أثناء العام الثانى لحكمه، فى الوقت الذى كانت تجرى فيه تغييرات شاملة فى دول الكتلة الشرقية، والاتحاد السوفيتى، وفى خطاب ألقاه جيمس بيكر وزير خارجيته فى أول فبراير ١٩٩٠ أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ذكر أن «القيم الأمريكية، التى تشمل الديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وقواعد السوق، والتسوية السلمية للنزاعات» هى المبادئ الوحيدة للسياسة الأمريكية، فى الوقت الذى يبدأ فيه عصر ما بعد الحرب الباردة ـ وقال إن المهمة الرئيسية للولايات المتحدة ستكون نشر القيم الديموقراطية ـ ومبادئ السوق، والسلام، وتقديم الحماية من أخطار مرحلة التحولات الدولية، مثل الإرهاب، والمخدرات، ودعم حلفاء أمريكا.

وجاء أدق تعبير للحكومة حول طبيعة عصر ما بعد الحرب الباردة فى بيان للرئيس بوش أمام الكونجرس فى سبتمبر ١٩٩٠، فى إطار شرحه لموقفه من غزو العراق للكويت. وطرح فيه رؤيته للنظام الدولى الجديد.. الذى يحل فيه حكم القانون محل حكم الغابة، وحيث تشترك الدول فى الاعتراف بمسئوليتها تجاه الحرية والعدل.. وحيث يحترم القوى حقوق الضعيف. وراحت الحكومة تكرر هذا المعنى خلال الأشهر اللاحقة.

وما إن خفت وهج الانتصار فى حرب الخليج، حتى بدأت تظهر لهجة حذرة ومتحفظة فى وصف عصر ما بعد الحرب الباردة. وفى يونيو ١٩٩١ أعلن نائب مدير التخطيط السياسى بوزارة الخارجية «إننا لا نزال نبعد مسافة طويلة عن الوصول إلى توافق عام. على «نظام دولى جديد»، وأخذ يشرح فى خطاب فى مؤتمر للأمم المتحدة عددا متنوعا من المشاكل، تتراوح بين انقسام مراكز القوة فى النظام الدولى، نتيجة تعدد الدول التى استقلت أو انفصلت عن بعضها، إلى تغيير مفاهيم السيادة، وهو ما يمكن أن يعرقل التحول التدريجى الطويل إلى نظام دولى جديد.

وفى أكتوبر ١٩٩١ ألقى وزير الخارجية لورنس إيجلبرجر فى حكومة بوش الأب خطابا،

أشـــار فيه إلى المناقشات الحادة الجارية حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، ووصفها بأنها لن تؤدى إلى إيجاد توافق إلى أن يتشكل بالفعل نظام دولى جديد، وهو احتمال غير منتظر فى المستقبل القريب. واشار إلى ظهور مشاعر تميل نحو عزلـــة جديدة للولايات المتحـــدة، نتيجة غياب الصراع ضد الشـــيوعية، والذى كان يخلق توافـــق الأمريكيين حول مســـئولياتهم الدولية، مؤكدا أهمية إقناع الـــرأى العام الأمريكى بتأييد مشاركة أمريكا فى شئون العالم.

ويقول فينســـنت أ. أوجر أســـتاذ علم الحكومات بكلية هاملتون، إن هذا الإيضاح من ايجلبرجر، يعنى أن مهمة السياسة الخارجية ليست تشكيل نظام دولى جديد أكثر عدالة، علـــى نمط القيم الأمريكية، ولكن مهمتها ســـتكون حماية مصالـــح الولايات المتحدة مما يهددها فى عالم خطير.

وفى مواجهة الهجوم على بوش واتهامه بتوجيه جهوده من أجل حشد التأييد للسياسة الخارجية على حساب المشاكل الداخلية، رد بوش على هذا الاتهام فى مارس ١٩٩٢ بقوله إنـــه لا يوجد فرق بين ما يجـــب علينا عمله فى الخارج، وما علينـــا أن نفعله لحياتنا فى الداخل. وإن السياسة الخارجية والداخلية هما وجهان لعملة واحدة.

وفـــى أثناء العام الأخير لبوش، ســـعت حكومتة من أجل صياغة اســـتراتيجية جديدة للسياســـة الخارجية تعبر عن تفكيرها بشـــأن العالم ودور الولايات المتحدة فيه، لمواجهة تحديات ما بعد الاحتواء، وأعلن فى أبريل ١٩٩٢ ما وصفه «المشاركة الجماعية» من أجل إقامة سلام ديموقراطى بالتعاون مع حلفائنا.

لكنـــه اعترف بأن ذلك لا يعد فى الوقت الراهن ســـهلا، أو أنه يلقى القبول من الرأى العام. فهو مكلف ماليا ومحمل بالمخاطر.

ولقد فشلت محاولات حشد الرأى العام وراء السياسة الخارجية بمفاهيمها الجديدة، وكان تأييـــد الكونجـــرس متواضعا. وجاء إخفاق بوش فى انتخابات الرئاســـة فى نوفمبر ١٩٩٢ مؤشرا على عدم الاقتناع برؤيته السياسية لعصر ما بعد الحرب الباردة.

رؤية كلينتـون
للاستراتيجية البديلة

دخل بيل كلينتون انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ منافسا لبوش، فاستغل الشعور السائد بضعف رؤية بوش للسياســة الخارجية لعصر ما بعــد الحرب الباردة، وركز فى مهاجمته فى الحملات الانتخابية، على فشل حكومة بوش فى إيجاد مبدأ مقنع للسياسة الخارجية يحــل محل الا حتواء، قائلا إن جورج بوش طرح مصطلــح النظام الدولى الجديد، بدون أن يحـــدد له هدفا أمريكيا جديدا، ووعد كلينتون باتباع اســـتراتيجية جديدة للمشـــاركة الأمريكية مع الغير، عندما ينتخب رئيسا.

ودخل كلينتون البيت الأبيض وبدأ المسئولون فى حكومته يحددون رؤيتهم للعالم ولقيادة أمريكا بعبارات بسيطة جدا، لا تختلف عن وصف مسئولى حكومة بوش لها. وأوضحوا ميل رئيسهم إلى التركيز على السياسات الداخلية أكثر من تركيزه على السياسة الخارجية.

وفى خطاب تأكيد تعيينه وزيرا للخارجية أمام الكونجرس فى يناير ١٩٩٣، أعلن وارين كريســـتوفر أن الحكومة ورثت مهمة صياغة اســـتراتيجية لقيادتها فى العالم بعد الحرب الباردة - ونحن لا نســـتطيع أن نترك أنفســـنا نخرج من أزمة إلى أزمة لأن الدبلوماســـية الوقائية يمكنها أن تتيح لنا تكريس وقتنا وجهودنا، للمشكلات التى تواجهنا فى الداخل.

ومن جانبه قال أنتونى ليك مستشـــار الأمن القومى لكلينتون «نظرا لســـرعة التغطية الإعلامية، وقوة تأثير الصور المتحركة، فإذا لم نشـــرح للكونجرس، وللشعب الأمريكى ما هى مصالحنا، وما هى مهمتنا، فلن نستطيع أن نلحق بهذا العصر.

وهو العصر الذى وصفه مســـئولون بالحكومة، بعصر الصـــورة التليفزيونية التى تنقل الأحداث فى الحال من أقاصى العالم، مما يخلق تحديا للحكومة فى السيطرة على أجندة السياسة الخارجية.

وقـــال كريســـتوفر لا يكفى أن نتوصل إلى صياغة اســـتراتيجية جديـــدة، بل يجب أن نبررها للرأى العام ونقنعه بها.

وبينما ســـعت الحكومة لبناء مبـــدأ جديد، فقد حدد كريســـتوفر ثلاثة أعمدة تدعم السياســـة الخارجيـــة فى هذه المرحلة، وهـــى : التأكيد على الأمـــن الاقتصادى للولايات

المتحدة والمحافظة على القوة العسكرية الأمريكية، ودفع عملية نشر الديموقراطية واقتصاد السوق، والتأكيد على التعددية والأمن الجماعى الذى يوفر للولايات المتحدة الوسائل التى تسمح لها بأن تستمر فى القيام بدور دولى واسع.

وجاء عرض حكومة كلينتون لمبدئها الجديد للسياسة الخارجية عن طريق سلسلة من الخطب المهمة من كريستوفر، وأنتونى ليك، ومادلين أولبرايت عندما كانت سفيرة أمريكا فى الأمم المتحدة، ومن الرئيس نفسه فى أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٣.

وقد جاء فى خطاب ليك - باعتباره مستشار الأمن القومى - إن البديل الذى يحل محل مبدأ الاحتواء، يجب أن يكون استراتيجية لتوسيع وتعددية الديموقراطيات التى تأخذ بالحرية واقتصاد السوق. لكن بعض الكتاب فى أمريكا هاجموا هذا المبدأ، ووصفوه بأنه تنقصه تقديم إجابة عن كيفية التصرف تجاه المشاكل الحادة فى الصومال، والبوسنة، وهايتى. كما أن حلفاء أمريكا الرئيسيين غير راغبين فى المساعدة على عزل إيران وكوريا الشمالية.

وأظهرت استطلاعات الرأى العام تضاؤل التأييد لسياسة كلينتون الخارجية، وبذلك وجد المسئولون فى حكومة كلينتون أنفسهم، مثلهم مثل حكومة بوش التى سبقتهم، صعوبة فى تحديد أهداف واضحة لتنفيذ سياستهم.

وتصدى ليك للرد على الهجوم على سياسة حكومتة، فأوضح أنه يرجع إلى أن عصر ما بعد الحرب الباردة، أصبح فى نظر معظم الأمريكيين، مليئا بالفوضى، وأن التقييمات التى كانت واضحة للعالم فى أثناء الحرب الباردة، تركت مكانها لمشاكل معقدة ومشوشة.

وأكد أن الاضطراب الحالى فى العالم هو مجرد آخر جولة فى صراع القرن الطويل بين أفكار الحرية والشمولية. وأننا سوف نحقق تقدما ليس عن طريق استخدام القوة، بل عن طريق الصبر، والمثابرة، والواقعية.

كان هذا البيان يعكس نفس دعوة جورج كينان عام ١٩٤٧ «للالتزام بالصبر على المدى الطويل، مع الحزم، والاحتواء اليقظ للتوجهات التوسعية السوفيتية. وظل هذا المعنى يتردد فى بيانات السياسة الخارجية للحكومة.

وكانت إعادة حكومة كلينتون تحديد طبيعة عصر ما بعد الحرب الباردة، والتهديدات للولايات المتحدة، هى محاولة حل مشكلات شرعية السياسة الخارجية، وحشد تأييد الرأى العام وراءها.

إقناع الرأى العام سند
الشرعية للسياسة الخارجية

كانت مسألة الشرعية، وحشد تأييد الرأى العام وراء السياسة الخارجية واقتناعه بها، هى الشغل الشاغل للمحافظين الجدد، منذ أول يوم لتولى جورج بوش السلطة فى يناير ٢٠٠١، لأنهم جاءوا إلى الحكم عازمين على أن ما بينهم وبين السياسة التى اتبعها كلينتون، هو الفراق أو الطلاق، حسب التعبير الذى استخدمه أحد مسئوليهم فى ندوة بمعهد بروكنجز، وأنهم سوف ينطلقون نحو سياسة خارجية جديدة، واستراتيجية عليها بصمات فكرهم وبرامجهم السياسية التى توالت كتاباتهم عنها منذ عام ١٩٩٢، وحتى عام ٢٠٠٠.

ولذلك كان الفوز بتأييد الرأى العام يحتاج إلى حدث كبير وهائل يهز الشعب الأمريكى هزا، ويحول مسار تفكيره، ويخرج به من حالة الشعور بالاطمئنان الأمنى التى غلبت عليه بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى، وشعوره بأن نظرية نهاية التاريخ بانتصاره فى الحرب الباردة، والتى طرحها المفكر الأمريكى فرنسيس فوكوياما، قد تكون نظرية صحيحة.

كثيرون كتبوا عن الا حتياج للحدث الهائل التأثير لدى المحافظين الجديد، بل إن هؤلاء الكتاب راحوا يسترجعون ما سبق أن كتبه المحافظون الجدد فى برامجهم السياسية، وعلى رأسها «مشروع القرن الأمريكى الجديد ١٩٩٧» عن الاحتياج الملح لحدث فى حجم هجوم بيرل هاربور، الذى هاجمت فيه الطائرات اليابانية هذا الميناء الأمريكى، مما حول موقف الولايات المتحدة، ودفعها إلى اتخاذ قرار دخول الحرب العالمية الثانية.

الفصـــل الرابــع

جــورج بــوش رئيســا

وصـــل الرئيس جورج بوش إلى الحكم يناير عام ٢٠٠١، يســبقه تعهد فى أثناء حملته الانتخابية بأنه ســينهج سياســة خارجية متواضعة «Humble» سوف تتفادى التورط فى السياســات التى كان يتبعها كلينتــون، فى أى مكان فى العالم، والذى اعتمدت سياســته الخارجية على العلاقات المتعددة الجوانب، وتسوية النزاعات عبر المفاوضات.

أما بالنســبة للشرق الأوســط، فكان أدق وصف للسياســة التى ينوى اتباعها ما قاله مســئول كبيــر فى حكومته فى ندوة عقــدت بمعهد بروكنجز وتحدث فيها المســئول عن فلسفة حكومة بوش فقال إنها الطلاق مع كل ما سار عليه كلينتون فى هذه المنطقة.

لم تكن لدى بوش خبرة بالسياسة الخارجية، لكن كانت له رؤية ضبابية، تتراءى له فيها أشباح هائمة أكثر مما تتجســد أمامه صور محددة الملامح. كان مقتنعا بأن العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، تمرح فيه جماعات يغلب عليها الشر، وأن من واجب أمريكا باعتبارها تمثل الخير، أن تستأصل جذور هذه الجماعات، وتستخدم قوتها فى الخلاص منها والقضاء عليها.

لكن بوش كان قد اختار معاونيه، من جماعة المحافظين الجدد، وعهد إليهم بأكثر المناصب حساســية ونفوذا، ابتداء من نائبه ديك تشينى، ووزير الدفاع دونالد رمسفيلد، ورئيس إدارة الشرق الأوســط بمجلس الأمن القومى اليوت ابرامز، وعشــرات منهم توزعوا فى مناصب الصف الثانى خاصة فى وزارة الدفاع وعلى رأسهم بول وولفويتز، وريتشارد بيرل، دوجلاس فايت، ودف زاكهايم، وقليل منهم فى وزارة الخارجية مثل جون بولتون، وديفيد ورمسر.

وبالرغــم مــن أن وزير الخارجية كولن باول، كان من المعتدلــين، وهو ينتمى إلى اتجاه سياســى مخالف لفريق المحافظين الجدد، وكوندوليسا رايس - مستشارة الأمن القومى - كان تاريخ عملها الســابق كمســاعدة لبرنت سكوكروفت يضعها فى قائمة أنصار المدرسة الواقعية، وهو توجه فى السياسة الخارجية مخالف للمدرسة التى ينتمى إليها - مع آخرين - المحافظون الجدد والتى تســمى المدرســة المثالية. فإن باول قد تم تحييده من البداية، وشــلت فاعليته فى توجيه السياســة الخارجية. وهو ما أشــعل معارك وراء الكواليس لم تتوقف إلى أن استقال باول عام ٢٠٠٥.

أما رايس فقد وقفت فى بداية حكم بوش على الحياد بين الفريقين، لكنها حين اقتنعت بتغلب فريق المحافظين الجدد فى ميزان بوش، فقد ابتعدت عن باول، ولم تدخل فى مواجهات معهم.

المحافظون الجدد
قادة انقلاب السياسة الأمريكية

فريــق المحافظين الجدد كانت لهم رؤيتهم المحددة والقاطعة بشــأن العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وكانت لهم برامجهم السياســية، التى شــملت سياسات ومواقف وبرامج وإجــراءات. ولم تكن نظرتهم للجماعات التى اعتبروها تمثل قوى الشــر، تكتفى بالطرح النظرى، لكنها تضمنت ما سوف تفعله الولايات المتحدة معهم. وقد سجلوه فى برنامجهم المعلن عام ١٩٩٧ تحت اســم «برنامج القرن الأمريكــى الجديد» متضمنا مبادئ «الحرب الاستباقية»، «والعدو المحتمل»، والأولوية للحرب قبل الدبلوماسية، وهى المبادئ التى جعلت خبراء السياســة الخارجية الأمريكين يطلقون عليها صفة عســكرة السياسة الخارجية. وهــى نفس المبادئ التى وضعت فى بنود السياســة الخارجية لحكومة بوش التى احتوتها استراتيجية الأمن القومى الجديدة التى أعلنت فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢.

لهذا فحين وقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، «الحدث الهائل التأثير» شعر بوش أن رؤيته النظرية، قد وجدت لها انعكاســا فى المواقف العملية للمحافظين الجدد. عندئذ وقع الاقتراب بينهما إلى حد التطابق، وانقلب الحال من السياســة الخارجية المتواضعة، إلى سياسة الاندفاع وراء استراتيجية جديدة للهيمنة على العالم،وإقامة إمبراطورية، بدءا من الحرب على العراق، كخطوة أولى نحو هذا الهدف.

وكشــف يوم الحادى عشــر من سبتمبر عن طبيعة السياســة الخارجية الأيديولوجية كما يراها فريق المحافظين الجدد فى حكومة بوش. ولم يســبق أن شــهد تاريخ الولايات المتحدة سيطرة الفكر الأيديولوجى لمجموعة من المشاركين فى إدارة مسائل الأمن القومى والسياسة الخارجية، مثلما شهدت تلك الفترة من حكم بوش.

ويقول ديفيد ج. روثكومبف الخبير بمؤسســة كارينجى David J. Rothkompf مؤلف كتــاب « Running the world: The inside story of the national security council and the Architects of American Power

ان المحافظين الجدد وجدوا الفرصة لتأكيد قضيتهم القائمة على أن الأساليب الدبلوماسية فى الشرق الأوسط قد جلبت الخطر للولايات المتحدة، وأن الوقت قد حان لإجراءات أكثر قوة، مهما يكن الثمن. وأن الرئيس بوش وافقهم على ما يريدون.

وكان للجنرال برنت سكوكرفت الذى عمل مستشار للأمن القومى للرئيس بوش الأب تحليله لهذه النظرة للأمور من جانب بوش الابن والمحافظين الجدد، يقول سكوكرفت: من الممكن أن التحول الذى حدث بعد الحادى عشر من سبتمبر، فى عهد رئيس يعتبر رجلا متدينا، قد جاء نتيجة اعتقاده بأن شيئا فريدا - هذا إذا لم يكن شيئا إلهيا - قد حدث بينما هو (بوش) فى منصب الرئيس، وأن هذا الشئ هو كارثة الحادى عشر من سبتمبر، وأن هذا الرئيس مكلف بمهمة التعامل مع الحرب على الإرهاب، من هذا التفويض الإلهى. ثم يضيف سكوكروفت إن المشكلة مع هذه المعتقدات المطلقة، أنها يمكن أن تقودك إلى فخ التصرف حسب مبدأ الغاية تبرر الوسيلة. فمن الخطورة أن تقتنع بأن أهدافك وحدها نبيلة، وبالتالى فأى شىء تفعله لبلوغها مشروع، لأنك تدافع عن قضية الخير. وإذا سيطر عليك الاعتقاد بأنك تتصرف من منطلق الخير المطلق، فسيكون تركك لهذه التصرفات نوعا من الخطايا.

وهكذا خضع بوش لتلك الأفكار التى كانت تقود خطاه.

الأب الروحى للمحافظين الجدد
وصياغة نظرية الهيمنة على العالم

يعتبر ليو شتراوس هو الأب الروحى للمحافظين الجدد. وشتراوس مهاجر يهودى من ألمانيا إلى الولايات المتحدة فى أثناء الحرب العالمية الثانية وتوفى عام ١٩٧٣، وعمل نحو عشرين سنة أستاذا للفلسفة السياسية بجامعة شيكاغو. ونشر سلسلة من الدراسات حول النظريات السياسية. ولمع فى مجال التدريس والشرح، والذى برزت فيه قدراته، حتى أنه أثر فى عدد من تلاميذه الذين عملوا بعد ذلك على نشر أفكاره، كثيرون منهم ضمهم بعد ذلك فريق المحافظين الجدد فى حكومة بوش وكان أبرزهم بول وولفوتيز. الذى شغل قبل تعيينه نائبا لوزير الدفاع، منصب عميد كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز.

من أفكار شتراوس التى أخذوها عنه، أن الحقيقة الجوهرية بشأن المجتمع والتاريخ البشرى، ينبغى أن تكون مسئولية نخبة، وتمنع عن الآخرين الذين لا يملكون قدرة على التعامل مع هذه الحقيقة.

ومن معتقداتهم كذلك : أن على الولايات المتحدة أن تفرض هيمنتها السياسية والعسكرية على العالم بعد الحرب الباردة.

وكان شتراوس يعتقد بأن النظام السياسى لا يمكن أن يكون مستقرا إلا فى حالة وجود خطر خارجى وإذا لم يكن هذا الخطر موجودا فيجب أن نوجده. وهى نفس أفكار ميكيافيللى. وكان من وجهة نظره أن على المرء أن يقاتل على الدوام، وهذه الفكرة كانت وراء مفهوم الحرب قبل الدبلوماسية التى سيطرت على السياسة الخارجية لحكومة بوش.

قبل شتراوس كانت جذور المحافظين الجدد ممتدة إلى ما يسمى بالجاكسونية، نسبة إلى الرئيس اندرو جاكسون. والسلوك الجاكسونى فى السياسة الخارجية قائم على أن المؤسسة العسكرية هى صاحبة الدور الأكبر فى هذا المجال. والجاكسونية تعتقد أن العالم

ســيظل أســير العنف والفوضى، وعلى الولايات المتحدة أن تبقى يقظة ومسلحة تسليحا قويا، وفى أوقات معينة يجب عليها أن تقاتل فى حروب وقائية، وألا تشــغل بالها بأحكام القانون الدولى والمؤسسات الدولية.

وعندما انتهت الحرب الباردة ضعف تأثير الجاكسونية فى السياسة الخارجية، وصار اهتمــام الرأى العام متأثرا، إلى حد كبير، بالمدارس السياســية الأخرى وحلم التكامل مع الاقتصاد العالمى، مع حلم المدرســة الويلســونية، فى قيام نظام سياسى عالمى يضع نهاية لكابوس الدول المشتبكة مع بعضها فى حروب.

ولما كان منشــأ المحافظين الجدد فى إطار الحزب الديموقراطى، فإن رفضهم سياسة كارتر المستندة إلى حقوق الإنسان ومراعاة الجوانب الأخلاقية فى السياسة وفى الحرب، قد جعلهم يتحولون إلى الحزب الجمهورى، وعندما صار رونالد ريجان رئيســا عام ١٩٨٠ اقتربــوا منه، خاصة بعــد أن أدخل فى حكومته ٣٠ من خبراء معهد أميركان انتر برايز، وهو المعهد الذى يتجمع فيه المحافظون الجدد. وكان ذلك بداية ظهورهم بشــكل جماعى داخل الجهاز التنفيذى.

حملة تصوير العالم
بأنه ملىء بالأشـرار

وقد شهد عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ تراجع جاذبية فكر المحافظين عموما بسبب انتهاء الحرب الباردة، والإحسـاس بأن العالم مقبل على عصر من الاسـترخاء السياسـى والعسكرى. فبدأت مراكز بحوثهم تنشـط فى عقد الندوات وإجراء الدراسـات التى تبحث عن عدو جديد . والتركيز على الفكرة القائلة بأن العالم لايزال مليئا بالاشـرار، برغم زوال الاتحاد السوفيتى.

وكانـت أكثر المراكز والمعاهد التى تطـرح فيها أفكارهم هـى : انتربرايز، وهيريتاج، وهدسون، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، والمعهد اليهودى للأمن القومى، ومشروع القرن الأمريكى الجديد، ومعهد الدراسـات السياسية والاستراتيجية العليا بجامعة جون هوبكنـز. وأقاموا علاقة تحالـف تنظيمية مع حزب الليكود هدفها تمكين إسـرائيل من الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٠، نشـروا برامج وخططا تصف ما الذى سـيفعله الجمهوريون فى حالة اسـتعادتهم البيت الأبيض، ومنها مفاهيم الحرب، وتغيير الأنظمة فى الشرق الأوسط.

الاستراتيجية الجديدة للأمن القومى

مبدأ بوش - سبتمبر ٢٠٠٢

فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ أعلن البيت الأبيض الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومى، فى وثيقة من ٣٣ صفحة، اصطلح على تسميتها بمبدأ بوش. واعتبرت أول خطوة منذ انتهاء الحرب الباردة لإيجاد استراتيجية بديلة لاستراتيجية الاحتواء التى ظلت هى أساس السياسة الخارجية منذ بدء العمل بها رسميا عام ١٩٤٧.

ولوحظ أن البنود الرئيسية فيها مستخلصة من برنامج القرن الأمريكى الجديد للمحافظين الجدد المعلن عام ١٩٩٧. وتضمنت نقاطها الرئيسية :

١ – عسكرة السياسة الخارجية بإعطاء الحرب أولوية على الدبلوماسية.

٢ – الضربة العسكرية الاستباقية ضد عدو محتمل وأن الهجوم أفضل من الدفاع ونقل المعركة إلى أرضه قبل مبادرته بالهجوم.

٣ – عدم السماح بقيام أى قوة منافسة إقليميا أو دوليا. وأن الولايات المتحدة لن تسمح بتحدى تفوقها العسكرى العالمى.

٤ – التركيز على استخدام المعونة الخارجية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لكسب معركة القيم والأفكار كأدوات للسياسة الخارجية.

وإننا سنستخدم المعونة الخارجية لنشر الحرية، ودعم هؤلاء الذين يناضلون من أجلها، والتأكيد على مكافأة الدول التى تتخذ خطوات نحو الديموقراطية.

٥ – تهميش مبدأ ارتباط أمريكا بحلفائها، وأن أمريكا تحتاج الاحتفاظ بحرية التصرف باستقلالية. وأن المؤسسات الدولية تعتبر بطيئة جدا فى التعامل مع التهديدات الإرهابية.

٦ – من ليس معنا فهو ضدنا.

٧ – الولايات المتحدة تخوض حربا ضد إرهاب عالمى. وأن هذه الحرب تتطلب من أمريكا أن تتعامل مع الدول التى ترعى الإرهاب، مثلما تتعامل مع شبكات الارهاب.

٨ – النجاح يولد النجاح، وأن الاستخدام الجرئ لقوة أمريكا سيشجع الأصدقاء المحتملين للانضمام لأمريكا، وسيرغم الأعداء المحتملين على التخلى عن وسائلهم الشريرة.

رسم خط المواجهة مع العدو البديل

داخل العالم العربى

وفى الحال بدأ التطبيق العملى لهذه الاستراتيجية وكانت أهم وأول تطبيقاتها غزو العراق، التى اعتبرها معظم المحللين السياسيين الأمريكيين البوابة الرئيسية للدخول إلى ساحة معركة أوسع مدى فى منطقة الشرق الأوسط، تستند إلى ما وصفه تشارلز كراوتهامر أحد المنظرين لفكر المحافظين الجدد، بأن العراق لم يكن مقصودا لذاته، بل لأنه بوابة الدخول إلى العالم العربى والإسلامى لتغييره من الداخل. وأن هذه المنطقة يوجد فيها الآن خط المواجهة مع العدو الجديد، الذى انتقل إليها من على حدود العدو القديم ـ الاتحاد السوفيتى السابق. وكذلك ما سربه عسكريون أمريكيون فى البنتاجون معارضون للحرب، إلى الصحف الأمريكية من أن الهدف الحقيقى من غزو العراق، هو الذى سيتم بعد هذا الغزو. وهو ـ على حد قولهم ـ إعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط، بما يضع إسرائيل فى مركز هذه الخريطة سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

وقد أفاض المحللون الأمريكيون فى تحليل هذه الاستراتيجية، وكثيرون منهم قالوا إن العناصر الرئيسية فى مبدأ بوش، تدور كلها حول الأفكار الأساسية التى طالما نادى بها المحافظون الجدد، لتأكيد هيمنة أمريكا على العالم، باستخدام ما تتمتع به من قوة عسكرية، وقدرات اقتصادية.

وأخذت تظهر رسائل متناقضة تصدر عن حكومة بوش، تعكس أكثر من معنى، وكان أكثرها إثارة للحيرة ما أعلنته حكومة بوش فى ١٦ مارس٢٠٠٦، بما سمى استراتيجية للأمن القومى، بمناسبة الولاية الثانية لبوش، ورافق هذه الوثيقة سياسات لحكومة بوش بدت وكأنها تمثل تغييرا فى مبادئ استراتيجية ٢٠٠٢، ثم تأكد فيما بعد أن كل ما يظهر هو تغيير تكتيكى، لا يعنى أى تحول عن الأفكار الجوهرية للمحافظين الجدد، ثم إن وثيقة ٢٠٠٦، ليست استراتيجية بأى حال، لكنها مواءمة مع الظروف التى واجهها تطبيق استراتيجية ٢٠٠٢ ميدانيا فى العراق.

وظلت الأفكار الجوهرية لاستراتيجية ٢٠٠٢، كبديل للاحتواء، هى صلب السياسة الخارجية لحكومة بوش، حتى آخر يوم له فى الحكم فى يناير ٢٠٠٩، وكان كل ما ظهر عليها من مؤشرات يوحى وكأن هناك تغييرا، هى مجرد تغييرات تكتيكية، والتفاف حول المشاكل والعراقيل التى تواجه وضعها موضع التطبيق.

وكان واضحا أن تغييرات أدخلت على بعض مبادئ استراتيجية ٢٠٠٢، أهمها تجميد مبدأ الضربة العسكرية الاستباقية، الذى كان مقررا له تتابع حلقاته بعد العراق، مستهدفا

سبع دول فى المنطقة، وذلك نتيجة الفشل العسكرى فى مواجهة ضربات المقاومة العراقية، وحالة الفوضى الأمنية التى أفلت زمامها، ومابدأ أخيرا من لجوء الولايات المتحدة إلى إجراء اتصالات وحوارات مع ممثلين لقوى المقاومة، والذى فسره الأمريكيون بأنهم لا يرفضون حوارا مع القوى التى تقاتل من أجل إنهاء الاحتلال، وليس من أجل القتل الجماعى، والفوضى الاجتماعية والأمنية، ولذلك هم يستبعدون أى حوار مع جماعات تابعة لتنظيم القاعدة.

أما موقف المحافظين الجدد من الديموقراطية فقد ظهر من المناقشات الدائرة فى الولايات المتحدة، أنهم فكروا فى إعادة نظر فى فكرة الضغط المباشر للإسراع بالديموقراطية، بسبب فوز حماس فى انتخابات ديموقراطية.

لقد كانت السياسية الخارجية تطبيقا عمليا لما تضمنته استراتيجية ٢٠٠٢، والتى تعهدت بإطلاق حملة سياسة خارجية هجومية، لنشر الديموقراطية، وتغيير الأنظمة، مع الوضع فى الاعتبار احتمال الأخذ بمبدأ الضربة العسكرية الاستباقية.

وشملت هذه الاستراتيجية تركيزا على عدد من المبادئ المعاونة، لضمان تطبيق مبادئها منها : دفع جهود إدارة المعونة الخارجية بهدف استخدام المعونة، للوفاء بالأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية. وتضمنت تعزيز ونشر الديموقراطية فى أنحاء العالم خاصة الشرق الأوسط، بما فى ذلك دعم وإنشاء مؤسسات إقليمية داخلية للعمل من أجل الديموقراطية.

وفى ١٦ مارس ٢٠٠٦ أعلن البيت الأبيض، وثيقة الولاية الثانية لاستراتيجية الأمن القومى، والتى تعكس أولوية التزام الرئيس الأمريكى «بحماية أمن الشعب الأمريكى». متضمنا كيفية العمل لحماية الشعب الأمريكى، ودفع المصالح الوطنية الأمريكية، واعتمدت هذه الاستراتيجية على محورين يحددان العمل على إنهاء أنظمة الحكم الاستبدادى، ودفع الديموقراطية الحقيقية ـ ومواجهة تحديات عصرنا بقيادة أمريكا لمجتمع دولى ينمو من الدول الديموقراطية.

واستمر العمل على نشر الديموقراطية هدفا رئيسيا فى استراتيجية ٢٠٠٦، لكن ضمن عدد آخر من أهداف السياسة الخارجية، وعلى أن تأتى الديموقراطية بأنظمة صديقة وليست معادية. ولم يكن معنى ذلك التراجع عن مطلب الديموقراطية، لكنه إعادة ترتيب للأوليات. فبينما كان هذا الهدف فى الولاية الأولى يعتمد على تحركين، الأول: مطالبة الأنظمة بالإصلاح السياسى والديموقراطية والثانى : القدرة على مواصلة السياسة الهجومية، فى حالة النجاح عسكريا فى العراق، فإن الهدف فى الولاية الثانية اتجه إلى العمل على دعم مؤسسات وجماعات فى الداخل بالتمويل، والاتصال المباشر، والتحريض من الداخل لإحداث خلخلة داخلية، تؤدى بالضرورة إلى تغيير الأنظمة العصية على التغيير الديموقراطى، وليس مطالبتها بالإصلاح.

وجاء فى استراتيجية ٢٠٠٦، سعى السياسة الخارجية، لدعم الحركات والمؤسسات النشيطة من أجل الديموقراطية، فى كل دولة وفى كل ثقافة. بمعنى أن السياسة الأمريكية ستظل تتعامل مع الأنظمة القائمة حتى ولو أوحت لها بتراخى تشددها فى مطلب التغيير والإصلاح السياسى، لكنها ستركز على أن يؤدى التفاعل الداخلى بين كافة التيارات

المطالبة بالإصلاح، إلى إزاحة هذه الأنظمة. وهذا مبدأ منصوص عليه فى استراتيجية ٢٠٠٦ بأنه : «هدف إنهاء حكم الأنظمة الاستبدادية». وهو نفسه ما سبق أن شرحته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية، بقولها إن الهدف النهائى لسياسة حكومة بوش هو «إنهاء أنظمة الحكم غير الديموقراطية فى العالم».

إن قراءة الوثيقتين ـ ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، يظهر نزوعا نحو الأخذ ببعض مظاهر السياسة الخارجية الواقعية مثل : النص على العمل مع الحلفاء والأصدقاء، والتركيز على الدبلوماسية فى حل المشاكل، بدلا من التركيز السابق على أولوية الخيار العسكرى، وعلى الاعتماد على التحالفات والمؤسسات بدلا من الاعتماد على قوة أمريكا المنفردة.

والسؤال المنطقى فى هذه الحالة هو : هل عدلت حكومة بوش من توجهاتها؟.. ولماذا؟

إن معهد بروكنجز للدراسات السياسية نشر دراسة لخبير السياسة الخارجية المعروف أيفودالدر قرر فيها أن حكومة بوش قبلت التغيير رغما عنها، وأنها اضطرت لبعض التغيير بحكم الضرورة، وليس بالاختيار.

وهناك مجموعة من الحقائق تحمل إجابة عن السؤال المشار إليه وهى :

١ - الخوف من انهيار مشروع المحافظين الجدد للهيمنة العالمية، والتمكين لاسرائيل من المنطقة، وكان تقديرهم أن المشروع مقدر له أن يكتمل فى فترة حكمهم مع بوش.

٢ - ما تأكد من أن السياسة الخارجية الثورية لبوش، قدرتها محدودة وليست مطلقة، وأن معظم التهديدات التى يواجهونها، لا يمكن هزيمتها بالقوة العسكرية وحدها. بالإضافة إلى ما أظهرته التجربة العملية فى الحكم، من أن قدرتهم على النجاح متوقفه على تمتع سياساتهم بالشرعية الدولية.

وبالتالى فإن ما رأيناه من إشارات متناقضة للسياسة الخارجية، يعكس بالدرجة الأولى المأزق الذى وجد المحافظون الجدد أنفسهم فيه، ومحاولتهم إنقاذ اكبر قدر ممكن من مشروعهم، فى فترة العامين الأخيرين المتبقيين لهم فى الحكم، وإذا كانت الديموقراطية مطلبهم فى الأساس، فليس ذلك من أجل الديموقراطية ذاتها، وإنما لمجىء أنظمة تقبل السير فى ركاب السياسة الأمريكية، أو قبول ذلك من أنظمة قائمة.

إلا أن هناك حقيقة تجاوزت المحافظين الجدد ومبادئهم وطموحاتهم الخاصة، وهى ما أصبح متفقا عليه لدى الرأى العام، ومعظم النخبة، من أن «العدو» للأمن القومى، هو غياب الديموقراطية، بمعنى أن تلك مسألة لا يعتقد أنه سيحدث تغيير بشأنها، أيا كان من سيخلفهم فى الحكم بعد انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨.

من ثم فإن الفهم لمسألة الديموقراطية والجزء المكمل لها فى قضية حقوق الإنسان، يظل قابعا فى عمق التفكير الأمريكى لدى النخبة والرأى العام، وفى الكونجرس، حتى ولو شهد مراوغة تجاهه من مؤسسات الدولة الرسمية، خاصة البيت الأبيض، اقتناعا بأن مصدر التهديد للأمن القومى، هو غياب الديموقراطية، التى يولد غيابها العنف والإرهاب.

الفصـل الخامـس

أمريكا تدفع ثمن فشل بوش وأعوانه

لم تتوقف الانتقادات لسياســة بوش، واستراتيجية سياســته الخارجية، نتيجة التعثر العســكرى فى العراق، وما تبعه من تأثيرات ســلبية على مصداقية أمريكا وصورتها فى العالم، بل إن هذا الفشــل حرض عددا ممن ينتمون إلــى جماعة المحافظين الجدد على الهجوم الحاد على سياسة بوش.

وكان من بينهم المفكر السياســى فرانســيس فوكوياما، فى كتابــه الصادر عام ٢٠٠٥ بعنوان «أمريكا فى مفترق طرق» America At the crossroads.

ويشير المؤلف إلى هدف تغيير النظام بإقامة حكم ديموقراطى يكون حسب تعبير بوش نفســه، نموذجا ملهما يحتذى فى بقية دول المنطقة، هو هدف كل هذه الدماء التى سالت والأموال التى أهدرت على هذا المشروع - وأن الحرب لم تؤت ثمارها، وأن مبدأ بوش الذى يســير بخطى متثاقلة، قد عزل أمريكا عن العالم، وأن الفوضى التى حلت بالعراق كفيلة بهدم أى مشروع يتحدث عن القيم الأمريكية النبيلة. وأن حرب أمريكا فى العراق جعلتها أقل أمانا مما كانت.

وساد شعور قوى بين بعض المختصين بحالة السياسة الخارجية الأمريكية بأن المؤسسة السياســية لم تصل إلى بلورة تصور أو فكر اســتراتيجى، تؤســس عليه شــكل المواجهة بينهــا وبين الإرهاب العالمى، الذى صنفته بأنه العدو البديل عن الشــيوعية، وهدف هذه المواجهة؟، وإلى أين ستمضى؟، ومتى توضع لها نهاية؟، فحول بعض هؤلاء الخبراء وجههم ناحية الأدب، يســتخرجون منه مقولات وتفســيرات، لما يحدث حتى أن بعضهم رجع إلى الرواية الشهيرة للكاتب البريطانى جورج أورويل والتى كان عنوانها «١٩٨٤»، وتوقفوا أمام عبارة شــهيرة فيها تقول.. «الحرب هى الســلام»، وقالوا إن الاتجاه السياسى الذى تسير عليه الحكومــة الأمريكية الآن، قد عكس مقولة أورويل، بحيث صارت وفقا لمبدأ حكومة بوش هى «السلام هو الحرب».

حروب بلا نهاية

ولعل هؤلاء قد بنوا تحليلهم على أساس حالة الغموض التى سيطرت على رؤية الحكومة الأمريكيـة للحرب التى أعلنتها ضد الإرهاب، وما صرح به الرئيس بوش وأركان حكومته، وعلى رأسهم وزير الدفاع، بأن الحرب لم تبدأ بعد، أو أن القتال فى أفغانستان هو المرحلة الأولى من الحرب، أو أننا نتجه إلى مواجهة طويلة لا نعرف متى تنتهى.

وكان اتخاذهـم مقولة أورويل أساسـا لتحليلهم للسياسـة الأمريكيـة راجعا إلى عدة أسباب :

* إن عـدم تحديد هدف واضح للحرب ضـد الإرهاب، يفتح الباب لتداخل فكرة الحرب مع فكرة السـلام، بحيث يؤدى الخضوع لهذا التداخل، إلى استمرارية الحرب كمفهوم استراتيجى،وتظل الولايات المتحدة، تخرج من معركة قتال، لتدخل معركة أخرى.

* إنه لأول مرة تطرح الولايات المتحدة رسـميا مفهوم العدو المحتمل كخصم تجهز نفسها لمواجهة معه، وليس فقط الخصم المؤكد. حيث جرى ترويج فكرة الحرب الوقائية ضد أنظمة قرر البيت الأبيض أنها أنظمة حكم معادية.

* وهذا المفهوم أفاض فى شـرحه فى جلسـة استماع أمام الكونجرس، جورج تنيت مدير وكالـة المخابرات المركزية السـابق حين راح يعدد الجهات التـى تعتبر أهدافا للحرب علـى الإرهاب، لأنها اتخذت بالفعل مواقف ضد أمن الولايات المتحدة، ثم أضاف إليها جهات وتنظيمات فى العالم، اعترف بأنها لم تقم بأعمال إرهابية ضد الولايات المتحدة، ولم تتخذ مواقف عدائية ضدها على وجه التحديد، لكن قد يحدث فى المسـتقبل، أن تجد هذه التنظيمات، أن سياسـات الولايات المتحدة تهدد وجودها، مما يجعلها تتحول إلى العداء للولايات المتحدة، وعندئذ تضم هذه المنظمات إلى الأهداف التى تسـتهدف الحرب الأمريكية على الإرهاب.

* إن الاتجـاه لجعل العراق ميـدان الضربة التالية للحرب على الإرهاب، بعد اسـتكمال الحرب ضد قواعد الإرهاب فى أفغانستان، يرسى مبدأ جديدا يقرن الحرب بالسلام، ويزيل الخط الفاصل بينهما، فمادام العراق لم يكن ضالعا فى هجوم الحادى عشر من سـبتمبر، فإن هذا يعنى أن واشنطن تحتفظ لنفسها بالحق فى الإطاحة بأنظمة حكم

لا ترضى عنها، أو لتصفية حسـابات أخرى خارجة عـن دائرة الحرب ضد الإرهاب، بصـرف النظـر عما إذا كانت هـذه الأنظمة لها علاقة بالمنظمـات الإرهابية المعادية للولايات المتحدة أم لا.

وحسـب الوصف الذى استخدمته جيسيكا ماتيو رئيسة مؤسسة كارينجى للسلام فى واشنطن، فإن المعنى المباشر لأى ضربة أمريكية للعراق، هو أنه رسالة إلى أية دولة أخرى فى العالم، بأنها قد تتعرض لمثل هذا العمل مستقبلا، حتى ولو لم يكن هناك استفزاز من جانبها للولايات المتحدة.

إن هـذا المفهوم للحرب يتعـارض تماما مع النظريات العسـكرية التى صارت تقليدا وفكرا اسـتراتيجيا، للولايات المتحدة، منذ ما بعد حرب فيتنام، وخلال السنوات التى تلت نهاية الحرب الباردة، ومنها ما عرف باسم «المخرج الاستراتيجى من الحرب».

والتـى أجمع عليها عدد كبير من القيادات العسـكرية الأمريكية البارزة، ومنهم كولين باول عندما كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية.

وهـذا المبدأ يعنـى ألا تدخل الولايات المتحـدة أى حرب، إلا إذا كانت اسـتراتيجية هـذه الحرب، توفر منفذا سلسـا، لخروج الولايات المتحدة منهـا، دون أن تكون فى هذا الخروج عرضة لأى خسـائر بشرية أوغير بشرية، وبحيث لا يصبح تدخلها وكأنها تغوص فى مسـتنقع ليس هناك طريق للخروج منه. وقد علت أصـوات أعداد كبيرة من أعضاء الكونجرس خاصة من الديموقراطيين، تطالب باحترام هذا المبدأ.

اسـتند الذين أخذوا بهذا التفسـير، ضمن ما اسـتندوا إليه، إلى النشـاط الظاهر للوبى الحرب، والدعوة للتعامل بالقوة العسكرية مع الذين يتحدون للولايات المتحدة، وعلو صـوت حركة المحافظـين الجدد، والتى تعبـر عن اليمين المحافظ المتشـدد فى الحزب الجمهورى الحاكم، رافعين شعارات الهيمنة حتى بصورتهاالتى سادت فى سنوات الحرب الباردة، مثل التخلى عن معاهدات وقف سـباق التسـلح، والرقابة على الأسلحة، والعودة إلى رفع القدرات العسـكرية الأمريكية فى العالم، وما لوحظ من حجم مشـروع الميزانية العسـكرية، والتى طلبت فيها حكومة بـوش زيادة مقدارها ٤٨ مليارا من الدولارات فى الانفاق العسكرى معظمه على الأسلحة والصواريخ الاستراتيجية، لتصبح أضخم ميزانية عسكرية منذ عهد الرئيس ريجان.

بصرف النظر عما إذا كان هذا التفسير لسياسة إدارة الرئيس بوش صحيحا تماما أم لا، حتى وإن بنوه على مقولة شـهيرة فى رواية جورج أورويل، فإن الذين اخذوا به لديهم

أسـبابهم التى استخلصوها من ظواهر ملموسـة فى الواقع، وليس اجتهادا مستمدا من الخيـال. ولم يكن مصـدر القلق الوحيد نابعا من الخوف مـن الخلط بين مفهوم الحرب ومفهوم السلام، بل لأن هذا التوجه يحمل معه تناقضاته التى يمكن أن تؤدى إلى الخطر، بدل أن تقتلع جذور الخطر وتقضى على مصادره.

فمثلا قرر ٩٠٪ من الأمريكيين فى اسـتطلاع أجرته معا الواشنطن بوست وشبكة إى - بى - سـى، عام ٢٠٠٢، أنهم مازالوا يؤيدون الحرب فى أفغانسـتان، وقرر ٨٠٪ منهم أن أصعب مرحلة فى الحرب لم تأت بعد.

لكن أين ستكون هذه المرحلة؟ وما هو ميدانها؟، وما هو العدو الذى ستدور معه المواجهة؟، كل ذلك يظل صورة مشوشة، لا يستطيع الأمريكيون أن يروها واضحة قاطعة.

وهذا أصعب جزء فى بناء استراتيجية سليمة فى دولة كالولايات المتحدة، قام نظامها السياسـى على فرضية أساسـية بأن نجاح أية استراتيجية حرب، رهن بوجود توافق فى الرأى بـين القيادة وبين الرأى العام، الذى تكون مسـاندته للجهد الاسـتراتيجى اليومى للحرب شـرطا أساسـيا لنجاحها. وهذا التوافق غير ممكن عمليا فى مواجهة تخوضها القيادة، بينما هى فى نظر الرأى العام رحلة إلى المجهول.

إن مـا جرى من هجوم إرهابى ضرب مركز الإحسـاس التقليدى بالأمن والاسـتقرار داخـل الولايات المتحدة، قد خلق أزمة قومية داخلية، صارت تحتل الأولوية القصوى لدى المواطـن، وأصبحت القيادة تتحمل المسـئولية عن حل هذه الأزمـة. لكن مفاهيم الحرب التـى تنتهى فى ميدان لتبدأ فى ميدان آخر، بالإضافة إلى فكرة الحرب الوقائية، والعدو المحتمل، هى مفاهيم من شأنها أن تجعل العالم مكانا أشد خطورة، وليس أوفر أمنا.

التناقـض بـين فتح جبهات وحـرب فى مناطق مختلفة، وبين عدم سـعى السياسـة الخارجية الأمريكية لكسـب تعاطف شـعوبها، بينما هى فى احتياج حيوى لتعاطف هذه الشعوب فى المرحلة المقبلة، بل إن الرئيس بوش نفسه قال إن النجاح الذى تحقق عسكريا فى أفغانسـتان قد جاء بمسـاعدة ائتلاف قوى من دول متحضرة، منها ١٧ دولة أرسلت قوات إلى أفغانسـتان، وأن النجاح فى المرحلة القادمة سـيعتمد على التعاون من الحلفاء فى أوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا.

وإذا كان الرئيس بوش قد وضع الشـرق الأوسـط وآسيا ضمن هذه المناطق، فإن هذا كان يسـتلزم منطقيا واسـتراتيجيا، حل مشـكلة مشـاعر عدم الرضا بين العرب لموقف

الولايات المتحدة من حرب إسـرائيل التى لم تعد فقط تسـتهدف ما يتعللون به عن عنف فلسطينى، بل أصبح الهدف الواضح سحق الأمانى الوطنية للفلسطينيين.

وإن مظاهـر التناقض هذه التى جعلت الكثيرين يخشـون مـن أن تتحول الحرب إلى معركة بلا نهاية، أو حرب ليس لها مخرج استراتيجى، خاصة أن التاريخ الأمريكى يشهد على أنه فى أوقات الأزمات القومية الكبرى، تسـود الروح العسـكرية التى تنزع للحرب، كظاهـرة من ظواهر الثقافة الوطنية، ويبرز فى ظلها ويعبر عنها ما يسـمى لوبى الحرب War Lobby كقـوة سياسـية تنتعش فى مثل هذا المناخ، وكثير من المفكرين السياسـيين الأمريكيـين يتفقون على أن هذه الظاهرة، وإن كانت ضاربـة فى عمق التاريخ الأمريكى منذ الحرب الأهلية فى أول القرن التاسع عشر، فإنها تظل كامنة حتى يومنا هذا، وتظهر لتسيطر على المناخ العام، مادامت هناك أزمة قومية كبرى.

ومع ذلك فهناك أسـباب عديدة ترجح مقولة أن الفكر السياسـى الأمريكى بالنسـبة للحـرب فى الفترة اللاحقة للحرب، يظل حالة يعـزز منها وجود تيار للمحافظين الجدد، فى مراكز السـلطة. لكنها مجرد حالة لم تتبلور فى نظرية أو مفهوم استراتيجى متكامل، فالحرب حتى فى ميدانها الأول فى أفغانسـتان لم تنتـه بعد، والعدو الذى خرجت القوة العسـكرية الأمريكية لملاقاته فى الخارج، قد تظهر لـه مواقع متعددة، وهويات مختلفة، ومـادام هذا العدو هـو الإرهاب العالمـى، فالارهاب يظل خصما بلا جنسـية، أو موقع جغرافـى، أو هوية لها ملاح مشـتركة من ثقافة أو دين أو عرق، ولا يمنع من أن تنشـط بعض خلاياه، ممن لا تنتمى إلى العرب أو الإسلام، أو أى من شعوب العالم الثالث، منتمية إلـى هوية أمريكيـة أو أوروبية خالصة، لتفتح جبهات لها، تكمـل بها جبهة الإرهاب التى أعلنت الولايات المتحدة الحرب عليها. وليس بعيدا عن الذاكرة ما أثبتته تحقيقات الجهات الرسـمية الأمريكية بعد تفجير المبنى الفيدرالى الحكومى فى أوكلاهوما عام ١٩٩٣، من وجود عشرات التنظيمات، وعشرات الألوف من العناصر التى تضمها هذه المنظمات، ممن يجمعهم هدف هدم المجتمع الأمريكى، بأركانه السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فى اطار فلسفتهم التى ترفض المجتمع الأمريكى وتكفره، بمفهوم التنظيمات الإرهابية.

ومادام الإرهاب لم يتم وضع تعريف محدد ونهائى له، فإن مقولة الحرب هى السلام، وفقا لإعلان حرب غير محددة الأهداف على الإرهاب، جعل هذه الحرب نوعا من المواجهة مـع عدو على جبهة واحـدة، بينما هناك جبهات أخرى مكشـوفة، وربما تكون فى العمق الأمريكى ذاته، لكن النظرة الأيديولوجية الضيقة للمحافظين الجدد لم تتبصرها، مما كان ينذر بفتح جبهات من الأزمات والكوارث، تنقض على الولايات المتحدة فى لحظة ما.

ظاهرة العداء لأمريكا

وكان من أبرز نتائج سياسة بوش الخارجية، التى أزعجت كثيرا الشعب الأمريكى ظاهرة الكراهية للسياسة الأمريكية، أو الشعور المضاد لأمريكا تحت حكم بوش. والتى عرفت باسم Anti Americanism.

كان أول ظهور لهذه الكلمة فى أوروبا فى أواخر عام ٢٠٠١، وتابعتها الصحف ووسائل الإعلام، ومعاهد استطلاعات الرأى العام هناك، بعد أن لاحظت أنها ظاهرة تتسع لتمثل تيارا عاما يرفض السياسة الخارجية الجديدة لحكومة بوش، متضمنة : التعريف الأمريكى للإرهاب، والانفراد بالقرارات السياسية الاستراتيجية، فى تجاهل للحلفاء فى أوروبا - وإغفال دور المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، وتجاوز القانون الدولى - والتحيز المطلق لإسرائيل، على حساب حل قضية الشعب الفلسطينى.

وكثير من الصحف الأمريكية توقف أمام هذه الكلمة بالتحليل، كما أن البعض من معاهد استطلاعات الرأى وفى مقدمتها معهد بيو PEW الأمريكى الشهير، سعى وراء رصد هذه الظاهرة فى الدول الصديقة للولايات المتحدة، من أوروبا إلى الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا، ووجدت نتائجها انتشار هذا التيار، بل إن غالبية الذين جرى استطلاع رأيهم فى دول آسيوية صديقة، أضافوا إلى كلمة الكراهية للسياسة، عنصرا آخر هو خوفهم على أمنهم من السياسة الأمريكية الجديدة.

والشعوب العربية - ضمن شعوب العالم - كان لها رد فعلها بالضرورة، للسياسة الأمريكية الهجومية الجديدة، فهى وضعت العالم العربى ميدانا للمواجهة مع ما اعتبرته موطن الخطر على أمنها القومى. حسب التعريف للإرهاب الذى انفردت بصياغته، والتعامل مع المنطقة طبقا لمبدأ الضربة الاستباقية، والعدو المحتمل، وغيرها من مكونات استراتيجية الأمن القومى الجديدة التى أعلنها البيت الأبيض فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢.

فلماذا كنا نجد تركيزا على أن هناك كراهية فى مصر أو العالم العربى، وكأنه ينفرد بخاصية ليس لها وجود فى العالم أو كأنه هو المبادر بها. مع أنها ليست كراهية لأمريكا كدولة وشعب، لكنها تعبير عن موقف من سياسة أمريكية، يضاف إليها، أن العرب والمصريين يجدون فى هذه السياسة ما يهدد أمنهم القومى، وعلى سبيل المثال لا الحصر

هذا التحيز الكامل لإسرائيل. وخروج الحكومة الأمريكية على قواعد كانت قد استقرت من جانب رؤساء أمريكا على أن المستوطنات غير شرعية وعقبة فى طريق السلام وإن أمريكا تحمى أمن إسرائيل ولا تحمى توسعها من جانب رؤساء أمريكا الذين سبقوها مباشرة مثل أن المستوطنات تعرقل - الحل الشامل على كل المسارات من أجل إغلاق ملف النزاع العربى الإسرائيلى تماما.

ثم إن آخر استطلاعات للرأى فى الشارع العربى فى آخر فترة حكم بوش قالت إنه إذا كان هناك شعور مضاد فهو مضاد للسياسة الأمريكية التى يقودها المحافظون الجدد، وليس مضادا للولايات المتحدة كدولة أو للشعب الأمريكى. إلى أن شكلت لجنة بيكر - هاملتون، وأعلنت تقريرها عن دراسة الوضع فى العراق، وقدمت توصيات تخرج أمريكا من مأزقها هناك. لكن بوش رفض تقرير اللجنة التى كان قد وافق على تشكيلها.

صحيح أن بوش وعد من البداية بالتعامل بجدية مع توصيات اللجنة إلا أن تسريبات من البيت الأبيض ألمحت إلى أنه ليس متوقعا أن يقبل كل ما جاء فى التقرير، وأنه يضع أمامه خيارات أخرى يفكر فيها، منها تقارير مجلس الأمن القومى، ووزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية. وبالفعل أعطى بوش بعد ذلك ظهره لتقرير اللجنة.

توصيات اللجنة أقرت بأن قدرة أمريكا على السيطرة على الأحداث فى العراق والإمساك بزمامها تتراجع، وواجهت اللجنة بوش بالخيار الحاسم، وهو أن يتخلى عن سياسته الخارجية أو سيكون مآلها الفشل، ليس فى العراق وحده، بل فى الشرق الأوسط بكامله، وكانت لهجة التقرير ناطقة بهذا المعنى فى قولها نحن قد خسرنا.

إن تقرير لجنة «بيكر - هاملتون» تحول وقتها إلى محور تدور من حوله كل المناقشات فى واشنطن، خاصة أنه جاء معارضا كل سياسات الأمن القومى التى اتخذتها حكومة بوش منذ الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واللجنة التى أعدته جاءت من خلال اختيار سياسى عام، من جانب النخبة المختصة بالسياسة الخارجية فى الولايات المتحدة التى تعد بحكم طبيعة عمل النظام السياسى الأمريكى طرفا مشاركا فى صناعة السياسة الخارجية، فلقد كانت معاهد ومراكز الفكر السياسى فى فترة الولاية الثانية لبوش تناقش كيفية الوصول إلى رؤية مستقلة للوضع السياسى فى العراق، وكيفية التصرف إزاءه، واستقر رأى مجموعة منها تولت المهمة تضم المعهد الأمريكى للسلام، ومركز دراسات الرئاسة، ومركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، على اختيار بيكر وهاملتون لرئاسة مجموعة من

الحزبين تختص بدراسة الوضع فى العراق. واشترط بيكر موافقة الرئيس بوش أولا، وأن يكون الرئيس على علم بأن النتائج قد لا تأتى على هواه.

وجاء التكليف من الكونجرس، وتشكلت اللجنة وأتمت عملها وأصدرت توصياتها وهنا وجد بوش نفسه أنه يصعب عليه قبول النتائج، فقبوله لها يعنى التحول ١٨٠ درجة عن سياسته الخارجية التى بنيت على استراتيجية الأمن القومى الجديدة فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، فيما يتعلق بمجمل أوضاع الشرق الأوسط ومشروعه الاستراتيجى فى هذه المنطقة. وهو قد أعطى مفهوم العمل العسكرى أسبقية على الدبلوماسية، بينما تقرير اللجنة يوصى بضرورة إيجاد جهد منسق عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا.

واعتبر التقرير أن المخرج من المأزق فى العراق هو إيجاد مناخ لتفادى انتشار الفوضى هناك، لتتحول إلى فوضى إقليمية، إنما يتطلب إيجاد اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين من خلا ل وساطة أمريكية فعالة، ومباشرة دبلوماسية نشيطة، هذه التوجهات تصطدم بكل ما آمنت به جماعة المحافظين الجدد وعملت على تطبيقه، فى رفض للحل الشامل، وعدم الاقتناع بالتفاوض مع الفلسطينيين، وأن يكون الحل هو ما تراه إسرائيل وما ترضاه. كان هذا سلوكهم العملى برغم أى كلام وتصريحات. وإذا أخذ بوش بهذه التوصيات فإنها تعنى تحولا عن عقيدة أيديولوجية حكمت تفكير البيت الأبيض تجاه العراق والشرق الأوسط بأكمله - وقد صدر عن الحكومة تلميح بأن توصيات بيكر تناسب الشرق الأوسط عام ١٩٩١، وليس الشرق الأوسط الموجود الآن عام ٢٠٠٦ بعد ٣ سنوات من غزو العراق، وهو تلميح لم يرض عنه بيكر ومجموعته.

ويبقى ما الذى يحدث بعد انتهاء حكم بوش

إن التقرير ليس عن العراق فحسب، بل هو أيضا عن مجمل السياسة الخارجية فهو يسعى لتفادى كارثة للسياسة الخارجية، ويضع فى اعتباره أن ظهور أمريكا بمظهر الدولة المنهكة من الحرب يشكل أكبر تهديد لها، ولعلاقتها بأصدقائها وحلفائها، ويسعى لايجاد صيغة لهدنة سياسية فى واشنطن داخل مجتمع النخبة المعنية بالسياسة الخارجية، حرصا على حالة التوافق بين النخبة وفيما بين الرأى العام، وهو ما اعترف به ليون بانيتا عضو لجنة بيكر فى المؤتمر الصحفى الذى أعلنوا فيه تقريرهم. بأن توصيات اللجنة ليست عن العراق بل عن أمريكا، فنحن دولة منقسمة حول حرب العراق، ولن يستطيع الرئيس أن يحكم، ولا مؤسسات الدولة أن تعمل بكفاءة مع استمرار هذا الانقسام.

ويحاول التقرير كذلك تجنب أزمة فى النظام السياسى الأمريكى من داخله، بعد أن أصبحت سياسة بوش سببا فى تمزيق المجتمع الأمريكى.

وهناك اتفاق بين الجميع فى واشنطن على أن التوصيات تمثل منطق تفكير ما يسمى فى الولايات المتحدة بالواقعية السياسية، وهى على النقيض من المدرسة المثالية التى ينضوى تحتها - مع غيرهم - المحافظون الجدد.

والخلاف بين الاثنين هو فى الأسلوب وليس فى الهدف.

فالاثنان يؤمنان بالسيادة الأمريكية فى العالم، لكن الواقعيين يعطون أولوية للتعامل مع الواقع، بينما المثاليون يرون فرض أهدافهم على الواقع بالقوة، ولذلك فالتوصية بالانسحاب من العراق لا تعنى التخلى - من أى منهما - عن النفوذ السياسى هناك، أو مما حوله من أوضاع سياسية اكتسبت فى المنطقة.

الفصـــل الســادس

عهد أوباما وسياسته الخارجية

فى الرابع من نوفمبر ٢٠٠٨، أجريت انتخابات الرئاسـة بين المرشـحين المتنافسـين الديموقراطـى بـاراك أوباما، والجمهورى جون ماكين، وتحقق الفـوز لأوباما، بعد أطول معركة انتخابية فى تاريخ أمريكا، والتى دارت لأكثر من سنة ونصف السنة، وأكثرها تكلفة حيث تجاوز ما أنفق فيها خمسة ملايين دولار.

أظهـرت الحملـة من بدايتها، وحتـى النتائج التى أعلنت فى نهايتهـا، أن الأمريكيين كشـعب قد تغيروا، وأصبحـوا مختلفين. وبالتالى فأمريكا لن تكون هى نفسـها ما كانت عليه. فقبل ذلك بأربعين عاما كان شـخص مثل أوباما يجد صعوبة فى تناول طعامه فى مطعم للبيض، فما بالك وقد دخل البيت الأبيض.

والعالـم أيضا ـ الذى تحتل فيه أمريكا مركز القيـادة العالمية ـ يتغير هو الآخر، ومعه وضع ودور أمريكا فى العالم.

ومثلما قال الكاتب دانييل فينكليسـتين إن أمريكا لم تكـن تتطلع ـ فى أثناء انتخابات الرئاسـة ـ إلى مرشـح قادر على أن يكون قائدا لقواتها العسكرية، لكنها كانت تتطلع إلى قائد يمكنه قيادة الأمة، ويستحق احترام العالم.

ففى القرن الحادى والعشرين ينزاح بسرعة الفاصل بين السياسات الداخلية والسياسية الخارجية، ولابد أن يفرض التغيير الذى حدث فى العالم نفسه على أوباما، ويجعله يبدى اهتماما كبيرا بالشئون الخارجية، سواء رضى بذلك أم لم يرض.

تقرير ٢٠٠٨ للمخابرات القومية الأمريكية :
سيطرة أمريكا ستتقلص كثيرا

وكان قد صدر فى أكتوبر ٢٠٠٨ - أى فى ذروة المعركة الانتخابية - تقرير عن المجلس القومى للمخابرات فى الولايات المتحدة، حول مستقبل قوة أمريكا. جاء فيه أن السيطرة الأمريكية سوف تتقلص كثيرا. وأن القوة العسكرية، وهى المكون الأساسى لاستمرار السيادة الأمريكية فى العالم - ستقل أهميتها فى عالم تنافسى فى المستقبل. ولا يعنى ذلك هبوط مكانة القوة الأمريكية لكن معناه صعود الباقين. والقوة بهذا المعنى جزء من إطار يضم : القوة العسكرية، والقدرات الاقتصادية، والقدرة على السيطرة على مصادر تهديد الأمن القومى الجديدة وفى مقدمتها الإرهاب، والتى لم تعد الولايات المتحدة بمفردها تستطيع التصدى لها، بل تحتاج فى ذلك إلى تعاون دول أخرى.

وهنا تعتبر عدم قدرة دولة بمفردها - حتى ولو كانت أقوى دولة وهى الولايات المتحدة - على الامساك بزمام مختلف المشاكل، هو من أكبر التحديات أمام حكم أوباما.

ولوحظ أيضا أن هذا التقرير ذكر أنه فى الفترة القادمة سوف يكون هناك تغيير أكثر، واستمرارية أقل، وفى هذا خروج على المبدأ الثابت فى لسياسة الخارجية للولايات المتحدة والذى ينص على أن عوامل الاستمرارية أكبر وأقوى من عوامل التغيير.

التحديات أمام قدرة أوباما
على التغـيير

وإذا كان أوباما قد رفع شـعار التغيير عنوانا لحملته الانتخابية، فإن بعض التغييرات قد تكون سهلة التنفيذ، لكن بعضها يبقى قضية سوف تدور حولها خلافات ليست هينة.

وما هو سـهل التطبيق يشـمل ما أعلنه أوباما نفسـه عن رفضه لكثير من السياسات الخارجية لبوش، مثل العمل على استعادة قوة العلاقة مع الحلفاء، وعدم تجاهل المؤسسات الدولية، واسـتعادة الثقة فى أمريكا كقوة دولية مهمة. والسـعى لعلاج مظاهر الشـعور المضاد لأمريكا فى العالم، وإعادة الدبلوماسـية إلى سـابق عهدها، باعتبارها الوسـيلة الرئيسية للسياسة الخارجية قبل الحرب والفكر العسكرى.

أمـا ما لايزال يمثل الجانب الأصعب أمام أوباما، فهو أن هناك شـخصيات وتيارات، ومراكز ومؤسسات سياسية، ترفض التخلى عن الفهم بأن أمريكا هى الدولة المقدر لها أن تظل تقود وتهيمن على العالم. وهذه لن تتخلى عن أفكارها بسهولة.

وإن كان يقابل ذلك، أن أوباما لا يعبر عن التغيير، كشـخص، أو كرئيس منتخب، لكنه جاء فى ظروف سـبقته فيها حركة كانت قد استوعبت أبعاد ما يجرى فى العالم، وسيطر عليهـا إقتناع بضـرورة التغيير. بحيث إن أوباما دخل البيـت الأبيض ووراءه حركة عامة تدعمه، يمكن أن توازن ضغوط القوى الأخرى.

وإن كان ذلك لا يعنى تحولا مطلقا فى كثير من المسلمات فى الفكر السياسى الأمريكى بحكم التعود سـنوات طويلة على القاعدة القائلة إن عوامل الاسـتمرارية أقوى وأكثر من عوامـل التغييـر. مع الأخذ فـى الاعتبار أن ما جـرى فى عهد بوش لم يكـن تغييرا أو استمرارية، بل انقلاب فى السياسة الخارجية الأمريكية.

التحولات الأساسية لسياسة أوباما فى العالم

ومن المفيد هنا أن نذكر أنه ليس بالضرورة أن يكون الرئيس فى أمريكا فاهما للسياسة الخارجية، ولديه إحاطة كافية بالعالم الخارجى، وعلاقاته الدولية، لأن طبيعة النظام السياسى سمحت بذلك.

فالرئيس تعمل معه مؤسسات فاعلة، ومجموعات قوى تشاركه صناعة قرار الساسية الخارجية، ويعوض نقص العلم عند بعض الرؤساء - وليس الكل - مستشارون من الوزن الثقيل، يشغلون أهم المناصب، وعلى رأسهم وزير الخارجية، ومستشار الأمن القومى، مثلما يعوض ضآلة المعرفة بالعالم الخارجى عند المواطن العادى (رجل الشارع) تبوؤ مجموعات النخبة المتفوقة قمة المجتمع، كشركاء أصلاء فى صنع السياسة الخارجية.

الرئيس هارى ترومان — كنموذج - وكان محدود الخبرة بالعالم الخارجى - حتى أنه وصف بالجاهل بالشئون الدولية - تربعت أمريكا فى عهده، قوة عظمى على قمة النظام العالمى، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وشهدت فترة حكمه قيام المؤسسات الدولية التى شيد على أساسها النظام الدولى - الأمم المتحدة، وحلف الأطلنطى وصندوق النقد، والبنك الدولى، والتى صممها اثنان من أبرز معاونيه هما جورج مارشال وزير الخارجية، ثم دين اتشيسون الذى خلفه فى وزارة الخارجية، وهو صاحب الدور الأكبر فى هذا التصميم، والذى يوصف فى السلك الدبلوماسى الأمريكى بعميد الدبلوماسية الأمريكية الحديثة. واليوم يتولى رئاسة أمريكا أوباما وهو يختلف من حيث إنه دارس للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية (جامعة كولومبيا) ومتابع جيد لها، وإن كانت تنقصه الخبرة العملية - قبل دخوله البيت الأبيض - إلا أن إحاطته بالعالم، ربما تضمن قدرا من التوازن فى صناعة القرار، وعدم انفراد المستشارين بتغليب رؤيتهم التى يصورونها له، من وجهة نظر مصالحهم. وهذا التوازن كان سمة مميزة لعهود رؤساء تمتعوا بالخبرة الواسعة بالعالم مثل نيكسون وبوش الأب. وكلينتون ومن قبلهم كيندى.

وربما يختلف وضع أوباما عمن سبقوه، فى أنه يبدأ عهده وفوق كتفيه ميراث ثقيل من المشاكل والأزمات الخارجية، يحرمه من رفاهية التأنى فى التعامل مع المشاكل العالمية، فالظروف فى لهفة على بداية سريعة لطرح سياسات التعامل مع عالم يتحول بإيقاع مندفع، ومما هو فى صالحه أنه يبدأ حكمه وقد سبقته حملة تنوير قادها عدد من كبار المفكرين والساسة والخبراء تعلن أن التحول الجارى فى العالم يفرض على أمريكا أن تضع فورا لنفسها رؤية جديدة للتعامل والتواؤم معه، وليس الاصطدام به.

وهو ما جعل انتقال السلطة من بوش إلى أوباما، الأهم منذ انتقالها من هربرت هوفر إلى فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٢ عقب الكساد الكبير عام ١٩٢٩.

ويبدو أن أوباما لم يضيع وقتا عندما عقد فى نهاية الاسبوع الثالث من أكتوبر الماضى اجتماعا على مستوى عال مع مجموعة من مستشارى الأمن القومى قال فيه : إن الرئيس القادم يجب عليه أن يوجه البلاد فى اتجاه واحد، بإرسال رسالة واضحة لبقية دول العالم، نقول نحن لم نعد نتبع سياسات الانفرادية ولهجة التهديد والأيديولوجية.

ووصف أوباما هذا الاجتماع بأنه عقد للتركيز على بحث الأزمة المالية، وعلى مناقشة قضايا السياسة الخارجية التى تشغلنا، وعلى الفور بدأ مستشاروه فى وضع خيارات للسياسة الخارجية. وإذا كان الوقت مازال مبكرا لرسم صورة من الناحية التطبيقية لسياسة أوباما الخارجية، فإن اقواله مع بعض التحفظات قد تكون بمثابة مؤشرات لما قد يفعله، مع الوضع فى الاعتبار أن تغييرات متوقعة عند التطبيق، ستحل محل بعض ما جاء فى الحملة الانتخابية، أو فى الفترة التى أعقبتها.

وعموما يعتبر ما تحدث فيه أوباما اختلافا أساسيا مع مبادئ عهد بوش، ومنها العودة إلى إحياء مبدأ المشاركة أو الشريك الاستراتيجى، والدبلوماسية كأداة لها أولوية على الحرب فى السياسة الخارجية، والتفاوض مع روسيا، ومع إيران مع التحفظ بالقول، نحن لن نسحب الخيار العسكرى من على المائدة، إذا فشلت معها المفاوضات، والعودة للعمل من خلال الأمم المتحدة وإعادة بناء التحالف الدولى.

أما عن الشرق الأوسط فمن الواضح أن الموقف الأمريكى من عملية السلام بين العرب وإسرائيل لن يحدث فيه تغيير كبير، صحيح أن تغييرات يتوقع حدوثها نظرا لأن الفريق المختص بالسياسة الخارجية بالشرق الأوسط فى وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى، سوف يكون مختلفا. لأن الذين وضعوا أسس سياستهم فى المنطقة فى الحكومة السابقة هم من المحافظين الجدد، وهم لا ينطبق على ممارستهم وصف التحيز لإسرائيل - كما هو الحال فى عهد أى رئيس أمريكى — إنما هم متحالفون تنظيمياً مع أقصى اليمين فى إسرائيل، وشركاء أساسيون، حتى من قبل وصولهم إلى الحكم مع بوش، فى وضع سياسات الانقلاب على عملية السلام، وشغل العرب بالمبادرات الوهمية عن التسويات السلمية.

إن القاعدة فى صناعة القرار فى أمريكا هى أن أى تغيير فى مجال من مجالات السياسة الخارجية، لا يتم إلا بناء على وجود قوة ضاغطة من الدول المعنية، على نفوذ الولايات ومصالحها، وهو ما استطاعته الهند وأحدث تحولا عن مبدأ أساسى فى استراتيجية بوش.

هذه القوة الضاغطة ليست متوافرة حاليا لدى العالم العربى، بسبب افتقاده استراتيجية أمن قومى، وهو ما تمتلكه وتمارسه بنشاط قوى إقليمية أخرى فى الشرق الأوسط.

وإن التعامل مع عهد جديد فى واشنطن، يضع خياراته بناء على ما يجرى فى مناطق العالم من تحولات، أو ما يعترى بعضها من سكون، يلزمه من جانبنا الإسراع بصياغة مبادرات تحمل رؤية وموقفا وليس مجرد انتظار «الفرج» من واشنطن.. ويبقى أن غياب استراتيجية الأمن القومى، هو الثقل الذى يمسك بتلابيب القدرة العربية ويعوقها عن الحركة، ويجعلها فى حالة عجز مزمن.

تحديات غير مألوفة
تواجه رئاسة أوباما

اعتاد الرؤساء الأمريكيون أن يبدأوا عهودهم وفى مواجهتهم تحديات، استطاعوا التغلب عليها، بما تتمتع به أمريكا من مقومات القوة، ومن مكانة عالمية متميزة.

فإبراهام لينكولن انتخب وأمريكا على مشارف حرب أهلية، خلفت وراءها ٦٠٠ ألف قتيل.

وكانت الأزمة المالية العاتية عام ٢٠٠٨، قد أعادت إلى الأذهان ذكريات الكساد العظيم عام ١٩٢٩، الذى انتخب عقبه فرانكلين روزفلت لتكون هذه المشكلة التحدى الأكبر لعهده.

وفى العصور الحديثة دخل رونالد ريجان البيت الأبيض فى ظروف مشكلة تضخم، وارتفاع معدل البطالة، وحرب باردة اشتدت حدتها.

وحين تولى كلينتون الحكم اعتاد أن يعرب عن قلقه من عدم وجود تحديات كبرى للولايات المتحدة عالميا، بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى. مشيرا إلى أن مواجهة هذه التحديات وقهرها، هو الذى يترك إرثا للرئيس بعد انتهاء حكمه، يشهد له بعظمته كرئيس.

ومن المعروف أن كلينتون كان قد اقتنع بأنه سوف تفتح له صفحة فى سجل تاريخ الرؤساء العظام، لو أنه نجح فى تحقيق تسوية سلام فى الشرق الأوسط، تنهى النزاع العربى الإسرائيلى، وتحقق سلاما عادلا وشاملا فى المنطقة. لكن لم يحالفه التوفيق.

وجاء أوباما لتكون فى انتظاره قصة أخرى ومختلفة من التحديات، التى تضع أمريكا فى صورة الدولة التى تعانى مشكلة، تحتاج مواجهتها والتعامل معها إلى فكر سياسى مختلف، ورؤية مغايرة لتلك التى اعتادت أن تنظر بها أمريكا للمشاكل التى تتعامل معها.

أوباما بدأ عهده ولديه عجز فى الميزانية وصل إلى تريليون دولار، واقتصاد يعانى المتاعب ومليون أمريكى فقدوا بيوتهم، وبطالة ترتفع أرقامها، وفى الخارج حربان

مشتعلتان فى العراق وأفغانستان، وتوترات ملتهبة مع روسيا، وإيران، وكوريا الشمالية، واستطلاعات للرأى تشير كلها إلى خلل فى السياسة الخارجية، وتسجل أرقاما تؤكد هبوطا فى سمعة أمريكا وصورتها فى الخارج وآخرها - قبيل فوز أوباما - استطلاع أجرته معا شبكة «بى - بى - سى»، وجامعة ميرلاند، نتيجته أن شعوب ٢٣ دولة ترى أن نفوذ أمريكا فى العالم هبط إلى أدنى مستوياته.

وفى استطلاع آخر لمعهد بيو الأمريكى، مقارنة بين نظرة إيجابية للولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ نسبتها ٧٨٪، وبين نظرة سلبية هبطت عام ٢٠٠٨ إلى ٣١٪، كما انخفضت النظرة الإيجابية للولايات المتحدة فى نفس الفترة، من ٨٣٪ إلى ٥٣٪ فى بريطانيا، ومن ٦٢٪ إلى ٤٢٪ فى فرنسا، ومن ٧٧٪ إلى ٥٠٪ فى اليابان، ومن ٥٢٪ إلى ١٢٪ فى تركيا، وكلها دول حليفة للولايات المتحدة.

كان هناك ما يدعو لتفاؤل دول العالم بأوباما يستند إلى أنه يدرك العلة فى السياسة الأمريكية، بعد أن طرح التغيير شعارا لعهده، ولأنه يملك خاصية الاستماع إلى الغير قبل أن يتخذ القرار، ولما ظهر من دقته وتأنيه فى اختيار معاونيه، وهم من الأسماء المشهود للكثيرين منهم بالكفاءة، والفهم للسياسة الخارجية، وأن لهم رؤية ومواقف معلنة من مشاكل العالم، وتحفظات موضوعية على سياسات بوش.

وتشهد دراسات ركزت على الحقب الناجحة فى الرئاسات الأمريكية، على قدرة هؤلاء الرؤساء على اختيار مستشاريهم ومساعديهم من شخصيات قوية، حتى ولو كانت منافسة، وليس اللجوء إلى من يتفقون معهم دائما. وربما كان الأمل على أوباما ونجاحه معقود على الاعتراف بمدى التحول الذى يحدث فى العالم، وبأن مصادر قوة أمريكا قد لحقت بها تحولات دراماتيكية فى السنوات الأخيرة.

وهناك اتفاق بين الكثيرين فى أمريكا بأن بلادهم ستظل جزءا مهما وقويا من النظام الدولى، لكن مهمة الرئيس الجديد هى الاعتراف بأن قوتها لها محدوديتها.

فأمريكا دولة مدينة، مع عدم ظهور أى دلائل على تعديل هذا الوضع، وظهر فى قمة العشرين دولة التى عقدت فى واشنطن فى نوفمبر ٢٠٠٨، لمناقشة إعادة صياغة النظام الاقتصادى العالمى، أن المشاركين الآخرين من وزراء الخارجية الأوروبيين لديهم تصورات للأزمة، لم يكن الرئيس الأمريكى أو الكونجرس مهيأين وحدهما لطرحها وصياغتها.

وعلى مستوى القوة العسكرية برهنت حرب العراق على محدودية القوة العسكرية الأمريكية الهائلة والمتقدمة، على خوض الحروب غير التقليدية.

كما أصبحت تتردد بكثرة فى الولايات المتحدة عبارات الباقين «الذين يبرز دورهم كأطراف أساسيين فى صياغة النظام الدولى للقرن الحادى والعشرين». والذين لابد أن تحتاج أمريكا بالضرورة لتعاونهم معها فى مواجهة التحديات والمشاكل ومصادر التهديد الجديدة للأمن القومى.

الفصل السابع

استراتيجية للأمن القومى الأمريكى للقرن الحادى والعشرين

نص مشروع برينستون

صياغة عالم من الحرية فى ظل القانون

مشروع برينستون للأمن القومى هو مبادرة من الحزبين استغرق إعدادها ثلاث سنوات، من أجل صياغة استراتيجية أمن قومى للولايات المتحدة فعالة وقابلة للبقاء. وتم تحت إشراف ورئاسة جورج شولتز وانتونى ليك، جمع كبار المفكرين المختصين بشئون الأمن القومى من الحكومة، ومن الأكاديميين، ورجال أعمال، والمنظمات التى لا تعمل للربح، لتحليل المشكلات الرئيسية، وتقديم إجابات مبتكرة لعدد متنوع من التهديدات للأمن القومى.

وتوزع ٤٠٠ من خبراء السياسة الخارجية الذين شاركوا فى هذا المشروع على سبع مجموعات عمل، تتناول مجالات مختلفة للأمن القومى - بما فى ذلك الاستراتيجية العالمية، وأمن الدولة، والتهديدات المتغيرة، والأمن الاقتصادى، وإعادة الإعمار، والتنمية، وظاهرة العداء لأمريكا Anti-Americanism، وتقييم التهديدات النسبية، والبنية الأساسية للسياسة الخارجية، والمؤسسات الدولية.

محتويـات الوثيقة

استراتيجيات أمن قومى للقرن الحادى والعشرين :

- الأهـداف.
- معيار الإستراتيجية الناجحة.
- عالم فى ظل الحرية والقانون.

تهديدات وتحديات رئيسية :

- الشرق الأوسط.
- شبكات الإرهاب العالمية
- انتشار ونقل الأسلحة النووية.
- بروز الصين والنظام فى شرق آسيا.
- وباء عالمى.
- الطاقة.
- بناء بنية أساسية حمائية.

تشكيل عالم من الحرية فى ظل القانون :

ينبغى على الولايات المتحدة أن تجد فى السعى، بل وتضمن وجود عالم من الحرية فى ظل القانون. وكان الآباء المؤسسون لأمريكا قد أدركوا أن نجاح التجربة الأمريكية قد ارتكز على تمجيد النظام والحرية معا. وكان قصدهم بالنظام أنه القانون. وأن الأمريكيين يكونون أكثر أمنا، ورخاء وعافية فى عالم من الدول التى حققت هذا التوازن فى ظل الديموقراطيات الليبرالية الرشيدة.

إن الديموقراطية هى الوسيلة المثلى التى ابتكرها البشر لضمان الحرية الفردية على المدى البعيد، ولكن على أن يكون ذلك فقط فى إطار نظام يقيمه القانون. ويجب أن نطور استراتيجية أكثر عمقا لخلق الشروط المسبقة لديموقراطية ليبرالية ناجحة بدون شروط

مســبقة تمتد إلى ما هو أكثر من مجرد إجــراء الانتخابات. ويجب على الولايات المتحدة أن تســاعد وتشــجع قيام حكومات فى أنحاء العالم تتمتع بالشــعبية، ومسئولة، وتحتــرم حقــوق الأفراد.

ومن أجل المساعدة على قيام حكومات شعبية مسئولة تحترم الحقوق، ينبغى أن نعمل علــى ان ترتبط الحكومــات بمواطنيها بكل الطرق الممكنة، وتزويدهــا بالحوافز والدعم لتحــذو حذو الحكومــات والمجتمعات الديموقراطية، وينبغى علينا ان نؤســس شــبكات من مســئولى الحكومات المحلية على المســتويين القومى والإقليمى لإيجاد قنوات متعددة للدول الديمقراطية وغيرها للعمل معا بالنســبة للمشــاكل المشتركة وللمشاركة فى القيم والممارسات التى تحمى الحرية فى ظل القانون.

إن نظام المؤسســات الدولية الذى أنشــأته الولايات المتحــدة وحلفاؤها عقب الحرب العالمية الثانية، والذى إتســع نطاقه باطراد عبر سنوات الحرب الباردة قد انهار. وتواجه هذه المؤسسات الرئيسية دعوات لإصلاح أساسى ابتداء من الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة حلف شــمال الأطلنطى، وغيرها من المؤسسات العديدة الأصغر منها.

وللولايات المتحدة المصلحة الكبرى عن أى دولة أخرى، فى إصلاح هذا النظام. ونحتاج أن نعيد التأكيد للدول الأخرى، على دورنا العالمى، وأن نكســب تأييدها لمعالجة المشــاكل المشتركة.

ومن الواضح أن أمريكا لم تعد تستطيع الاعتماد على تراث مؤسسات الحرب الباردة، فهنــاك حاجة لعلاج جــذرى. والأمم المتحدة فى أزمة مســتمرة. وبنيتها لم تعد صالحة لزمانها، وأداؤها غير مناســب. ولكنها مازالت المنبر الرئيســى للعالم للتعامل مع أصعب مشكلات الأمن الدولى.

وعلى الولايات المتحدة ان تجعل من الإصلاح الشــامل لــلأمم المتحدة الأولوية الأولى لسياســتها الخارجية. وتشمل الإصلاحات المطلوبة : توسيع عضوية مجلس الأمن ليضم الهند، واليابان، والبرازيــل، وألمانيا، ودولتين إفريقيتين كأعضاء دائمين بدون التمتع بحق الفيتــو ـ لكافة أعضاء مجلس الأمن التفويض بالإجراء المباشــر فــى مواجهة أية أزمة، وما يتطلبه الأمر من موافقة جميع أعضاء الأمم المتحدة ـ ومســئولية الحماية، بما يعنى

الاعتراف بأن سـيادة الدول تقترن بمسـئولية حماية مواطنيها من كوارث يمكن تجنبها، ولكـن عندما لا تكـون الدول راغبة أو قادرة على أن تفعل ذلك، فإن المجتمع الدولى يجب أن يتحمل هذه المسئولية.

وبينما يجرى العمل فى دفع عملية إصلاح الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الرئيسية، ينبغـى على الولايات المتحدة أن تعمل مع حلفائهـا على إيجاد اتفاق بين الديموقراطيات فى العالم، أى إيجاد مؤسسة جديدة هدفها دعم التعاون الأمنى بين دول الديموقراطيات الليبرالية فى العالم.

وهذا الاتفاق سـوف يؤسـس ويصادق على السـلام الديموقراطى the democratic peace وإذا لـم يكـن ممكنا إصـلاح الأمم المتحدة، فهـذا الاتفاق سـيوفر منبرا بديلا للديموقراطيـات الليبرالية للتفويض لها بالعمل الجماعى، بما فى ذلك اسـتخدام القوة، وبأكبر أغلبية ممكنة. وسـوف تكون عضويتها انتقائيـة، وبالقبول الذاتى ممن ينضمون إلى عضويتها. وأن يتعهد الاعضاء بعدم اسـتخدام القوة أو التخطيط لاسـتخدامها ضد بعضهـم البعض، والالتـزام بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتعـددة الأحزاب، فى أوقات منتظمـة، وضمان الحقوق المدنية والسياسـية لمواطنيها، وتحت مراقبة قضاء مسـتقل، وقبول «مسئولية الحماية».

وعلـى الولايات المتحدة أن تعيد إحياء تحالف الأطلنطى، بتحديث معاهدته، وتوسـيع مشـاركته دوليا، وبناء نظام شبكات لتزويد مؤسساته بالمعلومات، مثل الشبكات الخاصة، والثنائية، وتقليل حالات عدم المسـاواة المتصاعدة، وعدم الاستقرار السياسى، بين الدول، وفى داخل الدول، نتيجة عملية العولمة.

إعادة التفكير فى دور القوة :

إن مفهوم الحرية فى ظل القانون يعنى وجوب أن تساندهما القوة. وبدلا من الإصرار على مبدأ السيادة، يجب على الولايات المتحدة أن ترمى إلى الإبقاء على الهيمنة العسكرية للديموقراطيات الليبرالية، وتشـجيع تطوير القدرات العسـكرية، من جانب الدول المؤمنة بالديموقراطية بطريقة تنسجم مع مصالحها الأمنية. وإن هيمنة الديموقراطيات الليبرالية هى ضـرورة لمنع العودة إلى التنافس الأمنى الخطير والمؤدى لعدم الاسـتقرار بين القوى

الكبـــرى، كما أن ذلك يزيد من قدراتنا على مواجهـــة مختلف التهديدات والتحديات التى تواجهنا.

وعلـــى أمريكا أن تعمـــل على تجديد وتحديث مبـــادئ الردع. وأن تعلـــن بالتوافق مع الحلفاء أننا ســـوف نحمل أى مصدر لانتشار مواد صناعة الأسلحة النووية، المسئولية فى حالـــة وقوع عمل مـــن أعمال الإرهاب النووى. ويجب أن نضمن بقـــاء قوة ردعنا، متمتعة بالمصداقية، فى مواجهة الدول ذات الثقافات الاســـتراتيجية المختلفة، وذات مبادئ الأمن القومى العســـكرى المتنوعة، كما يجب أن نجد وســـائل ردع فى مواجهة نقل مواد صناعة الأسلحة النووية ـ عمدا أو عن غير عمد ـ إلى الإرهابيين.

وعلى أمريكا تطوير دليل إرشـــادى حول الاســـتخدام الوقائى للقـــوة ضد الإرهابيين والدول المتطرفة، وتمثل الضربات الاستباقية أداة ضرورية فى مكافحة شبكات الإرهاب، لكنهـــا يجب أن تكون ملائمة، وتقوم على معلومات المخابرات، الخاضعة لمعايير مشـــددة. ويجب أن يكون الا ســـتخدام الاســـتباقى للقوة فى حالات نادرة، ويتم اللجوء إليه باعتباره الملاذ الأخير، وأن يأتى بتفويض من مؤسسة متعددة الأعضاء ـ ويفضل أن يكون تفويض مجلس الأمن بعد إصلاحه، أو من جانب مجلس الأمن بشكله الحالى، أو من منظمة ذات تمثيل متعدد وواسع مثل حلف الأطلنطى.

التهديدات والتحديات الكبرى

الشرق الأوسط : يجب أن تكون هناك أولوية قصوى لمنع تحول موطن نشوء الحضارات إلى موطن نشـوء النزاعات العالمية. وينبغى أن يشـتمل أى حل طويل الأجل فى الشـرق الأوسـط، على تسوية شاملة تقوم على دولتين فى إسرائيل وفلسطين، وعلى أمريكا أخذ المبـادرة فى القيام بكل شـىء ممكن لدفع هذا الهدف، أو أن تقـوم بالمحاولة. ويجب أن يرافق هذا الدفع للموقف إلى السـلام، عملية مطردة من بناء المؤسسات لإقامة إطار من الحرية فى ظل القانون، بين دول الشـرق الأوسـط. ومن أجل بذل جهد لمكافحة التطرف فى دول الشـرق الأوسـط، ينبغى على الولايات المتحدة العمل مع الحكومات الإسـلامية والجماعات الإسـلامية، بما فـى ذلك الاصوليون، ماداموا ينبـذون الإرهاب، وغيره من أشكال العنف المدنى.

ويجـب على أمريكا أن تقدم على مجازفة أساسـية لتضمن عدم تطوير إيران قدرات صنع السـلاح النووى، وأن نكون مستعدين لأن نقدم لإيران ضمانات، تهدئ من مخاوفها المشـروعة مثل ضمان أمنى، بالسـماح بالاستخدام السـلمى للطاقة النووية، ومن ناحية أخرى أن توضح الولايات المتحدة أن وجودها كقوة مزودة بالسلاح النووى، سيكون بالنسبة لإيران تجربة بائسة، لو تم السماح بها.

ويجب على أمريكا أن توضح للعراقيين استعدادنا لفعل أى شىء فى استطاعتنا لإعادة بناء العراق، وتقديم التدريب والدعم لحكومة ديمقراطية ليبرالية، لكن هذا لا يمكن وجوده فى إطار حرب أهلية واسـعة النطاق. وبالتعاون مـع الحكومة العراقية يجب على أمريكا أن تنشـئ سلسلة من المعايير التى تسمح بإعادة انتشـار القوات الأمريكية داخل العراق، فى أماكن يمكن أن تسـتخدمها فى بناء النظام، وتتفادى فيها، التورط فى نزاعات دموية مدنية داخل وخارج العراق. ويجب على الولايات المتحدة أيضا العمل مع الاتحاد الأوروبى وروسيا لمنع تصاعد النزاع العراقى إلى بقية المنطقة، وأن يشتمل هذا الجهد على تشجيع قيام القوى الإقليمية على التصرف بمسئولية وتحملها عبء النفقات.

شبكات الإرهاب العالمية :

إن صياغـة الصراع ضد الإرهاب فى صورة حرب مماثلة للحـرب العالمية الثانية، أو الحـرب البـاردة، إنما يضفى شـرعية واحتراما على عدو لا يسـتحقهما، والنتيجة هى تقويته، وليس الإقلال من خصمنا. وإن إطلاق صفة المقاتلين الإسلاميين على الإرهابيين له نفس التأثير. فإن شـبكات الإرهاب تمثل تمردا عالميـا إجراميا فى جوهره، وإن ردنا عليها يجب أن يتخذ شـكل المكافحة العالمية للتمرد، والتى تستخدم نوعيات من الأدوات، من تنفيذ القانون، وعمليات المخابرات، والإمكانات العسكرية الشديدة الفعل، مثل القوات الخاصة. وينبغى أن نعطى أولوية لمنع تشـكيل رابطة بين شـبكات الإرهاب، والأسـلحة النووية، وذلك لتدمير بنية الإرهابيين، ولتقليص المسـاندين والمتعاطفين مع الإرهاب، وإن قدرة شـبكات الإرهاب على أن تفرض أجندتهـا على دول العالم الكبرى، هو مصدر مهم لقوتها، ولذلك يجب على الولايات المتحدة ألا ترقص على هذه النغمة، وعلى المدى الطويل فإن بناء عالم من الحرية فى ظل القانون هو الذى يجعل من الصعب على الأيديولوجيات المتعصبة أن تخلق لها جذورا، وأن تتطور إلى عنف عالمى.

انتشار وانتقال الأسلحة النووية :

العالم على مشـارف عصر جديد من الخطر النووى. والحياة وسط كثافة نووية تنبئ بأن تكون غير مسـتقرة ومعبأة بالخطر، ابتداء من خطورة انهيار دولة نووية، إلى الفشـل المحتمل للردع فى بيئة من عدم اليقين، وهذه المشـاكل ليسـت معزولة عن بعضها، لكنها جـزء من انهيار عام لنظام منع الانتشـار العالمى. وعلى هذا يجـب علينا إصلاح وإحياء نظـام معاهدة حظر الانتشـار النووى، بتعديل المادة الرابعة للسـماح للدول التى ليسـت لديها أسـلحة نووية بأن تتاح لها الطاقة النوويـة، وليس القدرة النووية، وباتخاذ خطوات محددة للوفاء بالتزاماتنا بمقتضى المادة السادسة لخفض الاعتماد على الأسلحة النووية. أيضا أن نسـتخدم إجراءات مشددة لمكافحة الانتشار، بما فى ذلك منع تسرب كل المواد والأسلحة النووية غير الآمنة، والاعتماد على مبادرة الانتشار الأمنى (PSI) لوقف الاتجار فى المواد النووية، وتطوير خطط للتدخل بفعالية، إذا انهارت دولة لديها أسلحة نووية مثل باكستان أو كوريا الشمالية.

بروز الصين والنظام الإقليمى فى شرق آسيا :

يعتبر بروز الصين واحدة من الأحداث المهمة فى القرن الحادى والعشرين، ولا ينبغى أن يكون هدف الولايات المتحدة، اعتراض طريق الصين أو احتوائها، بل مساعدتها على تحقيق طموحاتها المشروعة فى إطار النظام العالمى الراهن، وأن تصبح شريكا مسئولا فى السياسات الآسيوية والدولية. وعلى أمريكا أن تهدف إلى إقامة نظام إقليمى ممتد إلى الباسفيكى، أكثر منه نظاما آسيويا، وأن تلعب فيه أمريكا دورها كاملا. وأن يبقى التحالف الأمريكى ـ اليابانى حجر الأساس للاستراتيجية الأمريكية فى شرق آسيا، وأن تسعى الولايات المتحدة أيضا إلى إنشاء منظمة لأمن شرق آسيا، تتجمع فيها معا القوى الرئيسية وهى : الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا، وأمريكا، لإجراء مناقشات منتظمة حول المشاكل الإقليمية. وفى نفس الوقت علينا أن نستمر فى دعم الروابط مع القوة الأخرى البازغة فى آسيا، وهى الهند، وأن نشكل سياسات فى أنحاء المنطقة على أساس المبدأ الذى يعمل على استمرارية النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية، غير الصين.

الأمراض الوبائية العالمية :

تمثل الأمراض المعدية والعالية الخطورة، تهديدا أمنيا قوميا فى المقام الأول. ويحذر الآن خبراء الصحة من خطر وباء انفلونزا الطيور، الذى يهدد بموت مئات الملايين. بينما يشكل ميكروب الإيدز خطورة أمنية جسيمة. وحتى يمكننا مكافحة تهديد أى وباء عالمى آخر، ينبغى أن نستثمر المزيد فى نظام الصحة العامة، بتوفير المواد المناسبة، والتدريب على الاستجابة الفورية، ومساعدة الحكومات التى لا تتاح لها وسائل التعامل مع تفشى الأوبئة، بالإمكانات اللازمة، وإيجاد نظام تحفيزى فى الدول المهددة لضمان اتخاذها إجراءات الصحة العامة الضرورية فى الوقت المطلوب.

الطاقة :

إن الاستهلاك الكبير للبترول فى الولايات المتحدة يهدد الأمن الأمريكى، بتحويل الثروة الهائلة من الأمريكيين إلى الأنظمة الاستبدادية، وبالإسهام فى تغير المناخ، وتدهور البيئة، وإن الحل الوحيد لهذه المشاكل هو خفض اعتمادنا على البترول وتقديم حوافز للاستثمار

فـــى بدائل للطاقة. ويجب على الولايـــات المتحدة تحقيقا لهذا الهـــدف، أن تتبنى فرض ضريبة قومية على البنزين، تبدأ من ٥٠ سنتا للجالون، وتزيد بنسبة ٢٠٪ سنويا لكل سنة من السنوات العشر القادمة. ويجب على الولايات المتحدة أن تقود جهودا دولية تتعامل مع تغير المناخ، والسعى لطريق ثالث بين متطلبات بروتوكول كيوتو لخفض الانبعاث الحرارى، ومعارضة أى قيود إلزامية.

بناء بنية حمائيـة :

ينبغى على الولايات المتحدة أن تبنى بنية حمائية أقوى - فى أرجاء مجتمعنا وحكومتنا، والعالم بشـــكل أوســـع، بما يســـاعد على منع التهديدات والحد من الضرر الذى تشـــكله هذه التهديـــدات. ويجب علينا فى مجتمعنا أن ندعم نظام الصحة العامة، وإصلاح نظام الاتصـــالات، وإصلاح النظـــام التعليمى العام، حتى يتمكن الطلاب من اكتســـاب المهارات المطلوبة لتحقيق أهداف أمننا القومى، وإدخال مســـائل مثل الاقتصاديات، والصحة، فى عملية صناعة قرار الأمن القومى. وعلى مســـتوى العالم يجب أن نعمل من خلال شبكات من مســـئولى الأمن لاحتواء التهديدات العاجلة، قبل أن تصل إلى شواطئنا، وأن ننظر فى تمديد وسائل حماية حدودنا، فيما هو أبعد من حدودنا المادية الحقيقية.

مدخل

عرض عام للتهديدات التى يشترك فيها العالم

فى العام الخامس لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، يبدو العالم مكانا أكثر خطرا عن ذى قبل.

- أمريكيون وعشرات من العراقيين يموتون كل يوم فى قتال عراقى يقترب باطراد من الحرب الأهلية الشاملة.
- إيران تسعى لامتلاك سلاح نووى، ويهدد صعود إيران والجماعات التى تساندها بإغراق الشرق الأوسط بكامله فى الفوضى.
- مازالت القاعدة وشبكات الإرهاب المرتبطة بها، وكثير منها ينفذ عمليا داخل أوروبا تهديدا قويا، بينما الجماعات الأخرى التى ترعى الإرهاب مثل حزب الله، تزداد قوة.
- روسيا التى تركب موجة عالية من ارتفاع سعر البترول - يقترب من دولار للبرميل، أعلنت أن عصر القوة الواحدة قد انتهى، وتحاول استعادة نفوذها السياسى.
- فى آسيا، تنشط كوريا الشمالية فى إنتاج أسلحة نووية وتطور قوتها العسكرية، ويزداد الشعور فى كوريا الجنوبية ضد الأمريكيين. والعلاقات السياسية الصينية اليابانية متوترة للغاية، بينما الصين تبنى علاقات اقتصادية وسياسية مع باقى دول آسيا بطرق تهدف عمدا إلى استبعاد الولايات المتحدة.
- فى أمريكا اللاتينية يحرك رئيس فنزويلا هوجوشافيز، حركة إقامة ائتلاف واسع النطاق ضد الولايات المتحدة، يعكس ردا عميقا مضادا للعولمة، تغذيه مستويات دراماتيكية من انعدام المساواة اقتصاديا واجتماعيا.
- أجزاء كبيرة من إفريقيا التى مازالت تمزقها النزاعات، هى أجزاء شديدة الفقر، يتفشى فيها الايدز.
- الاحتمالات القائمة لأوبئة عالمية أخرى، مثل انفلونزا الطيور، التى تتفشى بين ملايين الضحايا عبر القارات، وهى بالمثل مثيرة للفزع.

- العواقب الأمنية المحتملة لتغير المناخ، ابتداء من الكوارث الطبيعية التى تزحف بعنف، تشغل الاهتمام.
- فى داخل البلاد، قد يؤدى العجز طويل المدى فى الميزانية الفيدرالية الأمريكية، إلى ركود اقتصادى، وتقويض قيادة أمريكا للعالم، وزيادة مخاطرالأزمات المالية الدولية.
- وهذه الأخطار تبرز فى مواجهة قائمة من التغييرات العميقة فى النظام الدولى :
- تهدد الشبكات الخاصة للمتطرفين بكسب منفذ إلى قدرات ممارسة العنف، التى كانت من قبل فى حوزة بعض الدول فقط، وهذا أتاح لهؤلاء المتطرفين إنزال أضرار كارثية بالعالم، وأن يفرضوا على القوى الكبرى أجندتهم السياسية. وقد أطلق المؤلف روبرت رايت عليها صفة زيادة الكراهية المهلكة.
- فى عالم تسوده العولمة، تتزايد خطورة التهديدات التى لا تحركها دوافع سياسية بما فى ذلك تغير المناخ، والأمراض المعدية، انتشار الذرة، وتتجه البنية الأساسية لأمننا القومى إلى التعامل فقط مع التهديدات التى تثيرها عمدا أيد بشرية.
- الخطر ينبع الآن من الضعف مثلما ينبع من القوة. إن بلادا بعيدة يمكن الوصول إليها بسهولة، حتى ولو كانت تنقص الإرهابيين التكنولوجيا الحديثة. ويمكن للدول الفاشلة والدول المنهارة أن تساعد على صعود الإرهاب الكارثى، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والعدوان الإقليمى، وعدم الاستقرار والانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان، بجانب الشرور الأخرى للإيدز وتهريب المخدرات، وغيرها مما لا يحصى.
- التغيير فى إعادة توزيع القوة يحتمل أن يدفع إلى ظهور مشاكل جديدة فى آسيا، وإلى ممارسة ضغوط على نظام دولى، كان قد تشكل أساسا ليتكيف مع دول الأطلنطى. وهذا التحول فى القوة هو حدث جيوبولوتيكى له أهمية هائلة، خاصة بالنظر إلى أن أمريكا لها الآن مصالح والتزامات أساسية فى شرقى آسيا، أكثر مما كان لها فى أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.
- إن الاتصال والترابط فى الاقتصاد العالمى قد وصل إلى آفاق عالية لم نرها من قبل. وتعتمد المجتمعات الصناعية المتقدمة بقوة على قرارات يعلنها البعض، وتتأثر بها، وقد تزيد قدرة القوى المنافسة لأمريكا اقتصاديا، بحيث تكون منافسا سياسيا.

وأن تطــور اقتصاديــات ذات ناتج قومى إجمالى يقل فيــه نصيب الفرد عن الحلفاء الأثرياء، هو تطور يحتمل أن تكون له انعكاســات خطيرة على إدارة الاقتصاد العالمى والسياسات الدولية.

إن الولايــات المتحدة كانت تتلمس طريقها لتوجه نفســها فى هذا العالم الجديد، بعد ســقوط حائــط برلين وبعد حادث الحادى عشــر من ســبتمبر، أدرك الأمريكيون بعد هذه الهجمات الإرهابية المنســقة على برجى مركز التجارة العالمى، أنهم لم يعودوا آمنين داخــل حدودهم. وقــد اتفقت حكومتا كلينتــون وجورج دبليو بوش، على أهمية انتشــار الديموقراطية، عن طريق استراتيجية توسيع المجتمع الديموقراطى (كلينتون) وإنهاء حكم الطغيان، بكل وســيلة ممكنة (بوش) لكن دفع الديموقراطية يعتبر مهمة معقدة، وأكثر من ذلك فهى لا تترجم بوضوح أو فورا، إلى خطة محددة لمواجهة قائمة التهديدات التى أشرنا إليها سابقا.

فى نفس الوقت هناك خلافات كبيرة بين السياسيين، ومسئولى الحكومة، والأكاديمية، والخبراء وقادة الأعمال، حول مكاننا فى العالم وكيف نمارس دورنا. فالبنتاجون يعلن أننا انتقلنا من الحرب-الباردة إلى الحرب الطويلة الممتدة، وأن ذلك يعنى صراعا يمتد لعشرات الســنين، ضد ما وصفه الرئيس بوش «بالفاشــية الإســلامية» فى نفس الوقت يرى قادة الأعمال أننا نعيش العصر الآســيوى، حيث يحمل بروز الصين والهند، تحديات اقتصادية وسياســية هائلة. ويوصى الواقعيون من خبراء السياســة الخارجية باســتراتيجية إقامة التوازن بعيدا عن السياسة (أى عدم البقاء فى البلاد التى تدار فيها أزمة).

استراتيجية أمن قومى للقرن الحادى والعشرين

إن استراتيجية أمن قومى للقرن الحادى والعشرين، يجب أن تتصدى لجميع الأخطار التى نواجهها ـ التى تنتشر، وتتحول، والتى ليس هناك يقين بشأنها، وانتهاز جميع الفرص المتاحة أمامنا، لنجعل أنفسنا والعالم أكثر أمانا، ويجب أن نبدأ بقائمة واضحة من الأهداف التى ينبغى تحقيقها، وصياغتها تبعا لحزمة من المعايير التى تضاعف من قابليتها للنجاح. ويجب أيضا أن تقوم على مفاهيم ومبادئ طموح، تسمح لنا بأن نمضى فى طريق عام مثابر فى العالم، بينما لا يزال العالم يمارس سياسات فى إطار مشاكل وأزمات وحالات قائمة فى هذه الدول.

الأهداف :

فى عام ١٩٤٨ حدد جورج كينان الأمن القومى «باعتباره القدرة المستمرة لدولة على أن تتابع تطوير حياتها فى الداخل بدون تدخل خطير، أو تهديد بالتدخل، من قوى أجنبية[1].

وقد اعتدنا على أن نفكر بشأن تهديدات الأمن القومى كسلوك مدفوع بدوافع سياسية من طرف أجنبى. ولكن يزداد احتياجنا لنفكر فى ذلك باعتباره نابعا من مصادر متعددة، وليس فقط من دول أخرى. فالهدف الأساسى لاستراتيجية الأمن القومى يبدو واضحا، وهو حماية الشعب الأمريكى وطريقة الحياة الأمريكية. وهذا التقرير يدخل بنا إلى ثلاثة اهداف محددة : هى أمن الداخل، واقتصاد عالمى صحى، وبيئة دولية صحية.

أمن الداخل :

نقطة البداية لأى استراتيجية أمن قومى، لابد أن تحمى الولايات المتحدة من أى غزو أجنبى، أو هجمات على شعبنا وبنيتنا الأساسية، وأيضا من الأوبئة الفتاكة.

وحتى فى حالة ما إذا كانت أى هجمات عسكرية تقليدية على الأرض الأمريكية من جانب دولة منافسة، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، تعتبر غير متوقعة، فإن احتمال

1- George E. Kennan. Comments on General Trend of U.S foreign Policy.

وقوع هجوم غير تقليدى، قد جعل بلدنا عرضة لخطر كبير، عن أى وقت آخر منذ بداية تاريخنا.

وكما تعلمنا من التجربة المؤلمة، فإن الإرهابيين يستطيعون إنزال الموت والدمار وعلى نطاق واسع، وأكثر من ذلك فإن التهديد بالإرهاب النووى، يلوح بشكل كبير، عن أى تهديد آخر. وذلك راجع إلى محدودية المفاهيم التقليدية للردع ضد خصوم لديهم استعداد للتضحية بحياتهم. كما أننا لا نستطيع أن نقلل من أهمية احتمال لجوء نظام معاد للغرب، إلى تطوير قدرات تسمح له بإطلاق دفعات تدميرية قليلة انتقاما من الولايات المتحدة أو حلفائها فى أى نزاع إقليمى مستقبلا، تكون قوات أمريكية مشاركة فيه. ويمتد أمن الداخل إلى ما هو أبعد من مجال الحماية الأساسية من هجمات عنف مباشرة. كما يعنى أيضا تأمين اقتصادنا، ومؤسساتنا العامة، ونظامنا للرعاية الصحية، ووسائلنا الرئيسية، من هجوم طارئ، وأن أى هجوم على وسائلنا الخاصة بإمدادنا بالغذاء والماء لا يمكن أن يؤدى فقط إلى وفيات واسعة النطاق، بل أيضا إلى دمار المحاصيل، والماشية، والدواب والمنشآت العاملة فى هذا المجال.

وإن اعتمادنا على تكنولوجيا الفضاء (كالأقمار الصناعية على سبيل المثال) كمحور لبنيتا الأساسية العسكرية والمدنية، يعنى أن أى هجوم فى الفضاء يمكن أن يتسبب فى انقطاع حاد فى مسار حياتنا اليومية. وأخيرا فإن الانتشار السريع على مستوى العالم، للأمراض الجديدة التى تصيب الإنسان، واحتمال هجوم إرهابى بالمواد البيولوجية، بهدف نشر الأمراض، يعنى أن السكان فى بلادنا ينبغى أن يدخلوا فى صراع مع تهديد يشكله عدو قديم، كنا قد اعتقدنا أنه اختفى نتيجة التقدم الطبى فى القرن العشرين.

اقتصاد عالمى قوى :

يعتمد الأمن القومى الأمريكى على اقتصاد قومى يتمتع بالعافية، بجانب حالات الصعود والهبوط الطبيعية للدائرة الاقتصادية، وأن قوة اقتصادنا القومى مرتبطة ارتباطا وثيقا بقوة وعافية الاقتصاد العالمى، أكثر من أى وقت مضى، ونحن نتنافس مع دول أخرى بشكل يومى، ونسعى لتحقيق ميزات وتفوق، بالرغم من أن رخاء الدول الأخرى، والأسواق المفتوحة، والتجارة الحرة، تعتبر بالغة الأهمية للمحافظة على طريقة الحياة الأمريكية.

وعلى المدى الطويل فإن التنمية الاقتصادية فى العالم، والتكامل الاقتصادى الدولى، يسهمان فى الاستقرار والسلام داخل الدول والمناطق الإقليمية. وذلك لا يسفر عن نتائج

إيجابيـــة حتمية، لكن من المؤكد أنـــه يجعل هذه النتائج أكثر احتمـــالا. وعلى العكس من ذلك فإن المتاعب الاقتصادية، يمكن أن تؤدى بشـــكل كبير إلى عدم الاستقرار. وليس من قبيـــل المصادفة أن حكومة ترومان، جعلت تنمية اقتصاد غرب أوروبا لها أولوية لها عقب الحـــرب العالمية الثانية، لتجنب تكرار أزمـــة الثلاثينيات الاقتصادية، ولايجاد حائط صد ضد الشيوعية.

وفى القرن الحادى والعشرين، فإن جنى الثمار الاقتصادية والسياسية لاقتصاد قومى ودولى عفى، يعنى التمتع بالاستعداد للتعامل مع مخاطر العولمة، بما فيها الأزمات المالية، وصدمات نقص المواد التموينية، والركود فى الأسواق المهمة.

ومن بين أهم الوســـائل لا عتماد الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى هى أن أمريكا لديهـــا معدل ادخار منخفض، ولهـــذا عليها أن تجلب مدخرات من الخارج، مما يؤدى إلى تعديل العجز الراهن الكبير والمتزايد.

وهنـــاك مشـــكلة إضافية وهـــى أن إدارة اقتصاد عالمـــى، تعود مؤسســـاته إلى فترة الأربعينيات، سوف يزداد صعوبة. بالرغم من أن الاقتصاد العالمى كان لوقت طويل متعدد الاقطاب فى أثناء الحرب الباردة، فإن الأقطاب الأخرى فى الاقتصاد العالمى كانوا حلفاء للولايـــات المتحدة. واليوم أصبحت الصين منافســـا محتملا، والهنـــد التى كانت محايدة تقليديا، صارت صديقا قويا مثل اليابان والاتحاد الأوروبى.

أكثر من ذلك فإن من أسباب القلق الاقتصادى المعاصر، ما نتج عن بروز قوى اقتصادية جديدة، زادت من اســـتهلاك الطاقة، وهى ليســـت فى نطاق ســـلطة المؤسسات التقليدية القائمة.

إن التنميـــة الاقتصادية فـــى الصين والهند، واللتين تمثلان معا، أكثر من ثلث ســـكان العالم، بالإضافة إلـــى الاقتصاديات التى تحمل إمكانات أن تكون اقتصاديات كبيرة، مثل البرازيل وروسيا والمكسيك، ومن بعدها جنوب إفريقيا ونيجيريا، هى مباراة إيجابية، توفر فرصا هائلة للمستهلكين وللمنتجين فى العالم على السواء.

ولكن إدارة النمو فى هذه الدول، يتم دمجها جميعا فى المؤسســـات الإقليمية والدولية التى تتطور، ويجعل أســـباب قلقها، تحديا يجب أن نواجهه. ويقول جيوســـيبى توماســـى دى لا مبيدوســـا فى روايته «The Leopard» لو أننا أردنا أن تبقى الأشـــياء كما هى، فإن «الأشياء سوف تتغير».

البيئة الدولية الصحية :

تعلـم الأمريكيون فى عام ١٩٤١ أن أمن بلادهم، وبقاء الحياة الأمريكية كمجتمع حر، تعتمـد على التمية فى بقية العالم، وهذا يحـل جدلا كان قد دار لمدة جيلين، وله جذوره فى بداية تأسـيس هذه الأمة. وببســاطة فإننا تعلمنا أننا لو تركنا المعتدين الموجودين فى بلاد بعيدة بدون ردع، فإنهم فى يوم ما سيهددون الولايات المتحدة. وكانت ملابسات هذا الدرس عميقة. وقد قررنا أننا أمة مهيأة لتلعب دورا نشـيطا وقياديا فى العالم، بدلا من الركون إلى العزلة بعيدا عن سياسات القوى الكبرى.

وتصف الحكمة التقليدية هذا التحول بأنه رد ضرورى على التهديد التوسعى الحقيقى الذى يشكله الاتحاد السوفيتى. وأن تحول الاتحاد السوفيتى من حليف إلى خصم، يساعد علـى التغلب على مـا كان مؤكدا أنه مقاومة داخلية لمدى وعمق المشـاركة الأمريكية فى السـنوات الأولى للحرب الباردة. لكن المشـاركة الأمريكية فـى العالم بعد الحرب العالمية الثانية، عكسـت أيضا دروسا عميقة تم اسـتخلاصها من فترة الثلاثينيات، وهى دروس تجاوزت أى شكل لسياسات النفوذ فى العالم.

وقد جاءت بلورة هذا التحول فى التفكير الأمريكى فى وثيقة nsc-68 فى عام ١٩٥٠، التى اعترفت ووجهت سياســة أمننا القومى لعصر الحرب الباردة. فهى وضعت الخطط التنفيذية لمبدأ الاحتواء، وأكدت أيضا حاجتنا لبناء مجتمع عالمى مزدهر، والذى نستطيع أن نساعد عليه حتى ولو لم يكن هناك تهديد دولى، وقد احتجنا عندئذ، ونحتاج الآن، إلى بيئة دولية يمكن فيها للنظام الأمريكى أن يعيش ويزدهر.

وقد عملـت الولايات المتحدة فى الأربعينيات على دفع هذا الهدف، ببناء مؤسســات دوليــة مثل صنــدوق النقد الدولــى، والبنك الدولى، وبمبادرات مثل مشــروع مارشــال، وبتشــجيع الوحدة الأوروبية. وكنا نضحى بشكل روتينى بمصالحنا الأقتصادية والتجارية قصيرة المدى، من أجل مصالح أمننا طويلة المدى، مدركين قيمة توفير منافع عامة عالمية تســاعد على دعم واستقرار المؤسســات الإقليمية والعالمية معا. وكانت نتائج هذا تخدم مصالح دول أخرى كثيرة، وتسهل علينا متابعة خدمة مصالحنا كذلك.

إن النظــام الدولى الــذى قام فى أواخــر الأربعينيات قد تغير بشــكل جذرى، بل إن الحاجة لجعله نظاما ســليما قد تغيرت أيضا. ومــع ذلك مازالت أهداف خلق بيئة دولية صحية والمحافظــة عليها، أمرا بالغ الأهمية من أجل أمتنا على المدى الطويل، اليوم أكثر من أى وقت مضى، نتيجة التداخل الدولى المتزايد، بين الدول وبعضها. وعمليا فهذا يعنى المحافظة على تحالفاتنــا، ودفع التعاون الأمنى بين الديموقراطيــات الليبرالية، وضمان

سـلامة الأمريكيين فى الخارج وكذلك فى الداخل، وتفادى ظهور قوى كبرى معادية، أو ائتلافات ضد الولايات المتحدة، وتشـجيع الديموقراطية الليبرالية، والحكومات المسئولة على مستوى العالم.

معيار الاستراتيجية الناجحة :

يجب على أى استراتيجية أمن قومى ناجحة للقرن الحادى والعشرين أن تتوافق مع ٦ معايير أساسية هى :

١ - **متعدد الأبعاد** : المفهوم أن أمريكا بعد الحادى والعشـرين من سبتمبر، تركز بدرجة كبيـرة على الإرهاب. لكن أى اسـتراتيجية أمن قوى للمـدى الطويل، يجب أن تكون استراتيجية «لأبعد مما بعد» الحادى عشر من سبتمبر. ويجب أن تضع فى اعتبارها شمولية مصالح أمريكا، وأن تكون قادرة على مواجهة التهديدات والتحديات المتعددة فى وقت واحد. وأن تكون متكاملة وتستند إلى قائمة من المبادئ الشاملة. ولكن يجب أيضا أن تعمل بطريقة نشـر أدوات مختلفة لمواقف مختلفة فى لحظة اسـتدعائها. ويجب أن نكون جادين تجاه الإرهاب، ولكن أيضا أن نكون جادين تجاه شـرق آسـيا، والأمراض الوبائية، والعولمة. ولن يكون من الأمان قصر تعريف العدو على عدو واحد فقط، وتجهيز فكر له بعد واحد لمواجهته بل يجب بدلا من ذلك أن نضع تعريفا لعدد متنـوع من التهديدات، وتحديـد إمكاناتنا على تقييم مخاطرها النسـبية، ثم إيجاد مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لمواجهتها كلما ظهرت.

٢ - **التكامـل** : ينبغى على الاسـتراتيجية الأمريكية أن تدمج قوتنا المادية مع ما سـماه جوزيف ناى بقوتنا الناعمة، بما يسـمح لنا باستخدام كل إمكاناتنا فى متابعة تنفيذ أهدافنا. ويتطلب هذا المسعى تكريس الكثير من الانتباه لدعم المكونات المدنية لبنيتنا الأساسـية الأمنية من أجل تقوية قوتنا العسـكرية. وتعتبر قوتنا الناعمة هى قوتنا للحصـول على ما نريده بجـذب الآخرين إلى نفس الأهداف، بـدلا من إخضاعهم لإرادتنـا. وهذا يتطلـب الانتباه بحرص، للكيفية التى يرانـا بها الآخرون فى صورة مختلفة، عن الصورة التى نرى بها أنفسنا. بصرف النظر عن سلامة نياتنا. ويتطلب أيضا مشاركة منتظمة من المسئولين الأمريكيين، ونظرائهم الأجانب، عن طريق شبكة اتصال رسمية وغير رسمية والاستماع إليهم، مثلما نتحدث إليهم. وفى النهاية، فهذا لا يعنى العمل فقط فيما بين الحكومات، لكن أيضا الاستفادة من إمكانات ومبادرات كل من القطـاع الخاص، والقطاع الذى لا يعمل من أجل الربح.

على أساس المصلحة وليس على أساس التهديد :

من أجـل إيجاد النقاط القصوى للمشـاركة والنفوذ، فإنه ينبغي على الاسـتراتيجية الناجحـة أن تبدأ بتعريف ومتابعة المصالح المشـتركة مع دول أخـرى، بدلا من الإصرار علـى قبولهم أولوياتنا عن التهديدات المشـتركة، وحتى لو وافقـت دول أخرى مثلا على الحاجـة لمقاتلـة الإرهاب، فربما ترى هذه الدول أن تضع علـى رأس أولوياتها بروز قوى مجـاورة، ومخاطر البيئة، والأمراض، وانقطاع مواردها البترولية، أو أى تهديدات أخرى. إن إيجاد وسـائل تطوير أطر التعاون القائم على المصالح المشتركة مع كل دولة على حدة، أو مجموعات من الدول، إنما يقلل من الاحتكاكات ويضاعف من المصالح المشتركة، ويزيد من احتمال تكريس تعاونى لهذه الإمكانات، من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

تأسيس على الأمل وليس الخوف :

إن التركيـز علـى التهديدات، وفوق ذلـك الإصرار على أولوية واتسـاع المدى العالمى لتهديد واحد بعينه، إنما يغذى الشـعور بالخوف. ويجب على الاستراتيجية الأمريكية أن تدفع الأهداف الكبيرة والأكثر إيجابية من وراء قواتنا. ولم يسـبق أن حددت أمريكا هذه الأهداف فى إطار دفاعى تام أو حمائى.

وينبغـى علينا كذلـك أن تكون لدينا قائمة من القيم فى العالـم، وأن ندفع بهذه القيم بطريقـة تتفق مـع أمننا وأخلاقنا. وذلـك لأن الأمريكيين على اسـتعداد لأن يروا القوة الأمريكية، قوة من أجل الخير.

وإن أكثـر المصـادر ذات الاسـتمرارية للأمن القومى الأمريكى، هـى عمل كل ما فى الإمكان، لضمـان أن يرى مواطنو الدول الأخرى القوة الأمريكية من نفس المنظور، وليس معنـى ذلك ألا يكـون لديهم تصور لنا بأنهم يملكون تهديدا ضـدا، ولكن أيضا أن يكونوا راغبين فى دمج قوتهم مع قوتنا، خدمة لأهداف مشتركة أكبر.

متابعـة للداخـل :

إن ما يحـدث داخل الولايات المتحدة، يتزايد الاهتمام بـه، للولايات المتحدة، مثل أى أمر يجرى فيمـا بين الأمريكيين وبعضهم. وإن قابليتنا للتعـرض لهجمات إرهابية، على سبيل المثال، تعتمد على قدرات ونيات قوات الشرطة، فى دول مثل باكستان وإندونيسيا، بينمـا قابليتنا للتعرض للأوبئة العالمية تعتمد على قـوة أنظمة الصحة العامة فى الصين

وتايلانـــد. ومع ذلك فالولايات المتحدة تكون أقــل تجهيزا للتأثير على التطورات الداخلية لأى خصم أو منافس، من ناحية، بســبب شــكوك دول أخرى فى الدوافع الأمريكية، ومن ناحية أخرى بســبب محدودية الاعتماد أساســا على القوة العســكرية. وإن إغلاق هذه الدائرة هو خطوة ضرورية مهمة. وينبغى على الاســتراتيجية الأمريكية أن تتضمن إيجاد مؤسســات وآليات يســتطيع من خلالها المجتمع الدولى ككل، أن يســهم فى دعم قدرات الحكومات، وتشجيع الممارسات السليمة داخل الدول بدون استخدام القوة أو أى شكل من الإكراه غير المشروع.

التواؤم مع عصر المعلومات :

إن استراتيجية أمن قومى للقرن الحادى والعشرين، ينبغى أن تعمل فى عالم تستجيب لها فيه المؤسســات الإعلامية فى الحال. بينما كل اللاعبين الرئيسيين مرتبطون ببعضهم فى وقت محدد، بما يســمح للقرارات الفردية لأن تصبح تحركات جماعية فى أسابيع أو شهور بدلا من ســنوات. من حيث تأتى من الوحدات الصغيرة المتخصصة لفترة محدودة فقط ولهدف محدد، وما إذا كان الهدف إقامة اتفاق، أو إنشاء شركة، أو تخطيط وتنفيذ هجوم إرهابى.

ونحــن نحتاج فى هذا العالم إلى أن تتســم تصرفاتنا بالســرعة، والمرونــة، والذكاء، والقدرة على التجمع معا فى مجموعة، أو إعادة التجمع، كضرورة وقدرة على التنسيق بين عدد متنوع من الأطراف الفاعلة الذين يشــتركون فى جهد مشــترك. ونحن نحتاج كذلك إلــى أن نكــون قادرين على أن نعرف ما نحتاج أن نعرفه، وأن نحدد بســرعة وبكفاءة، ما هــى المعلومات التــى لدينا والتى ننقلها إلى كل من يحتاج إلــى معرفتها، ولتحديد ما هى المعلومات التى ليست لدينا وكيف نحصل عليها.

عالم من الحرية فى ظل القانون :

يجــب على أمريكا أن تؤيد وأن تعمل من أجل عالم من الحرية فى ظل القانون وآمن. وقد علم الآباء المؤسسون لأمتنا أن نجاح ما وصفه جورج واشنطن التجربة التى وضعها فى أيدى الشعب الأمريكى إنما تعتمد على الموافقة الجماعية من جانب النظام والحرية. Order and liberty.

وهـم يقصدون بالنظـام، القانون أو مثلما وضعها فى دسـتور ماساشوسـيتس ثانى رؤسائنا جون آدمز. كالتالى «حكومة القانون وليست حكومة الرجال». وإن قوانيننا بدورها هى «القيود الحكيمة التى تحقق للرجال حريتهم».

وقد كان أمل الذين صاغوا دستورنا القومى، أن يبقى الدستور نموذجا للدول الأخرى. وقـد رأى أبطالنـا الأوائل مثل داينيل ويبسـتر، مصير جمهوريتنـا كاختبار، لأن حكومة يختارها الشعب يمكن أن تنجح فى أى مكان فى العالم. وقد تصورنا لوقت طويل أنفسنا، منارة الحرية للعالم، ودخلنا فى معارك من أجل الحرية فى بلادنا وفى دول أخرى.

وحتى وقـت قريب طرحنا الحرية تحت شـعار الديموقراطيـة، وأحيانا تحت فوهة البنادق، مما جعل فى إمكان القوى المعادية للديموقراطية، أن تسـاوى بين الديموقراطية وبين الاستعمار الأمريكى.

إن الديموقراطية هى أفضل وسـيلة ابتدعتها البشـرية لضمان الحرية الفردية، على المـدى الطويل، ولكـن على أن توجد فقط فى إطـار من النظام الذى يؤسسـه القانون. وبالتالى فإن الإطار القانونى الذى ينشئ ديموقراطية ناجحة، ينبغى أن يطبق على جميع المواطنين، بالتسـاوى، وأن يضمن حقوق الإنسان الأساسية للأفراد وجماعات الأقليات، وأن يوفر الوسائل التى تكفل للمواطنين محاسبة حكامهم. وبدون مثل هذا النظام، تصير الديموقراطية فوضى، أو زحفا مجنونا إلى السـلطة، من جماعات متنافسـة فى ظروف تدعو للعودة إلى حكم الاستبداد.

لقد سـعت أمريكا لنشـر الديموقراطية فى العالم لعشرات السنين، بل والقرون. ليس فقط كقضية قيم، لكن أيضا لأن التاريخ وعلم الاجتماع قدما لنا سببا قويا للاعتقاد بأن الأمريكيين سـيكونون أكثر أمانا، وثراء، وعافية، وسـعادة، فى عالم من الديموقراطيات الليبرالية الرشـيدة. وعلى أيـة حال فإننا بالتزامنا بالديموقراطيـة، يجب أن نكون أكثر يقظة لتاريخنا؛ وللوسائل التى يجمع بها نظامنا وغيره، ما بين الحرية وحكم القانون.

ولابـد أن نطـور اسـتراتيجية أكثر وعيا تعترف وتدفع، الشـروط المسـبقة العميقة لقيام ديموقراطية ليبرالية ناجحة، وهى شـروط تمتد إلى ما هو أبعد من مجرد إجراء الانتخابات. وأن تكون اسـتراتيجية لنشـر الحرية تحت حكـم القانون، ليس فقط للدول فـرادى وفقـا لخصوصية ظروفها، تاريخـا، وثقافة، ومراحل النمو، بـل أيضا للنظـام الدولى ككل.

وخلال السنوات القليلة الماضية، وضعت حكومة بوش تعريفا لغياب الديموقراطية باعتبارها مفتاح انطلاق الشر حول العالم، وجعلت من نشر الديموقراطية حجر الأساس لاستراتيجيتها للأمن القومى. ولكن التركيز على الطغيان وحده يمكن أن يقودنا إلى التغاضى عن النظر إلى الأخطاء التى تمثلها إيديولوجيات معادية، وقوميات متعصبة، والتى تشكل تهديدا فتاكا لحرية الإنسان. ولن تعالج الديموقراطية هذه الأخطار.

وعلى العكس، تشير آخر الدراسات إلى أن القومية المتعصبة، والتطرف الدينى، قد تنشط فى الديموقراطيات حديثة العهد، والدول الصاعدة نحو التقدم. وفى الحقيقة فإن بعضا من مشاكلنا العسيرة، بما فيها البرنامج النووى الإيرانى، قد تكون مشاكل لها صلة بالقومية، وسوف تبقى وربما تتفاقم، حتى لو قامت هناك الديموقراطية أو غير الديموقراطية، أو أنها خيرة أو شريرة، لا يحتاج تعقيد علاقاتنا بكثير من الدول، لأن ذلك يقوض الأهداف التى نسعى لتحقيقها. وعلى العكس فإن نشر الحرية فى ظل القانون، يتطلب قدرا كافيا من الازدهار الاقتصادى، لكى يكون للأفراد مصلحة فى النظام السياسى والقانونى القائم. ويتطلب نظاما قانونيا قادرا على فرض احترام حقوق الأفراد، ابتداء من حق التعاقد إلى حق التعبير الحر عن الرأى. ويتطلب الأمانة والشفافية الكاملة من الحكومة لضمان وجود النظام القانونى فى الممارسة مثلما هو موجود على الورق. وتوفر كل من هذه الأبعاد للحرية فى ظل القانون، نقطة إيجابية للصلة بين حكومة الولايات المتحدة - أو مؤسسة دولية إقليمية تلعب فيها أمريكا دورا - وبين حكومة أجنبية.

تبقى الانتخابات مهمة كهدف للأجل الطويل، لكن الاستراتيجية العالمية لصياغة عالم من الحرية تحت حكم القانون، تعنى توسيع عملنا بدعم العناصر الكثيرة التى تشكل محورا لأى حكومة ديموقراطية مستقرة ولديها مقومات البقاء، ولمواجهة الأمراض المتعددة التى قد تدمرها.

ولا يمكن للولايات المتحدة تنفيذ هذه الاستراتيجية بمفردها، كما لا يمكن ذلك لأى دولة منفردة. فإن الحرية تحت حكم القانون داخل الدول، متصلة اتصالا لا فكاك منه، بوجود نظام مستقر من الحرية فى ظل القانون، وأى نظام يوفر قيودا فعالة فى بعض المناطق ويمكن، من التعاون الفعال فى غيرها.

وفى النهاية فإن بناء عالم من الحرية فى ظل القانون والمحافظة عليه، يحتاج استخدام العصا والجزرة معا. فالحرية تحتاج النظام، والنظام - عند بعض المستويات - يجب أن يكون قادرا على استخدام القوة.

إن الفصول التالية تحدد المكونات الفرعية لهذه الاستراتيجية، أولها انتشار الموارد، وتطوير الآليات للدعم للشعبى، والمحاسبة، ومراعاة الحقوق من الحكومات فى أنحاء العالم. وثانيها بناء على نظام ليبرالى دولى مفتوح، وجهود جماعية لضمان السلام والأمن. وثالثها دور القوة فى الشئون الدولية، بما فى ذلك تعديل القواعد الدولية والوطنية فيما يتعلق باستخدام القوة.

الوصول بالحكومات إلى الديموقراطية :

فى عالم من الحكومات الشعبية، الخاضعة للمحاسبة، ومراعاة الحقوق، فإن الولايات المتحدة، سيكون لها كثير جدا من الشركاء الفاعلين، فى جهودها لمكافحة الإرهاب، والانتشار النووى، والأمراض الوبائية، والأزمات الاقتصادية، وغيرها من التهديدات الأخرى. وتحتاج الحكومات الشعبية إلى المشاركة الشعبية فى المؤسسات الحكومية، وقدر كاف من التعددية يسمح بتمثيل قطاعات مختلفة من السكان. وتعتبر الحكومات الديموقراطية أكثر شفافية بمقتضى قواعد المحاسبة، التى تقوم على نظام تعددى يعتمد على المشاركة. وهى أنظمة أكثر فعالية لأن المحاسبة والمساءلة تقلل الفساد وتزيد الكفاءة. وهى أنظمة محل ثقة، لأنها مقيدة بالقانون الذى يحكم سلوكها تجاه مواطنيها.

أيضا فإن الحكومات الديموقراطية توفر العديد من الفرص لمواطنيها، لتحقيق أهدافهم، من خلال العملية السياسية العادية، وتوفير حياة أفضل لهم عن طريق الفرص الاقتصادية.

ويعتبر توافر مثل هذه الفرص السياسية والاقتصادية، أفضل أمل لا ستخدام طاقات وحماس مئات الملايين من الشباب حول العالم - وعلى سبيل المثال فإن ٦٨٪ من سكان السعودية هم تحت سن الثلاثين، أى إشراك الشباب فى القنوات البناءة، بدلا من أيديولوجيات العنف والثورة.

وإن أفضل طريق لمساعدة الحكومات على الوصول إلى الديموقراطية، هو ربطها بمواطنيها بمختلف الطرق الممكنة، وتزويدهم بالحوافز والدعم للمضى فى هذا الاتجاه.

ويحتاج إيجاد هذه النقاط من التواصل، التركيز الدقيق على المصالح المشتركة، التى تتشارك فيها الولايات المتحدة مع أى دوله أخرى، أو أى مجموعة من الدول، ثم صياغة الساسات والآليات اللازمة لتحقيق هذه المصالح.

ولنأخذ الصين كمثل - فالولايات المتحدة تربطها علاقات متشعبة ومتعددة مع الصين، من شـريك تجارى إلى منافس اسـتراتيجى محتمـل، إلى خصم فيمـا يتعلق بكثير من قضايـا حقوق الإنسـان. وفى نفس الوقت فإن الولايات المتحـدة والصين بينهما مصالح مشـتركة قوية، فى ضمان إمدادات مستقرة للطاقة، باعتبارهما أول وثانى أكبر مستهلك للطاقة. ولهما بالتساوى مصلحة قوية فى العثور على حلول عالمية لتغييرات المناخ، وغيره من مشـكلات البيئة المتعلقة بانبعاثات الكربون، والمعوقات الأخرى الناتجة عن استهلاك الطاقة. ولهما أيضا مصلحة مشـتركة قوية فى ابتكار وسـائل اكتشـاف، وإيقاف، ومنع انتشـار أنفلونزا الطيور. ولهما مصلحة مشـتركة ناشـئة حديثا فى الوصول إلى وسائل لوقـف الانتهاك المنتشـر فى الصين لقوانـين حماية الملكية الفكرية، لأن هناك شـركات صينية سـتحتاج إلى حماية هذه القوانين، فى الوقت الذى أصبحت فيه هذه الشـركات جهات تخترع وتنتج الملكية الفكرية بنفسها.

ويحتـاج إدخال الصين بنجاح فـى هذه الجبهات المختلفة، إلـى تحويل ما يعتبر الآن سلسلة من العقود غير الرسمية، بين مسئولين ونظرائهم، من الحكومتين وبعض المنظمات غير الحكومية إلى شـكل مؤسسـى، ويفضل أن يتم ذلك من خلال شبكات رسمية تضم مشاركين آخرين من منطقة الباسفيكى.

ويمكن لهذه الشبكات بدورها أن تعمل على نقل المعلومات، والخبرة التقنية، ومصادر دعـم القدرة والفعالية للمسـئولين الصينيين الإقليميين فى الأماكـن المتباعدة، فى علاج التهديدات البيئية والصحية. ويحتاج الاسـتخدام الحقيقى للخبرة والموارد من المؤسسات والمسئولين الصينيين إلى ممارسة درجة من الشفافية والأمانة بالمقارنة بالمشاركين الآخرين فى هذه الشبكة.

(وفوق ذلك) فإن الإجراءات والممارسـات الجماعية التى يتفق عليها أعضاء الشـبكة، تحتاج أن يتم فرض تنفيذها، عن طريق الوكالات الإدارية المحلية، أو المحاكم.

وفى نفس الوقت، يمكن لهذه الشبكات الوصول إلى جماعات المواطنين العاديين،

وشـركات القطاع الخاص، لعلاج المشاكل التى تؤثر على الصحة والبيئة. ويكون نتيجة ذلـك إيجاد كثير من نقاط الاتصـال عبر المجتمعات وكذلك الحكومـات. وهذه النقاط ستسـرع عمليـة الاتصال، وتدعـم تدريجيا الثقة مـن خلال تعميق العلاقـات. كما أن الممارسـات والقيم ذات الجاذبية التى تأتى من خلال الاتصالات، والتى تمارسها الولايات المتحـدة والديموقراطيات الليبرالية الأخرى، إلى الدول الناميـة، تعمل على تعزيز قوتنا الناعمة.

وهذه الأشــكال من الشــبكات هى وحدها ـ على المســتويات الوطنيــة، والإقليمية أو المحلية، يمكن أن تصل إلى أبعد مناطق الدول بالوســائل الضرورية للاســتجابة للمشاكل والظروف الداخلية، التى تنتج تهديدات عالمية. وينبغى أن تركز بشكل محدد على المصالح المشــتركة وفى دول محددة. فى نفس الوقت يجب أن يكون نشرها للقيم وممارساتها فى حمايــة الحرية فى ظل القانون. وأن تتعايش مــع التزامات واضحة من الولايات المتحدة، وحكومــات أخرى تنضم إلينا، من أجل إيصال كل الحكومــات إلى النظم الديموقراطية، ولضمــان أن تكون جميع الحكومات ديموقراطية، بما فيها تلك الديموقراطيات الليبرالية التى استقرت.

ولابــد أيضا للولايــات المتحدة من أن تبذل المزيد لدعم الدول المعرضة للمشــاكل من خلال المعونة الخارجية. وكما أشــارت مجموعــة العمل من أجل إعادة البناء والتنمية فى هــذا التقرير، فإن المعونــة الخارجية تعتبر مكونا لا غنى عنه من مكونات اســتراتيجيــة الأمن القومى.

إن الفقــر يزيد من احتمــالا ت النزاعات الأهلية، وانهيار الدولة، والحكم الشــمولى، وكوارث البيئــة، والأمراض الوبائية، وكلها يمكن أن يســدد ضربة عنيفة للحكومات غير الديموقراطية، ويهدد الأمن الأمريكى.

بناء نظام ليبرالى :

لقد تكسر نظام المؤسسات الدولية الذى أقامته الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، والذى اتســع تدريجيا عبر ســنوات الحرب الباردة. وتســتدعى الحاجة إصلاحا رئيســيا لكل المؤسسات الكبرى ـ الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولــى، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة حلف شــمال الأطلنطــى ـ وغيرها الكثير من المؤسســات الأصغر والتى لا تعد. ولن يكون ذلك مثيرا للدهشــة فــإن إجراءات صناعة القرار الذى وضعت أصلا لعالم من ٥٠ دولة، ينبغى الآن أن تتماشــى مع وضع يضم نحو ٢٠٠ دولة. وإن هيكل النظام الدولى الذى قام على توزع القوة عام ١٩٤٥، يجب أن يصلح الآن لعالــم أصبحت فيه الــدول المزقة والتى كانت أعداء فى الحرب العالمية الثانية، هى الآن قوى كبرى وفيه تدير ٢٥دولة أوروبية سياســاتها الاقتصادية، وسياساتها الخارجية بدرجة متزايدة عن طريق الاتحاد الأوربى، وفى عالم تصعد فيه المستعمرات السابقة، إلى وضع القوى البازغة، ولم تعد مهام مثل اســتقرار العملة، ذات معنى الآن فى عالم يجرى

فيه تعويم معدلات الصرف، بينما هناك مهام جديدة تركز على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، والتى ليس لها عنوان فى الداخل. وأكثر ما قد يكون أكثر إثارة لدهشة البعض، أن الولايات المتحدة لها أكبر مصلحة عن أى دولة أخرى فى إصلاح هذا النظام، بالضبط بسبب أننا أقوى دولة فى العالم. ولا يمكن للولايات المتحدة، أن تكتفى باستخدام القوة من جانب واحد، ومتابعة تعريف ضيق للمصالح الوطنية، لأن مثل هذه الإجراءات تولد الاستياء، والخوف، والمقاومة. ومثلما قال الرئيس فرانكلين روزفلت فى آخر خطاب حالة الاتحاد «فى عالم ديموقراطى، مثلما هو فى دولة ديموقراطية، فإن القوة يجب أن ترتبط بالمسئولية، وأن تلزم بالدفاع عن نفسها فى إطار من الخير العام».

وقد بنت حكومة ترومان خطوات فوق هذا المبدأ، بإيجاد نظام دولى، بالمؤسسات، والأحلاف، والبرامج، مثل الأمم المتحدة، وحلف الأطلنطى، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومشروع مارشال.

وكانت الولايات المتحدة هى التى تقود، لكنها تستمع، وتكسب بالعطاء، وتتصاعد قوتها لأن دورها العالمى، لقى قبولا باعتباره مشروعا. وقامت القيادة الأمريكية عبر المجال السياسى الأوسع، على الفهم بأننا نكون أفضل حالا، إذا تمت ممارسة القوة الأمريكية داخل إطار دولى من التعاون. والذى يكون فيه صوت للآخرين، - بالرغم من أنه ليس الفيتو - وسعى للدول من أجل العمل المحدد نحو الأهداف المشتركة. ومثل هذا العالم هو النموذج الذى تمضى فيه الدول الأخرى، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، بدلا من ممارسة لعبة التوازن ضدها، وحيث تسعى الدول الأخرى لتسهيل تحقيق الأهداف الأمريكية، وليس كبحها. وهذا هو العالم الذى يجب علينا بناؤه اليوم. بالإضافة إلى إعادة طمأنة الدول الأخرى، وأيضا تأمين قوتنا ومركزنا، فنحن نحتاج إلى نظام من المؤسسات العالمية الفعالة، لتعزيز التعاون حول المشكلات التى لا يمكننا حلها منفردين، أو حتى ثنائيا مع دولة أخرى. ولا يمكن أن تكون هذه المؤسسات منظمات رسمية. على العكس فإن دفع التعاون فى القرن الحادى والعشرين سيحتاج إلى أنواع عديدة وجديدة من المؤسسات، كثير منها على شكل شبكات، لتوفر السرعة، والمرونة، وصناعة القرار فى إطار جماعى، يتواءم مع مشاكل محددة. وسوف تمثل هذه المؤسسات معا، بالإضافة إلى عادات وممارسات التعاون الناجمة عنها - حتى ولو كانت تتم وسط نزاع دبلوماسى، وتوترات يومية متصلة - ستمثل البنية الأساسية لنظام دولى جماعى يوفر الاستقرار، والثورة الإدارية الضرورية لمواجهة المشاكل العالمية.

وفــى النهاية، نحتــاج بناء، أو إعادة بناء، ليس فقط مجرد بنــاء نظام دولى، بل نظام دولــى ليبرالى. لقد كانــت عبقرية نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذى قادته أمريكا بتأييد داخلى قوى من مختلف الأحزاب، أن مؤسســاته الدولية ارتبطت بشكل متكامل مع الظروف الداخلية اللازمة للحرية فى ظل القانون. وقد جاء فى الفقرة الثانية من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ـ ولأول مرة بالنســبة لأى منظمة دولية، الحديث عن الحاجة «لإعادة تأكيد الثقة فى حقوق الإنســان الأساسية»، وكرامة الإنسان الفرد واستحقاقه الاحترام. وكانت مؤسســات اتفاقية بريتون وودز ـ وهى صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ـ قد صممت بشكل قصد منه السماح لكل الأعضاء، بالتوفيق بين مطلب اقتصاد دولى مفتوح، مــن الاحتياجات الحيويــة لجمهور الناخبين فى الداخل. كمــا تضمنت صلاحيات حلف الأطلنطى، ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية، والاتحاد الاوروبى، شروطا تهدف إلى بناء ودعم المؤسسات الديموقراطية الداخلية.

واليوم فإن التداخل هو أمر بالغ الأهمية عن ذى قبل. وإن صياغة عالم من الحرية فى ظل القانون يتطلب بناؤه هياكل عديدة بقدر الإمكان، لمساعدة الأفراد، والجماعات المدنية، والأحزاب السياســية، والمسئولين الحكوميين، داخل الدول لضمان أن تفتح الديموقراطية طريقا إلى حياة أفضل. وهذا يتطلب مؤسســات عالمية مكرســة لدعم الاقتصاد العالمى، وإدارة الأزمات العالمية، وأن توفر تلك المؤسسات حوافز وضغوطا للمساعدة على مكافحة مستويات الاختلال الوظيفى للفساد، وتعزيز حكم القانون، أى مؤسسات يكون دورها دعم قوة الجذب للديموقراطيات الليبرالية فى العالم.

أمم متحدة جديدة :

تواجه الأمم المتحدة أزمة ومطالب فى وقت واحد. ومنذ عدة ســنوات أطلق السكرتير العام للأمم المتحدة، بموافقة العديد من القوى الكبرى الأعضاء، عملية لإصلاح أساســى للمنظمة الدولية، تدعو لخطوة ليســت أقل من إعادة الاتفاقات الأساســية التى تمت فى مؤتمر ســان فرانسيسكو عام ١٩٤٥. كما أظهرت لنا فى نفس الوقت الأزمات فى إيران، وكوريا الشــمالية، وإســرائيل، ولبنان، الأهميــة المحورية لمجلس الأمــن، باعتباره المنبر الرئيسى للوصول إلى حل، أو التصديق على أى حل يتم التوصل إليه من جهة أخرى.

لقد أخفقت الأمم المتحدة فى أن ترتقى إلى كامل قوتها، بالرغم من ان قرارات مجلس الأمــن توضع مرات موضع التنفيذ، أو تحت التنفيذ. والقــوات العاملة تحت قيادة الأمم

المتحدة لا تتلقى التدريب والتجهيز الكافيين، أو ما يخولها تنفيذ المهام المعهود إليها بها. وقد برهن مجلس الأمن نفسه فى بعض المرات على عدم قدرة على الاستجابة لأزمات معينة بسرعة وبكفاءة.

وتعانى الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من فرط البيروقراطية، والجمود، بالرغم مما أثبتته وكالات أخرى من الجدارة، مثل المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إن خطط الإصلاح الأساسية موجودة، لكن تنقصها الإرادة السياسية وقبل أى شىء من جانب الولايات المتحدة، فإن أفضل ما نأمله هو سلسلة من أنصاف الحلول، وحتى مع الدور الأمريكى، فإن إنجاز إصلاح جدى سيحتاج جهدا متصلا، ورصيدا سياسيا أمريكيا كبيرا. وينبغى على الولايات المتحدة أن تضع إصلاح الأمم المتحدة، على قمة أولويات سياستها الخارجية، عبر العقد الحالى، كجزء من جهد أوسع لإعادة بناء نظام دولى ليبرالى للقرن الحادى والعشرين.

ويبنغى أن نبدأ بما لا يقل عن إصلاح مجلس الأمن. وكانت لجنة عليا تابعة للأمم المتحدة عقدها السكرتير العام، قد اقترحت خطتين ممكنتين. أولاهما تدعو الهند، واليابان، والبرازيل، وألمانيا، ودولتين إفريقيتين، للانضمام إلى مجلس الأمن، كأعضاء دائمين، بدون التمتع بحق الفيتو. والخطة الثانية تحقق بالكاد نفس العضوية ولكن من خلال عضوية بالتناوب وبانتظام، بدلا من إضافة أعضاء دائمين جدد.

وينبغى أن تلقى أى من الخطتين قبولا من الولايات المتحدة، والمهم فى الأمر هو تبنى أيهما وتنفيذها.

ويجب على الولايات المتحدة، فيما يتعلق بجوهر إصلاح الأمم المتحدة، أن تصر على تحديث القواعد التى تحكم استخدام القوة، بشكل يعكس حقائق القرن الحادى والعشرين، وكانت الأسس التى وضعتها اللجنة العليا قد قدمت إلى جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، توصيات بقبول مبدأ مسئولية الحماية». وأن تعترف الدول التى تقبل هذا المبدأ بأن سيادة الدول تفرض عليها حماية مواطنيها من أى كوارث ممكن تجنبها مثل القتل الجماعى، والاغتصاب، والتطهير العرقى، عن طريق الطرد الجماعى، والترويع، والتعرض للمجاعة المتعمدة، والتعرض للأمراض - ولكن فى حالة عدم رغبة أو عدم القدرة الدولة على أن تقوم بهذا الالتزام، عندئذ يتحمل المجتمع الدولى المسئولية.

إن قبـول هذا المبدأ من خلال الأمم المتحدة سـيفتح الباب لـدور أكثر تأثيرا لمجلس الأمن، فى الحـالات التى تختص بانتهاكات خطيرة ومتصلة لحقوق الإنسـان، وللجرائم ضد البشرية وحرية إبادة الجنس التى ترتكبها حكومة ضد شعبها.

ولا يعتبـر تدخـل الأمم المتحدة فى مثل هذه الحالات مجرد نـوع من المبالاة والنزعة الأخلاقيـة، بـل إنه دور يتخذ على ضـوء دروس الحرب العالمية الثانيـة، ثم بعد ذلك ما جرى فى يوجوسـلافيا السـابقة، ورووندا، والعراق فى الثمانينيـات، وما حدث من قيام حكومات بترويع شـعبها على نطاق واسـع، وهو ما يوجد احتمال تحولها آجلا أو عاجلا تجـاه جيرانها. ولدينا كل وازع ممكن لإيجاد آلية دولية فعالـة لوضـع هـذه الحكومـات تحت المحاسبة.

وينبغـى أن يتماشـى مع إصلاح مجلس الأمن وعلى نطاق واسـع، إعـادة النظر فى الظـروف والكيفية التى يسـتخدم فيها الأعضاء الدائمون فـى مجلس الأمن حق الفيتو، فـى الرد علـى التهديدات الموجهة للسـلام والأمن الدوليين بصفة عامـة. وأن الولايات المتحدة لم يسـبق لها أن قبلت المبدأ الذى يلزمها بأنها يمكنها اسـتخدام القوة فقط فى حالة موافقة مجلس الأمن. فنحن وجميع الدول نحتفظ بحق الدفاع عن النفس فى حالة التعرض لهجوم مسلح، وهو مبدأ يجب أن نطوره بما يتفق مع قدرة المهاجمين، على تسديد ضربات كاسـحة، لا يتوافر دفاع أمامها. وفى حالات أخرى، مثل التدخل فى كوسـوفو، فقد وجدت لجنة دولية مستقلة أن استخدام القوة، هو أمر مشروع حتى بالرغم من عدم صدور موافقة مسبقة من مجلس الأمن. ومع ذلك فإن العمل العسكرى من جانب الولايات المتحدة، أو أى دولة أخرى، لا يلقى تأييدا كبيرا، ويعتبر فى نظر دول عديدة غير مشروع، عندمـا يقع بدون تأييد من مجلس الأمـن. ونتيجة لذلك، فقد أوضحت الولايات المتحدة أننا نفضل الحصول على موافقة مجلس على أى إجراءات، كلما كان ذلك ممكنا.

وعلـى هذا يجب على الولايـات المتحدة أن تقود التحرك نحـو عملية صناعة القرار فى مجلس الأمن بطريقة سـريعة الاسـتجابة والفعالية، فى مواجهـة الأزمات الدولية. وأحد الاحتمالات لهذا هى تطوير قواعد، وإجراءات للتفويض باسـتخدام القوة، فورا فى الحالات التى تتطلب إجراء عاجلا، أو التى عرقلت الخلافات السياسية الحادة، اتخاذ أى إجراء. وأن يلغى الفتيو بالنسـبة لقرارات مجلس الأمن التى تخول القيام بإجراء مباشـر فى مواجهة أزمة قائمة. ولم يكن منطقيا فى عام ٢٠٠٦، أن يكون لخمس دول تمثل توزيع القـوة فى وقت انتهاء الحرب العالمية الثانية، حق منفرد لاسـتخدام الفيتو تجاه ما يعتبر إجراء مشروعا.

إن إجــراءات الفيتو المتبعة حاليا، لا تخدم مصالح الولايات المتحدة. ولا تحتاج أمريكا إليــه لكى تعرقل إجراء لا نوافق عليه، وعادة مــا تدفع مجلس الأمن لاتخاذ إجراء وليس لمنعــه مــن اتخاذه، وفى مثل هذه الحالات من الأفضل اســتخدام الدبلوماســية بدلا من الفيتــو. وبدلا من ذلــك فإن الفيتو هو رخصة للمراوغــة، والتعويق. ويجب أن يحل محل الفيتو، تصويت بالأغلبية القصوى، بمعنى تأييد ثلاثة أرباع الأصوات فى اجتماع موســع لمجلس الأمن.

رابطة الديموقراطيات :

لا تســتطيع أمريكا والعالم الانتظار إلى الأبــد لحين إصلاح الأمم المتحدة، مهما يكن ذلــك أمرا مرغوبا فيه. ويجب علــى الولايات المتحدة أن تأخذ المبادرة وتســتغل الوقت، والجهد، والموارد، لإنجاز إصلاح مهم، على أســاس مبدأ «إصلاح الشــئ وليس الانتهاء منــه»، وفى نفس الوقت يجب أن نعمل مع حلفائنا لإيجاد مؤسســة عالمية جديدة تكرس جهودهــا لخدمــة المبادئ التى تقوم عليها الديموقراطية الليبرالية، على تأســيس هيكل يدعم ويدفع عملية إصلاح الأمم المتحدة وغيرها من المؤسســات العالمية، وكذلك احتمال إيجاد بديل لها.

وأن تكــون المنظمــة البديلة، عبارة عن اتفــاق الديموقراطيات. والهــدف منها تقوية التعــاون الأمنــى بين الديموقراطيــات الليبرالية فــى العالم، وتوفير إطار تســتيطع فيه هذه الدول العمل معا، للعلاج الناجح للتحديات المشــتركة فى إطار المؤسســات الإقليمية والدولية القائمة، لكن يمكن لها أن تعمل بشــكل مســتقل فى حالة فشل هذه المؤسسات، وأن يكــون أداؤها كأنها ثــورة لجهود تبذل لدعم الليبرالية فى ظــل القانون حول العالم. ويكون دورها مؤسسيا وتأكيدا «للسلام الديموقراطى». وأن تكون عضوية اتفاق أو رابطة الديموقراطيــات، بالاختيار. وأن يقوم الأعضاء باختيار غيرهــم. وتكون العضوية مبنية علــى صفــات موضوعية، وليس على أســاس توصيف مجرد أو نظرى، أو على أســاس أوصاف تطلقها دول على دول أخرى.

وعلى الأعضاء التعهد بعدم اســتخدام القوة، أو التخطيط لاســتخدامها ضد آخرين، والالتــزام بإجراء انتخابات تعددية، وحرة، ونزيهة، وفى أوقات منتظمة، وضمان الحقوق المدنية والسياســية، لمواطنيها، وبإشــراف قضائى مستقل، وقبول مبدأ أن الدول مسئولة عــن حماية مواطنيها من الكوارث التى يمكن تجنب وقوعها، وأن المجتمع الدولى له الحق فى التصرف إذا فشلت الدولة فى منع هذه الكارثة.

إن اتفاق الديموقراطيات يمكن أن يكون بمثابة تجمع غيررسمى للدول الديموقراطية، التـى يربط بينهـا بالفعل تحالف، وتشـمل الولايات المتحدة، وحلـف الأطلنطى، والدول الأوروبيـة الديموقراطية غير الأعضاء فى حلف الأطلنطـى، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأسـتراليا، ونيوزيلندا. كما يمكن أن تضم أيضا شـركاء ديموقراطيين جددا مثل الهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، المكسـيك، وهذا الجانب من اتفاق الديموقراطيات سيشـمل مسعى رئيسيا لإدخال دول ديمقراطية ليست غربية فى النظام الديموقراطى العالمى. وفى نفس الوقت سـيكون اتفاق الديموقراطيات فريدا، وأكثر موضوعية من أى مجتمع للدول الديموقراطية موجود الآن.

وهو وإن كانت عضويته واسعة، لكنه منظمة بسيطة تعمل من أجل دعم الديموقراطية داخل الدول.

ولـن يكون اتفاق الديموقراطيات ـ على الأقل فى المسـتقبل المنظور ـ عبارة عن نظام تحالف جديد أو بديل عن تحالفات أمريكا فى أوربا وشـرق آسيا. كما أنه لن يكون بديلا عن الأمم المتحدة، أو أى مؤسسـات عالمية أخرى، مادام فى الإمكان تحقيق إصلاح ناجح لهذه المؤسسـات. وإذا ثبت أن توسـيع مجلس الأمن وإصلاحه، مستحيل مع نهاية العقد الحالـى، فيمكن عندئذ لاتفـاق الديموقراطيات أن يصبح منتدى بديـلا، للموافقة على اسـتخدام القوة فى الحالات التى يمنع فيها اسـتخدام الفيتو فى مجلس الأمن، الدول الحرة من أن تظل تثق بأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا ما ظهرت هذه الضرورة، فسوف يعقد أعضاء اتفاق الديموقراطيات مجموعة من الاتفاقات الإضافية، بالموافقة على اسـتخدام القـوة، بإقرار الأغلبية القصوى من الدول الأعضاء، وبدون سلطة الفيتو. وسوف تسعى هذه الدول للحصول على الموافقة فى الأمم المتحدة أولا، لكنهم سـوف يلتزمون بقبول التفويض الصادر مـن اتفاق الديموقراطيات، باعتباره بديلا شـرعيا ومقبولا. وفى هذا الصدد، فإن إنشـاء اتحـاد الديموقراطيات، ينبغى أن يسير على نهج التقليد الذى حدث مع إنشاء حلف الأطلنطى، الذى اعتبر وسيلة لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة، وليس تقويضها.

إحياء حلف الأطلنطى :

فـى خطوة متصلة بما سـبق، ينبغى على الولايات المتحـدة إحياء تحالف الأطلنطى بتعديـل وتحديـث التوازنات التى وقفـت خلفه. ولدى أمريكا وأوروبا من الأسـباب وراء

رؤيتها لنظام أمنى مستقل بذاته. وقد فتح الفشل فى الاتفاق على دستور لأوروبا، بابا للتشاور مع أوروبا بشأن دعم حلف الأطلنطى، وجعله أكثر فائدة فى الخروج من الأزمات، وهو ما يجرى فى أفغانستان. ولقد تعلمت الولايات المتحدة درسا قاسيا فى العراق حول محدودية التصرف منفردة. ولهذا فقد حان الوقت لتطوير رؤية لحلف الأطلنطى للسنوات الخمس القادمة.

ولإحياء حلف الأطلنطى تحتاج الولايات المتحدة وأوروبا لإعداد اتفاقيات جديدة، وسنحتاج أن تشارك أمريكا شركاءها الأوروبيين فى صناعة القرار. ومن جانبهم سيحتاج الأوروبيون إلى العمل مع واشنطن لتحديد أهداف إستراتيجية مشتركة وسيحتاج حلف الأطلنطى ذاته إلى إصلاح مؤسسى، لاستبعاد حقوق الفيتو للدول الصغيرة فى الحلف، وغيره من المعوقات، من أجل الإجراء الجماعى، كما سيحتاج حلف الأطلنطى أيضا بعد إحيائه، إلى العثور على طريقة تتواءم مع دور الاتحاد الأوروبى، فى إطار مجالسه.

ويجب أن تشكل هذه المبادرة جزءا من مسعى أمريكى للحصول على تعاون أوروبا الغربية، والديموقراطيات الليبرالية الأخرى فى التعامل مع تحديات شرق آسيا، ومع تهديد الإرهاب. ويجب أن يمضى هذا الجهد مع الخطط الحالية لحلف الأطلنطى، لبناء علاقات ومشاركة، مع عدد من حلفاء الولايات المتحدة الآسيويين، بما فيهم أستراليا، وكوريا الجنوبية، واليابان.

تنظيم العولمة :

ليس هذا هو المنتدى الذى تطرح منه خطط لإصلاح كل مؤسسة دولية تحتاج إلى الإصلاح، لكن المؤسسات التى نتجت عن اتفاقيات بريتون وودز، تحتاج تغييرات مهمة لمواجهة التحديات التى يمثلها النظام الاقتصادى العالمى الراهن. فمفاوضات التجارة العالمية فى حالة توقف، فى وقت تعتبر ضرورتها مهمة لمساعدة الدول النامية، التى ترغب فى دمج اقتصادها فى الاقتصاد العالمى.

هذا التصور، بل وفشل النظام الاقتصادى العالمى، قد حدث عندما تصاعدت تحديات العولمة. وكان أكثر ما يثير القلق اتساع انعدام المساواة فى الدخل، والتمتع بالرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا فيما بين دول العالم، وفى داخل كل دولة. وهذه الزيادة الدراماتيكية فى التفاوت فى توزيع الدخل ناتجة فى جانب منها عن العولمة، والتى تنتج مكاسب إجمالية، لكل من السكان فى الدولة، وللنظام الدولى ككل، ولكنها تؤدى بشكل

محدد إلى إعادة توزيع مختل جدا لهذه المكاسب بين الجماعات داخل الدولة الواحدة، وفيما بين الدول وبعضها عبر النظام الدولى.

فالذين يكسبون يميلون إلى أن يكسبوا أكثر، لكن الخاسرين يتخلفون وراءهم أكثر. إن مفهوم غياب العدالة - حتى فى مواقف اختلال توزيع الفائدة - هو دافع جوهرى للسلوك الإنسانى، ويدفع الناس عادة إلى رفض انعدام العدالة فى توزيع المكاسب، لو أن هذه المكاسب تسبب تخلفهم وراء غيرهم من أقرانهم. وهذه الظاهرة تحدث اليوم فى دول أمريكا اللاتينية، وتعكسها المظاهرات المتزايدة من المعدمين من الفلاحين فى الريف ضد التنمية. والتى رفعت من دخل النخبة فى المدن فى دول كالصين والهند، وفى الحماية. والمعارضة المتزايدة للهجرة إلى الولايات المتحدة، وظهور الأحزاب اليمينية فى أوروبا، وفى الشعور المتزايد والسريع الالتهاب، بالمهانة بين كثير من المسلمين، لإدراكهم أنهم يعانون من نقص إجراءات التنمية البشرية، بالمقارنة ببقية شعوب العالم. وبشكل عام يفترض صناع السياسة الأمريكية فى المعتاد أن التنمية الاقتصادية فى الخارج، تعمل على تعزيز الأمن الأمريكى. وفى حالات كثيرة فإن تحرير الاقتصاد الخاضع لسيطرة الدولة، يمكن أن يكون سببا فى عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، بشكل يمكن أن يقوض الأمن القومى الأمريكى فى المدى القصير والمتوسط.

إن مواجهة هذه التحديات، راجعة إلى إدارة العولمة وتتطلب إدارة العولمة تكامل اقتصادنا وسياساتنا. لقد أعطانا احتواء الاتحاد السوفيتى مبدأ يحرك قراراتنا السياسية والاقتصادية فى مركبة واحدة. واليوم فإن الالتزام القوى بصياغة عالم من الحرية فى ظل القانون، يجب أن يجلعنا متنبهين للملابسات السياسية والاقتصادية، التى يمكن أن تعوق الجمع بين الحرية والنظام. وعلى هذا فنحن نواجه وضعا سياسيا واقتصاديا أيضا، يحتاج لإصلاح نظامنا ومؤسساتنا الاقتصادية الدولية، ولإيجاد أكبر عدد من الآليات بقدر الإمكان، لدفع قوى العولمة للتحرك فى إطار نظام دولى.

وبنفس القدر من الأهمية ينبغى على الولايات المتحدة، أن تكون لها المبادأة بهذه الجهود الإصلاحية، وأن تبرهن من جديد على استعدادها لجعل مصالحها الاقتصادية العاجلة، تأتى فى المرتبة التالية لمصالحها بعيدة المدى فى إسهامها فى الصالح العالمى العام.

وكما أشارت مجموعة العمل فى هذا التقرير، والمختصة بالاقتصاديات والأمن القومى، فإن مصداقية الولايات المتحدة وحسن نياتها سوف تتعزز فى ميادين أخرى، لو أن بقية دول العالم تكونت لديها الثقة، فى أن الولايات المتحدة تسعى حقيقة من أجل نظام

اقتصادى، يســتجيب لاحتياجات جميع الدول ويعمل لفائدتهــا . وحتى عندما تكون لدى دول أخرى تحفظات تجاه مقترحات أمريكية، بشــأن مشاكل مثل التصدى لمصادر تمويل الإرهاب، فإن هذه الدول ســتكون أكثر ميلا للقبول جزئيا، على الأقل، بهذه المقترحات، مقابل حسن القيادة الاقتصادية للولايات المتحدة.

ومن أجل المحافظة على قدرة طويلة المدى للقيادة الاقتصادية والتكنولوجية، فالمطلوب أكثر من مجرد النمو الاقتصادى المناسب، وكذلك توفير مواد كافية لتحقيق مصالح الأمن القومى الأمريكى. وعلينا فى الداخل تصحيح سياســاتنا المالية غير المســئولة، بما فيها اتخاذ خطوات لخفض العجز الحسابى الراهن، وزيادة معدل الادخار، وهو ما سنناقشه لاحقا فى مجال العلاقات مع الصين. وأيضا إعادة تخصيص ما يكفى من مواردنا العامة المحدودة لتوفير أمن اقتصادى كاف للعمال الأمريكيين، لضمان تحقيق تكامل اقتصادى عالمى متوازن ومســتقر سياســيا، وتخفيف القيود التى فرضت بعد الحادى عشــر من ســبتمبر على الأفراد الأجانب، خاصة الطلاب الذين يدرســون فــى المجالات التقنية، وإحلال ممارسات جديدة محل الممارسات التى تقادمت فى التعليم، والتدريب، والبحوث، والتنمية، إلى أن يأتى بعشرة أضعاف مردوده، فى الابتكارات التكنولوجية فى المستقبل.

إن بناء نظام ليبرالى لا يعنى أن نضع ثقتنا بأى مؤسسة واحدة، مثل الأمم المتحدة، أو حتى مجموعة مؤسسات. ويجب أن يكون التزام الولايات المتحدة بحيوية النظام الليبرالى، قائمــا علــى العمل مع دول أخرى، لتقييد قوتنا من أجــل أن نطمئن للآخرين، وأن نكون قادرين على أن نطلب منهم نفس ممارسة ضبط النفس. ويمكن تحقيق هذا الالتزام تجاه تعددية العمل من خلال عدد متنوع من الأدوات المتعددة الأطراف الرسمية وغير الرسمية : مثل التحالفات، والمؤسسات، والعلاقات الثنائية، والمعاهدات، والشبكات الخاصة والعامة، والقواعــد، واللوائــح، والتوقعــات المشــتركة ـ وكلها توفر مجــالات متعددة الأطـراف للتعاون والعمل.

إن إيجاد وسائل ربط هذه الأشكال المختلفة من المؤسسات، والترتيبات، والآليات، وبطرق تتجنب المركزية، وتشجيع المرونة والابتكار، يعتبر شيئا محوريا لتشييد نظام ليبرالى.

وإن تأكيــد عادات التعــاون والتوقعات المتوازنة، ينتج نظاما مســتقر تماما فى عقول وتحركات الأفراد ـ الأفراد الذين يســتطيعون الاستفادة من كونهم واعين للمعرفة وللعمل مع الآخرين خدمة للأهداف المشتركة.

ويتحقق أفضل طريق لإيجاد نظام ليبرالى دولى فى عصر المعلومات، من ربط اكبر كم من الأفراد والمؤسسات معا فى شبكات، تكون معا شبكة تعاون عالمية. وتحتاج المؤسسات التى أنشئت بناء على معاهدات، إلى عيون وآذان يمكن توفيرها من شبكات إدارة المشاكل التى تضم مسئولين وطنيين، وهذه الشبكات تستطيع بدورها أن تستفيد من إيجاد نقطة أو أكثر من نقاط التقاء مركزية تقوم بوظيفة السكرتارية. وتستطيع شبكات التعاون، والمنظمات غير الحكومية، أن تقيم فيما بينها علاقة اتصال. ويمكن لنظام الشبكات أن يوجد تعاونا عالميا نحن فى حاجة إليه، بينما نحافظ على حريتنا الوطنية التى نريدها.

دور القوة :

فى جوهر كل من الحرية والقانون، ضرورة أن تسندهما القوة. وهذا هو السبب فى أن الدولة فى الداخل تحتفظ بقوات عسكرية وشرطة. ومثل هذه الآليات التنفيذية ليست موجودة بالطبع على المستوى الدولى.

ولابد لاستراتيجية أمن قومى مخصصة لصياغة عالم من الحرية فى ظل القانون، أن تضع فى الاعتبار ضرورات وأخطار استخدام القوة داخل دول لحماية الحرية، وتدعيم حكم القانون فيما بينها، لضمان عدم إمكان قيام بعض الدول بتدمير حرية الكل.

وهذا الجزء من التقرير يطرح مقترحات محددة حول بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بالمبدأ العسكرى، بما فى ذلك دور أمريكا العالمى، والردع، واستخدام القوة. ولا يقدم سياسة دفاعية شاملة. فالسياسة الشاملة تتضمن بالتفصيل، كيف يمكن لأمريكا أن تستمر فى الاستجابة لالتزامات التحالف، وتحديد عدد النزاعات التى يجب على القوة العسكرية أن تكون مستعدة للقتال فيها فى وقت واحد. واستطلاع كيفية المحافظة على التوازن بين ضرورات التحول، وأهمية الإبقاء على قدراتنا، لتنفيذ المهام التقليدية، ومواجهة تحديات تدبير أسباب هذه الأدوار، وعموما فإن التوصيات تمثل جهدا جادا لدفع التفكير فى بعض المشاكل الأساسية المثيرة للجدل، المتعلقة باستراتيجية أمن قومى.

الغلبة العسكرية :

إن استراتيجية حكومة بوش لعام ٢٠٠٢، ـ استراتيجية الأمن القومى الجديدة للولايات المتحدة ـ تقرر ضرورة أن تمنع الولايات المتحدة ظهور قوى منافسة. وهذا شئ فى غير محله، فهو يرفع الأولوية إلى مستوى مبدأ يؤدى إلى إثارة الكراهية، والنفور، والغضب من جانب الآخرين.

كما أن هذه الاســـتراتيجية قد أساءت فهم الاحتياجات الاستراتيجية لعصرنا الحالى، التـــى لا تنظر إلى القوة وحدها، ولكـــن إلى الأهداف التى توضع القوة فى خدمتها، وعلى ســـبيل المثال، فإن أوروبا المزدهـــرة، والقوية، والديمقراطية، تختلـــف اختلافا كبيرا عن دكتاتورية مزدهرة، وقوية، ومعادية. أى أن الاســـتراتيجية تزيد من القوة الأمريكية لا أن تسبب تآكلها.

ويجب أن تعمل الولايات المتحدة على المحافظة على الغلبة العســـكرية للديموقراطيات الليبرالية، وتشـــجيع تنمية القدرات العســـكرية للديموقراطيـــات بطريقة تعتبر ضرورية تتســـجم مع مصالح أمنها القومى. ويعتبر تفوق الديموقراطيـــات الليبرالية ضروريا لمنع العودة إلى التنافس الأمنى للقوى الكبرى، بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب، وبين تجمع دول الاستبداد، من جانب آخر، وهو التنافس الذى كان قد أدى إلى حربين عالميتين، وحرب باردة. بالإضافة إلى أن هذه الهيمنة أو الغلبة العســـكرية، ستســـمح لنا بالعمل مع حلفائنا، لإقامة الجوانب الأمنية لنظام يقوم على قواعد التعاون. وهو جهد يجب أن يشمل ضمانات لأصدقائنا بأنهم ســـيظلون أحـــرارا، وأننا ملتزمون بمنع العـــدوان، أو المطالبة بتعديل المعاهدات، وإبقاء خطوط الاتصال مفتوحة.

وتتطلـــب المحافظة على ميزان القوى لصالح الديموقراطيات الليبرالية، إنفاقا دفاعيا أمريكيا مســـتمرا على مستوى عال، مع إسهامات ثابتة من حلفائنا. فإن للدول الأوروبية وكندا أكثر من ١٠٠ ألف جندى منتشـــرين خارج بلادهم، بمن فيهم قوات مساندة للمهام التى تقودها الولايات المتحدة، فى البلقان، والكونغو وأفغانستان، والعراق. أضف إلى هذا كثيرا من الالتزامات العســـكرية الأمريكيـــة الراهنة - مثل الحروب القتالية ضد المتمردين فى العراق وأفغانســـتان، والاستعداد للقيام بأعمال ضد جماعات إرهابية، وردع العدوان فى شبه الجزيرة الكورية، وأداء مهمة تحقيق الاستقرار فى البلقان، والاستعداد لعمليات عســـكرية فى إيـــران، وتايوان، والعمل مع القوات العســـكرية للحلفاء والشـــركاء، والعبء العسكرى لدعم ثبات نظام ليبرالى.

الـــردع :

الردع هو وســـيلتنا، ويعتقد كثيـــر من المخططين الدفاعيين، أن الـــردع قد ولى زمانه فى مواجهة إرهابيين مســـتعدين للتضحية بحياتهم فى ســـبيل قضية ما. وعلى أية حال فإن تطوير رؤية متطورة تعتبر أداة لا غنى عنها فى مكافحة انتشـــار الأسلحة، ومواجهة محتملة بين قـــوى نووية ومنظمات إرهابية. وتحديدا ينبغـــى تغيير موقف ومبدأ أمريكا النووى من ثلاثة جوانب.

أولا : شهدت السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا فى التكنولوجيا، بما يسمح للولايات المتحدة، بأن تتعرف على بصمات الأصابع على كل المواد النووية، وهو مايسمح لها بتحديد مصدرها. ويجب أن تعلن الولايات المتحدة - ويفضل أن يكون ذلك مع حلفائها - أننا سوف نحمل مصدر المواد النووية المسئولية، فى حالة وقوع أى عمل إرهابى نووى.

ثانيا : يجب أن تؤكد الولايات المتحدة أن وسائل ردعنا مازالت جديرة بالاعتماد عليها. وهذا يعنى إقامتها لتناسب الخصائص الثقافية لكل خصم، ويجب ألا نفترض أن كوريا الشمالية سوف تتصرف بالضبط مثلما كان يفعل الاتحاد السوفيتى. وهو ما يعنى أيضا الاحتفاظ بترسانة نووية آمنة ومرنة. وعموما يجب أن تبدى الولايات المتحدة عناية وحذرا بالغين من أجل ألا يحدث شىء، سوف يؤدى إلى تآكل المعيار العالمى لعدم استخدام السلاح النووى. ولابد أن تتخذ أمريكا خطوات محددة لتقليل دور الأسلحة النووية فى الاستراتيجية الأمريكية، وسوف تناقش هذه النقطة فى جزء لاحق، وهو الذى يتعلق بمكافحة الانتشار.

وأخيرا، يجب أن نعمل مع حلفائنا ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للحصول على وسائل لتحديد شكل الردع ضد التصرف المحتمل والمتعمد، أو غير المتعمد، لوصول أسلحة نووية لإرهابيين. وقد شهد الردع إجراءات ناجحة من الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة باعتبار الردع أداة منع، أكثر منها أداة عقاب، إذا ما استخدمت مرة اخرى إلى المدى الممكن.

استخدام القوة وقائيا واستباقيا :

يعتبر الاستخدام الوقائى للقوة ضد إرهابيين، أداة ضرورية فى مكافحة شبكات الإرهاب العالمية. ولا يمكن أن يكون الردع مجديا مع الإرهابيين الانتحاريين، أو اللجوء إلى الاعتقالات أو توقيع عقوبات، كما أن الاعتقال الوقائى ليس دائما خيارا، لصعوبة الوصول إلى المشتبه فيهم. وفى مثل هذه الأحوال، قد يكون مفيدا استخدام قوات العمليات الخاصة، والطائرات بدون طيار، وغيرها من الاجراءات السرية، وذلك لتحييد التهديد.

ويأتى الاستخدام الوقائى للقوة، محملا بنفقات ومخاطر فادحة : فقد تكون المعلومات التى تتخذ المخاطرة على أساسها غير دقيقة، ويمكن أن يسفر العمل العسكرى عن موت أبرياء، وأى خطأ يمكن أن يكون له عواقب سياسية ودبلوماسية ضارة، كما أن الطبيعة غير القانونية للقوة الوقائية تثير قلقا دوليا قانونيا حول ضمان السلامة، ثم إن سياسة الوقائية يمكن أن تستخدم لتبرير إجراء غير مشروع من جانب دول أخرى.

وعلى هذا، يجب ألا يكون الاســتخدام الوقائى للقوة، بطريقة عشوائية أو أن يكون هو الخيــار الأول. ولابد أن تضع عليه الولايــات المتحدة رقابة داخلية قوية، لضمان أن تكون الحقائق واضحة أمام صناع القرار السياســى، وأن يكون أى إجراء يتخذ مناسبا. ويجب كذلك ان نعمل بنشــاط مع الديموقراطيات الليبرالية، لإقامة مجموعة من القواعد المتفق عليها، حول اســتخدام القوة ضد الإرهابيين. وسوف تساعد هذه الخطوات على ضمان أن يبقى استخدام القوة ضد إرهابيين أداة فعالة وقابلة للتطبيق.

القوة الوقائية ضد الدول :

إن الاســتخدام الوقائــى للقوة ضد دول، أكثر صعوبة من اســتخدامها ضد منظمات إرهابية. فالمنطق هنا أضعف، لأن الدول لها عنوان معروف، بحيث يمكن تهديدها بالانتقام منها. أكثر من ذلك فالمخاطر عموما أكبر، بما فى ذلك تكلفة التعامل مع ما سيعقب هذه الضربــة، واحتمال أن يؤدى الإجراء العســكرى إلى انهيار الدولة وانتقال أســلحة الدمار الشــامل إلى منظمات إرهابية، فى جو الفضى الذى يعقب ذلك. وهناك اعتبارات أخرى تحبذ الإبقاء على هذا الخيار للإجراء الوقائى. أولها عدم إمكان الثقة بدول لديها قدرات تطوير أســلحة نووية وبيولوجية قادرة على أن تتســبب فى دمار شامل. ثانيا أن التهديد بالضربات الوقائية قد يساعد على ردع دولة يحتمل أن تكون مهيأة لتملك هذه القدرات، من متابعة الاســتحواذ على قدرات خطيرة، أو أن تدفع بها إلى مائدة المفاوضات، مثلما حــدث مع كوريا الشــمالية عــام ١٩٩٤. ثالثا قد يكون من الصعــب رصد بعض عناصر النيات الخطيرة، مثل نقل أسلحة نووية من دولة إلى منظمات إرهابية. وفى حالة دول لها علاقات مع إرهابيين. فإن امتلاك أســلحة نووية من جانب دولة، قد يكون علامة تحذير واضحة أمامنا.

إن الاستخدام الوقائى للقوة ضد دول يجب عدم استبعاده، لكن ينبغى مراعاة الشروط التالية قبل التفكير فيه :

١ - يجب أن يكون هو الخيار الأخير.

٢ - ينبغى أن تكون لدنيا الثقة الكاملة بمعلومات مخابراتنا، وفى احتمالات النجاح.

٣ - لابد أن نكون مستعدين للتعامل بكفاءة مع ما بعد استخدام القوة.

٤ - يجــب أن نحصل على موافقة من مجلس الأمن، أو على الأقل من جهة أخرى، تتمتع بأكبر تمثيل دولى مثل حلف الأطلنطى.

التهديدات والتحديات الكبرى

إن متابعة أمريكا لقضية الحرية فى ظل القانون فى العالم، سوف تعيد التأكيد للأصدقاء وللأطراف المحايدة، بأن القوة الأمريكية تخدم المصالح العامة لجميع الدول الحرة، مثلما تخدم المصالح الوطنية للولايات المتحدة. وهذا يعطى الإجراء الأمريكى شرعيته، ويمكن الولايات المتحدة من التعامل بفعالية مع الأخطار الراهنة. وسوف يركز الجزء الثانى من هذا التقرير على تقييم كيف تلعب هذه الاستراتيجية دورها على ضوء التهديدات والتحديات الكبرى، التى تواجه الولايات المتحدة اليوم فى عالم أوسع نطاقا يشمل : انهيار النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط، ووجود شبكات إرهاب عالمية، وانتشار وانتقال أسلحة نووية لأيدى آخرين، وبروز الصين، والنظام الإقليمى فى آسيا، والأوبئة العالمية، والطاقة، والحاجة لبنية أساسية حمائية داخل الولايات المتحدة وحولها.

الشرق الأوسط

أصبحت التهديدات الصادرة من الشرق الأوسط لا تعد ولا تحصى. وأكبرها الانهيار التام للنظام الإقليمى : وقبل الحرب فى لبنان فى صيف عام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، كانت أكثر الأسباب التى يحملها هذا السيناريو تبدو على هذا النحو :

١ - انفجار حرب أهلية واسعة النطاق فى العراق، تجر إليها دولا مجاورة، وتشعل نزاعا سنيا - شيعيا واسعا فى المنطقة.

٢ - صعود قومية متشددة وتوسعية فى إيران، تؤدى إلى تنافس أمنى مكثف مع دول عربية أو مع إسرائيل.

٣ - تصرفات من حماس تقود إلى حرب شاملة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

والآن فإن هذه القائمة لابد أن تشمل احتمال تجدد الحرب بالوكالة بين إسرائيل وإيران فى جنوب لبنان، ويقوم فيها حزب الله بالتصرف وفق قرار غير مستقل استقلالا كاملا، قد يؤدى إلى اشتباك واسع النطاق بين إسرائيل من جانب، وبين إيران وسوريا من جانب آخر، بينما لبنان محشورة بين الجانبين.

إن المزيج الذى يجمع بين البترول، والدين، والعرقية، والمظالم التاريخية، والأطراف النشيطة التى ليست دولة، والأسلحة النووية، ومصالح القوى الكبرى فى هذه المنطقة المضطربة، كل ذلك يجعل الشرق الأوسط منطقة تنافس البلقان فى نهاية القرن الماضى فى قابليتها للتفجر. وينبغى أن يحتل أقصى أولوياتنا، منع هذه المنطقة التى كانت مهد الحضارات من إن تصبح مهد الصدام العالمى. وبخلاف مهمة إخماد النيران، فإن الهدف الاستراتيجى طويل الأجل للولايات المتحدة، يجب أن يكون إقامة نظام للحرية فى ظل القانون داخل الدول، وفى العلاقة فيما بينها - وهذا يعنى إيجاد منطقة حرة مستقرة، يسودها السلام ويستطيع فيها الإسرائيليون، والعرب، والإيرانيون، أن يعيشوا فى رخاء وازدهار. ويجب أن نهدف إلى تقوية كل من يكون همهم داخل كل دولة هو رفاهية الشعب، والمساعدة على إقامة نظام حكم، حسب مقولة ماديسون «الطموح وجد ليواجه الطموح»، بمعنى العمل على إضعاف الطغيان والتمكين للشعب، وللحكومة المسئولة التى تراعى الحقوق.

وإن تحقيــق هذا الهدف، يحتاج إلى الحل القائم على دولتين : إســـرائيل وفلســـطين، والذى ســـيكون حجر الأساس لتسوية سلمية فى الشرق الأوسط، تسمح بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وإيجاد مشاركة أمنية جديدة، وبناء مؤسسى إقليمى.

إيجاد حل : الدولتين فى إسرائيل وفلسطين

يجب أن يتضمن أى حل طويل المدى فى الشرق الأوسط، حلا شاملا لدولتين إسرائيل وفلسـطين، يقوم على حدود متفق عتليها بين الجانبين، وتسـوية للمشـاكل المسـتعصية مثل حق العودة للاجئين الفلسـطينيين، ووضع القدس. كما تسـمح أى تسوية إسرائيلية فلسـطينية بإبرام اتفاقات سـلام أوسـع نطاقا، بين إسـرائيل ودول أخرى فى المنطقة، وإيجاد أسـس قيـام نظام إقليمى مسـتقر قابل للبقـاء، يتيح للحكومـات التركيز على رفاهية شـعوبها ويحثها عليه. وأن تمكن التسوية الواسعة قوى إقليمية أخرى مثل مصر، والسـعودية، من الإسهام فى تحسين معيشة الفلسـطينيين. وبصورة عامة، فإن استمرار العنف بين إسرائيل والفلسـطينيين، يستخدم فى أرجاء الشرق الأوسط وغيره من العالم الإسـلامى، فى إحباط أى نقاش حـول القضايا الداخلية، مثل حريـة الأفراد، وحقوق الإنسـان، والتنمية الاقتصادية، والاطلاع على المعلومات، والتعليم، والمحاسـبة الشاملة للحكومـة. وكلها ضرورية لوضع الحكومة تحت الرقابة البرلمانية. وإن الحكومات القمعية فى المنطقة تثير المشـاعر المضادة لإسرائيل لإبعاد الأنظار عن سجلها فى الداخل، وتركز جماعـات ليسـت لهـا صفـة الدولـة، مثـل حـزب الله على إسرائيل كعدو مشترك، وتعمل القوى القومية، والدينية، والعرقية، فى هذا المناخ على دفع مجتمعاتها نحو استبعاد إقامة حكومة تعددية، تخضع للمحاسـبة، أو احترام الحقوق اللازمة لإيجاد مجتمعات مستقرة وناجحة على المدى البعيد. كما يعتبر النزاع الإسرائيلى الفلسطينى، رمزا ملموسا لإهدار الكرامة والقمع للمسـلمين، يسـهل اسـتغلاله من جماعات ارهابية خطيرة، ومن الميديا المثيرة للمشاعر.

يجـب علـى الولايات المتحدة أن تأخذ المبادرة فى بذل كل جهد ممكن لإنجاز تسـوية سلام، أو أن تحذو حذو العبارات التى قالتها حكومة كلينتون «علينا أن نحاول».

واننا فى الوقت الحاضر فقدنا دورنا التقليدى كوسيط نزيه بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد نظر الكثيرون فى أنحاء العالم فى أثناء المفاوضات التى أدت إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ فى أغسـطس ٢٠٠٦، نظروا إلى أمريكا، على أنها تمثل إسرائيل، وأن فرنسا تقف بجانب حكومة لبنـان، وتمثل مصالح العرب. بينما يلزم لمصداقية الولايات المتحدة،

وقوفها إلى جانب الحرية فى ظل القانون فى أنحاء العالم، ان ينظر إليها باعتبارها مهتمة بحقوق المسلمين، مثل اهتمامها بأى شعوب أخرى. وهذا لا يعنى فرض تسوية سلمية على إسرائيل، حتى ولو كان ذلك ممكنا، لكنه يعنى العمل المكثف والمتصل لحمل الأطراف، على الجلوس إلى مائدة التفاوض، ولصياغة اتفاق أو سلسلة اتفاقات بينهم.

ينبغى على الولايات المتحدة العمل مع الاتحاد الأوروبى فى هذه المساعى فى أى وقت وبأى كيفية كانت. ويمكن بعملهما معا، أن ينسبا لنفسيهما مصداقية أكبر لاتخاذ المواقف. أكثــر من ذلك فإذا تكونت بينهما جبهة موحدة، فســيكون لهما دور أكبر فى المنطقة، من خلال توحيد القوة العسكرية والمدنية. كما أن التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا، سوف يحبط جهود الأطراف الســيئة فى المنطقة، لشــق الصف بين السياسيين والرأى العام فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، حول المشــاكل الإقليمية، وكذلك إحباط التقدم بشأن المشاكل الرئيسية الراهنة.

ويجب على الولايات المتحدة أن تشــرك السعودية بشكل مباشر، بأن تبنى فوق مبادرة الســلام الســعودية، التى كان الملك عبد الله قد طرحها فى الأردن عــام ٢٠٠٢. وتقترح هذه الخطة أن يقيم العالم العربى علاقات طبيعية مع اســرائيل، والاعتراف بأن النزاع العربى الإســرائيلى ينتهى، فى مقابل انسحاب إســرائيل من الأراضى المحتلة، واعتراف إســرائيل بدولة فلسطينيية مســتقلة، عاصمتها القدس الشــرقية، وحلا عادلا للاجئين الفلسطينيين.

المشاركة الأمنيــة :

إن انعدام الأمن بشــكل مستمر هو عنصر رئيســى محفز لعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط، خاصة لإسرائيل، والفلسطينيين، وإيران. وإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى اللذيــن عملا معا من خلال حلف الأطلنطى، من أجــل ضم كندا وتركيا، ينبغى أن يقوما باســتطلاع وســائل مبتكرة لدفع المزيد من الأمن عبر المنطقــة، ويمكن للأنواع المختلفة من المشــاركة الأمنية، أن تكون جزءا مهما من المعادلة.. وتطرح كجزء من تســوية أوسع للمشاكل القائمة.

تتمتع الولايات المتحدة بالفعل بتحالف وثيق، لكن غير رسمى مع إسرائيل. وليس لعضوية إسـرائيل فى حلف الأطلنطى وسـائل عملية، تعمق هذه الروابط، لكن حلف الأطلنطى، يمكن أن يعرض على إسرائيل مشاركة أمنية، كجزء من أى تسوية سلام إسرائيلية نهائية مع الفلسـطينيين، واحتمالا أيضا مع سـوريا. ويمكن لمثل هذة المشـاركة أن تشمل عددا من الفوائد التى تعطى إسـرائيل ارتياحا إضافيا مع هذه التسوية، بما فى ذلك الاستفادة من التكنولوجيا الحساسـة، ومن معلومات المخابرات، والتدريبات المشـتركة، والنشاطات المشتركة للأعضاء، والمشاركة فى بعض عمليات صناعة القرار فى حلف الأطلنطى.

الفلسطينييـون :

يمكـن أن يقدم حلف الأطلنطى للفلسـطينيين، بعض الفوائد المهمـة فى إطار اتفاق فلسطينى مع إسرائيل. ومادامت أى دولة فلسطينية، لن تكون لديها قوة عسكرية أساسية، فإن حلف الأطلنطى يمكنه أن يوفر تدريبات على أعمال الشرطة، وتنفيذ القانون، وبعض مستويات المشاركة فى المخابرات، فيما يتعلق بالمصالح الفلسطينية خارج الشرق الأوسط، والاشتراك فى تدريبات مشتركة هناك احتياج لها.

بالإضافة إلى ذلك، يسـتطيع حلـف الأطلنطى أن يعرض على الجانبين أشـكالا من المشـاركة الميدانية التى تبنى الثقة. وعلى سـبيل المثال، يمكن لحلف الأطلنطى أن يراقب البنود المتعلقة بالأمن فى الاتفاق بشرط موافقة الجانبين كذلك، على مستويات للمحاسبة، ووسائل حل المنازعات.

ويمكن لحلف الأطلنطى أيضا، تنسـيق عمل آليات أمنية ثلاثية، مثل مراكز للعمليات المشتركة، ودوريات مشتركة. وفى النهاية، يمكنه أن يتابع آليات حل المنازعات، مثل مجموعة المراقبة بين إسـرائيل ولبنان، وهو الترتيب الذى تم فى أثناء فترة أواخر التسعينيات، لمنع تصعيد مستوى العنف.

إيـران :

سـوف تلعب العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران دورا رئيسـيا فى تشـكيل مستقبل الشـرق الأوسـط، وتقليص أو زيادة احتمالات أى نزاع إقليمى آخر، سوف يلحق أضرارا

بالغـــة بجميع الأطراف. ويجب أن تتفـــاوض أمريكا مع إيران، وتعتـــرف بأن من مصلحة الدولتين التوصل إلى اتفاق يسمح بتعايش سلمى، وحماية المصالح الحيوية لكل منهما. ومن جانبنا يجب أن يتطلب أى اتفاق من إيران أن تكون دولة مجردة من الأسلحة النووية.

وبينما علينا أن نعترف بالمحدودية الشديدة للفائدة من استخدام الخيارات العسكرية، فلابد علينا أن نكون مستعدين للإقدام على مجازفة رئيسية لتحقيق هذا الهدف. وعلينا كذلك أن نكون مســـتعدين لاتخاذ خطوات معقولة لبناء بيئة تشـــعر فيها إيران بأنها آمنة بدون أسلحة نووية.

وبالنظر إلى أن ســـلوك إيران مدفوع، أو تشـــكل من الشـــعور بافتقاد الأمان، فيجب على الولايات المتحدة أن تكون مســـتعدة لكى تعرض على إيران تأكيدات من شأنها تهدئة مخاوفها المشـــروعة. وقد تتضمن هذه التأكيدات تأكيدا أمنيا سلبيا فى صوره وعد بعدم مهاجمة إيران، إلا فى حالة الرد على إجراء عسكرى إيرانى، أو دعم إيرانى مباشر لهجوم إرهابـــى ضد الولايات المتحدة، أو أوروبا، أو إســـرائيل. وهذا العرض يكون معلقا بالتزام إيرانى، بعدم متابعة جهود امتلاك أسلحة نووية، وباستعداد إيرانى بالسماح بتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من هذا الالتزام، ويحتمل أن يشـــمل ذلك أيضا تعهدا إيرانيا بعدم تطوير تخصيب اليورانيوم، أو إعادة تنشـــيط هـــذه العملية فى مقابل تدبير المواد النووية القابلة للانشطار من مصدر خارجى.

إن تأكيدات الأمن الســـلبية، ســـتجعل من الصعب على الحكومـــة الإيرانية، أن تخمد المعارضة الداخلية باسم الوحدة الوطنية ضد تهديد أجنبى، وهذه الفائدة الإيجابية يمكن تعزيزها أكثر من ذلك، لو أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى رسما طريقا واضحا نحو تطبيع العلاقات، ونفوذا دوليا أكبر، من أجل إيران خالية من الأسلحة النووية. ومثل هذا الإجـــراء يمكن أن يمثل خطوة فعالة ومضـــادة للرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، الذى يلعب لعبة تقليدية بتركيز كل الانتباه على الصهاينة، ومؤيديهم الأمريكان، وتصوير نفسه على أنه المدافع عن الشعب الإيرانى، والعالم الإسلامى ككل ضد المعتدين الأجانب.

إن مـــد يد الصداقة يعتبر نوعا مهما من تقـــديم الجزرة، وعموما يجب على الولايات المتحـــدة أن توضح بمعايير لا لبس فيها، عواقب التنافس النووى، وأن تركز على التكاليف

الباهظة، والمخاطر العالية للعبة حافة الهاوية، والتى ستكون جسيمة للغاية بالنسبة لإيران. وعلى روسـيا دور مهم تلعبه فى إقناع الإيرانيين بأن مصالحهم ليسـت فى متابعة تطوير أسلحة نووية.

بناء مؤسسات ذات مصداقية :

إن الحرية فى ظل القانون داخل الدول، يجب أن يصحبها إطار يؤسس للحرية فى ظل القانون فيما بينها بوضع قواعد واضحة، وتوقعات حول سـلوكها، والتأكد من أن هجوما عسـكريا يمكن أن يشعل بسـرعة ردا من أطراف متعددة. ويخبرنا تاريخ أوروبا منذ عام ١٩٤٥ أن المؤسسـات يمكنهـا أن تلعب دورا بناء فى بناء إطار للتعاون، وتوجيه المشـاعر القوميـة فى اتجاه إيجابـى، ودعم التحرر والتنمية الاقتصادية. وحتى الآن فإن الشـرق الأوسط يعتبر واحدا من أقل المناطق أخذا بالنظم المؤسسية فى العالم.

وإن كلا من جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجى، هما مؤسستان ضعيفتان، ولا تعبر اى منهما عن كافة دول المنطقة.

ويجب أن تشـجع الولايات المتحدة عملية متصلة للبناء المؤسسـى فى المنطقة، تبنى علـى التعاون من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، التى أعقبت مؤتمر مدريد للسـلام عام ١٩٩١، ومؤتمرات القمة الاقتصادية التى عقدت فى الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة، والدوحة، والتى سعت من أجل بناء اقتصاد القطاع الخاص، وعلاقات الأعمال. وتتراوح العلاقات فى المنطقة ما بين الضعف الشديد إلى انعدام الوجود، ولهذا فإن تنمية الشبكات الإقليمية غير الرسمية، يجب أن تسبق إنشاء المؤسسات الرسمية. وقد طرحت عدة أفكار عن مؤسسات إقليمية أوسع مدى، وينبغى دراستها.

إحدى الأفكار هى إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط، على غرار منظمة الأمـن والتعاون فى أوروبا، وهى التى كانت قد تطلبت أن تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام بالحـد الأدنى فى معاملة شـعوبها. وكان كثير من الخبراء قد رفضـوا هذه الالتزامات بوصفها غير قوية بما فيه الكفاية، لكن مع الوقت بدأ الأفراد العاديون فى أوروبا الشرقية، يضعون حكوماتهم تحت المحاسبة، بمساعدة منظمات المجتمع المدنى حديثة التكوين، مثل

منظمة هلسنكى للمراقبة، ويحتاج الأمر تحركا مماثلا فى الشرق الأوسط إلى أن تقدم جميع الدول الأعضاء تعهدات أمنية متبادلة، مع التزامات بشأن الحد الأدنى من معايير احترام حقوق الإنسان، وإيجاد آلية مراقبة إقليمية. ويجب أن يكون هناك ارتباط بين هذا المؤتمر فى الشرق الأوسط، وبين منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، كمنظمة شقيقة، بما يسمح للمسئولين الحكوميين وجماعات المواطنين للمراقبة، بالمشاركة مع بعضهم البعض، فى تبادل الخبرات، وعرض المساعدة والدعم. وتستطيع هذه المنظمة أن تساعد فى إضافة المزيد من إجراءات المحاسبة فى السياسات الداخلية فى دول الشرق الأوسط.

والاحتمال الثانى هو إنشاء مجلس أمن خليجى، يضم إيران، وجميع الدول العربية الخليجية، وأعضاء دائمين فى مجلس الأمن. وهذه المؤسسة يمكنها أن توفر إطارا لتقديم الضمانات الأمنية، وتزويد دول الخليج بنوع من المنتدى، يلزم إيران باحترام التزاماتها بشأن الانتشار النووى، وإعطاء إيران وغيرها من الدول فرصة ليكون لها دور إيجابى، وليس قسرى فى المنطقة.

وعلى المدى البعيد يجب على الولايات المتحدة وشركائنا السعى من أجل وسيلة لإنشاء منظمة أمنية إقليمية، تضم إيران وإسرائيل. لكن هذا الاحتمال يحتاج إذابة الثلوج من على العلاقة بين هاتين الدولتين. وهو هدف يستحق المجاهدة من أجله.

استراتيجية جديدة للعراق :

الموقف فى العراق مراوغ ومتقلب، بحيث يصعب تقديم مقترحات، لن تتكيف معها الأحداث المتلاحقة بسرعة ميدانيا، وعموما فإن شبح الحرب الأهلية يحوم حول البلد، ويدلل كثير من المراقبين على أن الحرب الأهلية تدور الآن بالفعل. فى نفس الوقت تداخلت مع السياسات العراقية بصورة متزايدة، سياسات أوسع نطاقات المنطقة، وهو ما عكسته المظاهرات التى قادها مقتدى الصدر تأييدا لحزب الله فى صيف ٢٠٠٦، وتصاعد النفوذ الإيرانى فى العراق، وبروز قلق العرب السنة فى الخليج من هذا النفوذ.

وينبغى أن تسير الإستراتيجية الأمريكية فى جبهتين : الأولى ضرورة أن نجرى مناقشات صريحة مع الحكومة العراقية، ومع أكبر عدد من ممثلى الأطراف التى تقاتل فى العراق.

وتتحمل الولايات المتحدة مسـئولية أساسية عن الوضع الراهن فى العراق، بسبب فشلها فى فرض النظام بشكل مناسب بعد انتهاء المواجهات العسكرية الرئيسية، وبسبب إرتكاب مسـئولين أمريكيين أخطاء اسـتراتيجية خطيرة، مثل تفكيك الجهاز الإدارى للدولة من خلال اجتثاث البعثيين. لكن العراقيين أنفسـهم عليهم تحمل المسـئولية. ولقد استطاعت قوات التحالف أن تسـدد ضربة من أجل الحرية، بإسـقاطها نظام صدام حسين، ولكننا برهنا، على عدم قدرتنا، على إقامة النظام الضرورى للسـماح للعراقيين بالتمتع بالحرية فـى ظل حكومة ذات كفـاءة، ونظام قانونى، لا وجود فيه لاحتلال واسـع النطاق بقوات كبيرة. وفى النهاية، يبقى على العراقيين أنفسهم أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون اقامة مثل هذا النظام الآن أو بعد حرب أهلية.

وينبغى على الولايات المتحدة أن تعلن بوضوح، أننا لا نزال راغبين ومسـتعدين للقيام بأى شـئ ممكن، لإعادة بناء العراق، وتدريب ودعم حكومة مهيأة لليبرالية الديمقراطية، لكن ذلك لا ضمان لبقائه فى ظروف حرب أهلية شاملة. ويجب علينا بالتعاون مع الحكومة العراقية، أن نقيم سلسلة من الخطوات التى تسمح بإعادة انتشار القوات الأمريكية داخل العـراق، إلى أماكن يمكن أن تفيـد فى بناء نظام، وتجنب تورطها فـى نزع أهلى دموى. ويجـب علينا أن نبقى متأهبين للدفاع عن العراقيين ضد أى تهديدات خارجية، ولكننا لا نسـتطيع أن نحارب معارك العراقيين الداخلية، كما يجب ان نساعد على إجلاء المدنيين من مناطق الحرب السيئة، وأن نوفر حماية من نزوح موجات اللاجئين إلى الدول المجاورة والذى يسبب عدم الاستقرار.

والثانيـة لابد من تبنى اسـتراتيجية احتواء أى نزاعات تنشـب داخل العراق، حتى لا تتسرب إلى خارجه. فالعراق معرض لأن يصبح لبنانا ثانيا، ولكن على نطاق أوسع، نتيجة وجود العراق تحت رحمة حرب واسعة بين دول مجاورة.

ومثلما أشارت دراسة لدانييل بايمان وكنيث بولاك، فإن هذا الوضع يحمل معه مخاطر إشـعال أزمة لاجئين، وإرهاب، وتطرف، بين سـكان الدول المجـاورة، وتدخلات خارجية وإشعال حروب أهلية فى كل مكان.

ويجـب أن نعمل مع الاتحاد الأوروبى وروسـيا، للتوسـط بين القـوى الإقليمية، ولمنع انتشـار هذه التهديدات، التى تهدد المصالح الأمريكية، واسـتقرار النظام الدولى نفسه،

ويجــب أن يتضمن موقفنا مبدأ الحوافــز للدول الإقليمية للتصرف بمســئولية، وفرض جزاءات حقيقية على الدول التى تتســبب فى اســتفحال أزمة العــراق. ولابد أيضا على المدى الطويل من التصرف من منطلق تصالحى وشــامل، فــى التعامل مع النزاعات التى تدفع نحو انهيار إقليمى.

مكافحة التطرف :

اتخــذت فى الســنوات الأخيرة خطــوات نحو إجــراء انتخابات فــى دول تتجه نحو الديموقراطية، تؤدى إلى تقوية جماعات متطرفة، وقد واجهت الولايات المتحدة مشــكلة مشــابهة فى الأربعينات والخمســينات، حينما شــعرنا بالقلق من انتشــار الشيوعية فى مجتمعــات أوروبا الغربية. وقد تصدت حكومات متتالية لهذا الخطر بدعم جهود التكامل الأوروبى، وبالتمييز بين الاشتراكيين والشيوعيين - وهو اعتراف أمر واقع بأن اليسار ليس كله حركة واحدة.

ونحن نحتاج إلى أن تكون لنا اليوم نظرة مماثلة. وأن نبذل كل جهد ممكن لفتح مجال أمام الجماعات الأصولية، التى تنبذ الإرهاب، وغيره من أشــكال العنف المدنى. وأن نؤكد أننا مستعدون للعمل مع الحكومات الإسلامية والحركات الاسلامية، بمن فيها الأصوليون، مادامت ترفض الإرهاب. وسوف يساعد العمل مع هذه الجماعات ودفعها نحو تأييد حكم القانون، والحكومة المسئولة، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية، على إثبات أن الحرية فى ظل القانون ليست مقصورة على أى ثقافة، أو عصر، أو منطقة بعينها. وأنها تظهر كذلك أن معاركنا الآن ليســت مع المسلمين، لكنها مع شــبكات الإرهاب العالمية، أيا كان نوعها. وســوف يساعد رســم هذا الخط الفاصل بوضوح على ايجاد حاجز حماية ضد التطرف الذى يمارس العنف، وكسب معركة القلوب والعقول.

شبكات الإرهاب العالمية

شـن تنظيم القاعدة سلسلة هجمات ضد الأمريكيين خلال التسعينيات، اكملها بأكثر هجماته ترويعا وإثارة فى الحادى عشـر من سـبتمبر ٢٠٠١. ومنذ ذلك الوقت نشـطت مجموعـات وخلايـا إرهابية مختلفة، مرتبطـة بالقاعدة، ونفذت هجمـات إرهابية فى الرياض، والدار البيضاء، واسطنبول، وممباسا، وبالى، وجاكارتا، والنجف، ومدريد، ولندن، ودهب، وغيرها. كما نشـطت جماعات إرهابية أخرى متصلة بالقاعدة، وهى مؤسسة من عناصر صغيرة من المتطرفين الإسـلاميين، الذين يعتقدون فى إحياء الخلافة الإسلامية للقرن الرابع عشر، وتطهير الإسلام من كافة التأثيرات العصرية، التى دخلت عليه، وإزالة النفوذ الأمريكى من معظم العالم.

وهى تمثل تهديدا متعدد الأبعاد، ينبع جزئيا من الشـرق الأوسط، وجزئيا من الغرب، خاصة من أوروبا الغربية ـ فالشـرق الأوسـط كان مصدر الأيدولوجية، لكن الغرب صار مصدر قوتها.

فقـد أثبتت الهجمات فـى أوروبا، بما فيها تلك التى أمكـن إحباطها، مثل التخطيط لتفجيـر طائرات نفاثة تغـادر مطار هيثرو فى صيف ٢٠٠٦، أنها من عمل خلايا إرهابية من أفراد نشأوا فى بريطانيا، وتمثل تهديدا متزايدا مستقلا عن القاعدة.

ومـن أكبر الأخطار التى تواجـه الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالخسـارة فى الأرواح وتدمير أسلوب حياتنا، الوصول المحتمل لتنظيم القاعدة إلى الأسلحة النووية. فهذا يشكل خطرا حقيقيا وفريدا فى التاريخ، فلأول مرة يملك طرف ليسـت له صفة الدولة وسـائل العنف الشامل، التى كانت حكرا على الدول الأقوى فى العالم.

والخطـر يلوح أيضـا فى التكوين المحتمل لمحور الحكومات الشـيعية مـن إيران إلى فلسطين، وهو ما يمكن أن يرعى الإرهاب ضد الغرب، ويسعى للمزيد من زعزعة استقرار الشرق الأوسط.

ومن بين أكبر مخاطر تطوير إيران برنامج التسلح النووى، أن تكون الحكومة الإيرانية أقل قابلية لردعها، عن تأييد جماعات إرهابية متطرفة، مثل حزب الله، ومن أن تسـعى للسيطرة فى المنطقة، وتغيير توازن القوى بين السنة والشيعة.

ومن المعروف أن حزب الله، لا يؤمن بنفس أيديولوجية تنظيم القاعدة، بل على العكس، فالاثنان كانا تقليديا عدوين لبعضهما، لكن حزب الله يمكن أن يشـكل فى يوم ما تهديدا إرهابيا كبيرا ضد أمريكا.

وكما أظهرت التجارب، فإن بناء اسـتراتيجية لمواجهة تهديد الإرهاب، يحتاج أولا إلى وضع التعريف الدقيق لطبيعة ومصدر الإرهاب.

فالمشكلة ليست الإرهاب فى حد ذاته. بل التكتيك الذى استخدمته جماعات مختلفة وعديدة فى العالم وعبر التاريخ. وقد عانت أمريكا ودول كثيرة أخرى من هجمات إرهابية فردية لوقت طويل، ومثل هذه الهجمات تعتبر خطرا واضحا، لكنها لا ترقى إلى مسـتوى تهديد وجود أمريكا أو غيرها.

كمـا أن هذا التهديد لا يعـد أيديولوجية لها خصوصية واحـدة، فالخلايا الإرهابية المختلفة، وحتى تلك المرتبطة بالقاعدة، أو التى تسـتوحى منهـا أفكارها، توجه ضربات فى أوقات مختلفة، ولأسـباب مختلفة. لكنها تشـترك مع بعضها البعض بشـكل متزايد فـى التكتيكات، والتدريب، وإمكان الوصول إلى الأسـلحة الفتاكة، والقدرة على الاتصال ببعضها فى أنحاء العالم.

وهذا لا يستبعد احتمال قيام جماعات أخرى ولها برامج عمل مختلفة، مثل جماعات العنـف المناهضة للعولمة، فـى أمريكا اللاتينية أو آسـيا، بتكويـن شـبكـات الإرهـاب الخاصـة بها.

وعلى هـذا يأتى التهديد للأمن القومى الأمريكى، من شـبكات إرهاب عالمية، تمزج ما بين اسـتخدام التكتيكات الإرهابية وبـين أيديولوجية عالمية. فإن تنظيما مثل القاعدة هو مزيج من التمرد المسـلح، ومن شبكة إجرامية عالمية، أى تمرد عالمى جوهره إجرامى. وهـؤلاء الإرهابيون مثلهم مثل المتمردين، يقتلون باسـم قضية سياسـية، ويسـتخدمون تكتيـك حرب العصابات، وفى الحقيقة فإن كثيرين من أعضاء هذه الشـبكات، هم أيضا أعضاء جماعات تمرد داخل بلادهم، مثل متمردى الشيشـان، أو الجماعة الإسلامية فى إندونيسيا. وفى نفس الوقت منهم من يعملون على مستوى لا مركزى ومتصلون ببعضهم، مثلما تفعل شبكات تهريب السلاح، وتهريب المخدرات، بحيث إنهم إذا هزموا فى مكانهم، فهم ينقلون عملياتهم بسـرعة إلى مكان آخر، مما يجعل من الصعب للغاية إنزال الهزيمة بهم مرة واحدة وللأبد.

وهناك تهديد آخر مرتبط بذلك، وعادة ما لايتم التركيز عليه وهو رد الفعل من جانب الإرهابيين الذى يمكن أن يؤدى إلى نتائج أكثر إشـاعة لعدم الاسـتقرار، من العنف ذاته - وكان أحد المراقبين قد وجد تشـابها بين الجماعات الفوضوية فى أواخر القرن التاسـع عشـر، وأوائل القرن العشـرين، فهى قتلت ألفى شخص فقط على مدى عدة عقود، لكن إحدى ضحاياهم، كان الأرشـيدوق فرانز فيرديناند، الذى أدى اغتياله إلى إشعال الحرب العالمية الأولى. ولذلك ليس ما يهم هو عدد الضحايا فقط، بل أيضا قدرة الإرهابيين على فرض الأجندة العالمية.

وهؤلاء الإرهابيون العالميون ليسوا محاربين، إلا فى عقولهم هم فقط. لذلك فإن شن حرب على الإرهاب وبالترويج الإعلامى لها، يحقق لهم هدفهم فى تصوير أنفسـهم على أنهم يناضلون فى معركة بين الخير والشر. وإن القبول بالشعارات التى يصف بها أعداؤنا أنفسـهم يضفى عليهم شرعية لا يسـتحقونها، ولنأخذ مثلا، وهو إطلاق مقتدى الصدر اسم جيش المهدى، على ميليشياه الخاصة.

إن اسـتراتيجية ذكية لمكافحة الإرهاب، سـوف تذكر الناس حـول العالم بأن القاعدة وغيرها من شـبكات الإرهاب العالمية، هى كيانات إجرامية يديرها أشـخاص لا يختلفون عن رجال العصابات. وقد يكونون مجرمين لهم قضية، لكنهم فى الأساس مجرمون - هم ومن يساعدونهم، فى القتل الجماعى للأبرياء.

ويجب أن نكون حذرين فىمسـاواة الإرهابيين بالأصوليين المسلمين أو حتى السلفيين. وتضم كل هذه التصنيفات كثيرين من المسلمين الذين لا يمارسون العنف، مثلهم مثل بعض الطوائف المنتمين إلى الأصولية المسيحية أو اليهودية، لكن الغالبية العظمى من الأصوليين المسيحيين أو اليهود ليسوا دعاة عنف. ومنذ الحادى عشر من سبتمبر سعت حكومة بوش لإقناع المسـلمين العاديـين المتدينين حول العالم، بأن أمريكا لا تسـعى لمعركة معهم. وأن أفضل طريق للبدء منه، هو إخراج الإسلام كدين من هذه المعادلة.

إن صياغـة عالم من الحرية فى ظـل القانون هو اسـتراتيجية طويلة الأجل، لإنزال الهزيمة بشـبكات الإرهاب العالمية، ونجعل من الصعب بالنسـبة لأصحاب الشكاوى ذات الخصوصية، والأيديولوجيات المتعصبة أن يمدوا لهم جذورا فى الأرض، وأن يتطوروا إلى ممارسة العنف العالمى. ومن أجل هذا الهدف، يجب علينا نحن والديموقراطيات الليبرالية فى أوروبا، أن نضمن أن ينظر المسـلمون إلى أنفسهم كشركاء مع مجتمعاتنا. ويأتى عقب

ذلك أن نكافح شبكات الإرهاب العالمية من خلال الجمع بين التكتيكات التى نستخدمها ضد شبكات الجريمة العالمية، وضد المتمردين، وهذا يعنى تطويرا استراتيجيا عالميا لمكافحة التمرد المسلح، ينبنى على قدرات لفرض تنفيذ القانون عالميا، وعلى الوسائل التقليدية لمكافحة التمرد.

وكما يخبرنا خبير فى مكافحة التمرد عن استراتيجية مكافحة الإرهاب، فإن الهدف يمكن ملاحقته بالنظر إليه، كسلسلة من الدوائر متحدة المركز. وفى مركز كل من هذه الدوائر، يقع المقاتلون الأساسيون النشيطون فى شبكات الإرهاب العالمية ـ وهؤلاء المقاتلون الذين ربما لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف فى العالم، وهم مستعدون للتضحية بحياتهم، من أجل التسلل داخل المجتمعات الغربية، وقتل أكبر عدد من الناس. وفى الدائرة الثانية مجموعة أكبر مستعدة لتنفيذ عمليات انتحارية فى الشرق الأوسط، أو ضد أهداف أمريكية مدنية، أو أهداف لأمريكا وحلفائها، مثلما حدث فى العراق، وأفغانستان، والمغرب، وأسبانيا، أو إندونيسيا. وحول هذه المجموعة توجد دائرة أكبر من المتعاطفين الذين يقدمون مساندة إيجابية للعمليات الإرهابية، بالتمويل. والدائرة التى تليها تضم أفرادا ينتقلون فى دول، متعاطفة مع الإرهابيين، دون تقديم دعم نشيط.

أما الدائرة التى توجد من حول كل هذه الدوائر، فتضم أفرادا غير متحيزين سياسيا، لكنهم يمكن أن يزودوا الإرهابيين بمعلومات مخابراتية، أو يزودونا نحن بهذه المعلومات، وهذا يعتمد على رد فعلهم اليومى للأحداث. وفى النهاية توجد الدائرة الخارجية، التى تضم أشخاصا متعاطفين حاليا مع أمريكا، أو مع الحكومات الحليفة لأمريكا، بدرجات مختلفة.

إن العنصر الرئيسى فى نجاح هذه الاستراتيجية، هو فى تحييد كثير من المقاتلين المتشددين بقدر الإمكان، وفى نفس الوقت تجريدهم من مؤيديهم فى الدوائر الخارجية. كما يجب تجنب إثارة عداء أشخاص متعاطفين فعليا مع الولايات المتحدة، عن طريق سياساتنا وأفعالنا، حتى ولو كان لها ما يبررها من زاوية حساباتها للأمور.

وبمعنى آخر عند اتخاذ قرار بشأن الموافقة من عدمه على استخدام القوة. وكذلك تنمية وتقوية عملية إيجاد عملاء للمخابرات، ومحققين، وشرطة، ومراقبين ماليين، وغيرهم من المسئولين الحكوميين الذين يعملون ميدانيا على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية.

وهذه الشـبكات هى التـى أنجزت أكبر انتصاراتنا ضد منظمـات الإرهاب، بتمكيننا مـن إحباط هجمات، واعتقال أعداد كبيرة مـن الإرهابيين. كما أن التركيز على ملاحقة الإرهابيين باعتبارهم مجرمين، سـوف يسـاعدنا على كسب معركة العقول والقلوب، لأن ذلك يعنى رفض النظرة إلى الإرهابيين على أنهم رجال مقاومة. ومن المهم الاسـتفادة من التكنولوجيـا الحديثة فـى رصد وملاحقة الحركات الإرهابية، والأموال والأسـلحة التى تحول إليها.

إن التركيز على تطبيق القانون لا يسـتبعد اسـتخدام القوة العسكرية، لكننا يجب أن نلجـأ إلى هذه الوسـيلة فقط، فى الحـالات التى يكون واضحا تماما فيها فشـل جهود تطبيق القانون، كما حدث فى أفغانسـتان بعد الحادى عشـر من سـبتمبر، أو التى يثبت فيهـا أن الفائـدة التى نجنيها من تدمير البنية الأساسـية للإرهابيـين، وقتل إرهابيين مطلوبين بعينهم مثل بن لادن، لا تسـاوى تكلفة استخدام القوة بشكل يمكن أن ينظر إليه باعتباره غير مشـروع فى نظر العالم الإسـلامى، لأن ذلك يحمـل احتمالات قتل أبرياء ووقوع خسائر.

إن المخابرات ذات الكفاءة هى مفتاح النجاح. وبدونها فإن جهودنا تصبح مشوشة، وبلا طائل، ومآلها الفشـل. ويجب أن تعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع وكالات المخابرات الأجنبية، وإقامة وتدريب منظمات مخابرات مسـتقلة ذاتيا، فـى دول صديقة، تنقصها حاليا القدرات المخابراتية المناسـبة. وهذه القدرات التـى يتـم بناؤهـا بتكويـن لا مركزى، هى أسهل وأكثر كفاءة من محاولة إدارة كل شىء من داخل الولايات المتحدة. وسوف يعنى ذلك ضمنا فى النهاية نقص السيطرة المباشرة.

وينبغى أن تمتد حركة شـبكات تطبيق القانون إلى أبعد من عمليات الاشتباه العادية، إلى دول تكون فيها الحكومة ضعيفة وفاسـدة. وأن نبنى شبكات قوية إقليمية وعالمية من مسئولى الحكومات فى جهود مكافحة الإرهاب. وسوف يساعد ذلك على تقديم كثير من الموارد، والتدريب، والمساعدة التقنية، والدعم المعنوى لعملاء ميدانيين من كازاخستان إلى كوالالمبور، يستطيعون الوصول إلى الإرهابيين وإيقافهم فى مختلف مراحل نشاطهم.

الدوائر الخارجية :

يتطلـب النجاح فى معركة كسـب العقول والقلوب فى النهايـة، أن نقدم رؤية إيجابية للمسـتقبل لمكافحة الرؤية التـى قدمها المتمردون. ويجب على هـذه الرؤية أن تظهر أن

الولايات المتحدة ملتزمة التزاما لا تحيد عنه بإنهاء محنة الفلسطينيين من خلال تسوية دائمة على أساس الدولتين، حسب ما شرحناه سابقا، ويجب أيضا أن تتضمن التعاون مع حلفائنا الأوروبيين، لإيجاد أفضل الوسائل لدمج الشباب المسلم غير الساخطين داخل مجتمعاتهم، والاستجابة للهموم الأوسع للمجتمعات الإسلامية حول العالم، بمن فيه المسلمون فى الولايات المتحدة.

وعادة توضع الجهود التى ترمى للتأثير على وجهات نظر الأفراد فى الدوائر الخارجية، تحت مسمى الدبلوماسية العامة. وحسب التعبير الذى استخدمته مجموعة العمل المختصة بالعداء لأمريكا Anti Americanism فإنه ينبغى على الولايات المتحدة، أن تفكر فى كل تصرفاتها من زاوية البائع أكثر من التصرف من زاوية العلاقات العامة. فبينما يحكم تصرف العلاقات العامة، أسلوب الاتصال عن طريق ذى اتجاه واحد لتشكيل الآراء، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، فإن تصرف البائع يتطلب تفهم نظرة المتلقى للرسالة، ورد فعل المتلقى للرسالة. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن أهداف البائع ينبغى أن تشمل تنوعا فى الجمهور المتلقى، كما يجب أن يحمل بائعونا الرسائل التى تستجيب للهموم الخاصة لكل جانب من الجمهور.

ولا تكفى الثقة بحسن نياتنا. بل لابد أن نحقق تقدما كبيرا فى تدريب أعداد كبيرة من العاملين فى السلك الدبلوماسى على التحدث بطلاقة، بالعربية، والفارسية، وغيرها من اللغات، اللازمة فى الصراع ضد شبكات الإرهاب.

وفى النهاية، يجب على الولايات المتحدة أن تنتهز الفرصة لتظهر للعائلات المسلمة أن مستقبلا اقتصاديا واجتماعيا مشرقا، هو أمر ممكن بالنسبة لهم، من خلال ارتباطات أعمق مع الاقتصاد العالمى والمجتمع الدولى.

إن دول الخليج تعمل لإنشاء جامعات على مستوى عالمى، وكذلك معاهد مهنية، لتخريج أجيال للمستقبل من الأطباء والمحامين، والمهندسين، والعلماء، فى العالم العربى. كما افتتحت السعودية أول جامعة خاصة، ويجب أن تعمل الولايات المتحدة مع هذه الحكومات لتطوير مؤسساتها، وتطوير المعرفة اللازمة لبناء اقتصاديات ومجتمعات أكثر تنوعا، توفر فرصا لبناء حياة ذات هدف ومعنى، وليس للتعصب والعنف.

انتشار وانتقال الأسلحة النووية

العالــم الآن فى بداية عصر جديد من الخطر النووى. ونظام منع الانتشــار فى حالة أزمة، فإيران تسعى لامتلاك القدرة على صنع أسلحة نووية، وكوريا الشمالية لديها ترسانة نووية صغيرة، والدول النووية أخفقت فى الوفاء بالتزاماتها حســب معاهدة منع الانتشار، والدول غير النووية تتساءل عن جدوى استمرار مشاركتها فى هذا النظام، ومعاهدة منع الانتشار ذاتها فى حالة تجاهل عقب فشل مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠٠٥.

وفى الفراغ الناتج عن هذه الأسباب، من الصعب تصور عالم خال من الأسلحة النووية لا تحذو فيه الدول غير النووية فى الشــرق الأوســط وآسيا حذو إيران وكوريا الشمالية، وتنضم إلى النادى النووى. ويجب ألا نخدع أنفســنا ونتصور أن العيش فى وســط حشد نووى سيكون متسما بالاستقرار، مثلما كانت الحياة فى أثناء الحرب الباردة. ومن المبالغة توقع نجاح التدمير المتبادل، وقد سبق أن اقترب العالم مرة على الأقل من الكارثة.

وطبقــا لما ذكره روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأســبق «نحــن محظوظون». ويجب ان نفترض أن مخاطر الخطأ فى الحســاب أكبر، فى مناطق يحدث فيها الانتشــار كالشرق الأوســط، وشــرق آســيا، حيث لا يعرف من الذى يتم ردعه من الحائزين على القدرات النوويــة، وأكثر من ذلك، لــم تكن الحرب الباردة تجربة نأمل فــى أن نحاكيها. فلم تكن لسباق التسلح الأمريكى السوفيتى، سابقة فى التاريخ، وكانت نصف أوروبا محتجزة خلف سلاح الردع السوفيتية، ومصير الحرية معلق على الميزان طوال جيلين.

وربما كانت أكبر أخطار عالم يحدث فيه الانتشــار النووى، هى ما يتضمنه من انهيار دولة مسلحة نوويا.

وهو ما يثير على الفور علامة استفهام حول من فى يده الوصاية على الأسلحة النووية لهذه الدولة. فإن جنرالا مغامرا قد يســعى للحصول على الثراء ببيع هذه الأســلحة فى السوق المفتوحة، أو أن جماعة إرهابية قد تستغل فرصة حدوث فوضى فتسرق سلاحا أو أكثر منها. وهذا الســيناريو أصبح جديرا بالتصديق فى وقت تزايد فيه استحواذ أنظمة استبدادية غير مستقرة على القنبلة.

وحتى بدون انهيار الدولة، فإن أسلحة الدمار الشامل أو المواد التى تنتجها يمكن أن تنتقل إلى إرهابيين. ومن المفيد التمييز بين الانتقال المتعمد، أو الغافل. ولدى أى نظام حكم متطرف أسباب عديدة لعدم انتقال المواد النووية عمدا إلى جماعات إرهابية، أو شن هجوم مباغت بأسلحة الدمار الشامل على الولايات المتحدة. وسوف يفقد هذا النظام السيطرة على الأسلحة، عند استخدامها، فليس هناك ضمان له بأن هذه الأسلحة لن ترتد عليه، كما أنه سوف يتعرض للمحاسبة إذا تم رصد عملية الانتقال. والمشكلة الكبرى هى فى الانتقال المتعمد للأسلحة النووية، أو المواد التى تصنع منها، إلى أطراف ليست دولا. وهناك ضمانات قليلة تلزم الأنظمة المسئولة باتخاذ كل خطوة لضمان سلامة برنامجها. وكما أظهرت قضية عبد القدير خان، أن هذا الأمر قد لا يحظى بالاهتمام الواجب، إذا كان النظام صديقا للولايات المتحدة.

بالرغم من أن خطر الدولة الفاشلة يلوح بقوة، فمازلنا نحتاج للاهتمام بالأنظمة المتطرفة التى تستخدم قوتها لخلق المتاعب، وكما ناقشنا هذا الجانب فى الجزء الخاص بالشرق الأوسط، فإن دولة مثل إيران يمكنها أن تهدد بقدراتها النووية، وذلك لردع أى رد فعل تجاه أى عدوان إقليمى قسرى أو محدود، تختار هى القيام به.

ولا يحل هذا التهديد بالتعامل مع دولة مارقة أو دولتين، بتصوير المشكلة باعتبارها تتعلق بدولة خيرة يمكن الثقة بها، لو أنها امتلكت سلاحا نوويا، أو دولة سيئة لا يمكن الثقة بها. وقد لاحظ مستشار الأمن القومى الأسبق برنت سكوكرفت «أننا بينما كنا نحاول التصدى لأخطار الانتشار النووى، بتقييم طبيعة النظم والحكومات، فإن مثل هذا الأسلوب، يخلق انقسامات بين دول العالم النووية، مع امتلاك كل منها قائمة بأسماء الأصدقاء الذين يوثق بهم لو امتلكوا التكنولوجيا النووية، والخصوم الذين يشكلون الأخطار الجسيمة. وبدلا من ذلك، يجب النظر إلى مشكلات محددة، فى الإطار الأشمل لانهيار معايير منع الانتشار، بما فى ذلك السياسات المستفزة من جانب الولايات المتحدة وقوى أخرى نووية.

وإيران بالطبع إحدى الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار، وقد تسعى لمنع إعادة التفاوض، فى حالة ما إذا كان ينبغى أن نسعى لنجمع كل الدول الأخرى حول اتفاق عادل. ويمكن فى إطار نظام يتم احياؤه لمنع الانتشار، أن نخلق ضغوطا أكثر على الأنظمة التى تواصل المتابعة غير المشروعة، لامتلاك قدرات لصنع السلاح النووى.

وقد يتضمن هذا بناء ائتلاف لعزل واحتواء هذه الدول ـ سياسـيا ودبلوماسيا ـ بهدف إحداث تغيير جوهرى فى سلوكها. وتعتبر إيران وكوريا الشمالية أكثر هذه الدول التى قد تحدث أزمات، رغم أن دولا أخرى قد تظهر فى المستقبل.

ومـع ذلك فإن تعديل المادة الرابعة من المعاهدة هـو فقط نصف الرواية. حيث تعتقد كثير من الدول غير النووية، أن الولايات المتحدة، ودولا نووية أخرى، لا تلتزم، بالالتزامات المقررة فى المادة الرابعة، والتى تتطلب جهودا تتسـم بحسنَ النية، لخفض اعتمادها على الأسلحة النووية.

وكانـت كثير من المعايير قد وضعـت فى مؤتمر مراجعة المعاهدة عـام ٢٠٠٠، والتى سـميت الخطوات الثلاث عشرة، لكى ترشد سياسـات هذه الدول، لكن الولايات المتحدة تجاهلت الكثير منها.

ويجـب على الولايات المتحـدة أن توضح نيتها للوفـاء بالجزءالخاص بها فى معاهدة منع الانتشـار، بالتصديق على معاهدة الحظر الشـامل على التجارب النووية، بالعمل مع روسـيا، بتعديل وضع الصواريخ النووية على الجانبين، بناء على معاهدة المواقع الهجومية الإسـتراتيجية مع روسـيا، والتحرك قدما نحو خفض أخر فى الترسـانات النووية على المستوى العالمى. وتعتبر آخر هذه الخطوات ذات أهمية كبيرة، لمنع الإرهابيين من الاستحواذ على أسـلحة نووية، لكن ذلك يحتاج جهدا خاصا من جانب الولايات المتحدة، مادام عدد من الدول التى تطبق برنامجا مدنيا غير عسـكرى، تعارض التخلص دوليا من اليورانيوم عالى التخصيـب. وبالنظر إلى الوضع النووى للولايات المتحدة، وبينما من المهم المحافظة علـى قدرات فى الأبحـاث والتطوير، لضمان أن تكون الأسـلحة النووية الأمريكية آمنة، واسـتمرارية التصـرف كقوة ردع، فإننا يجب أن نلتـزم بأقصى درجات الحذر والحرص لضمان عدم حدوث شـىء يقوض المعايير العالمية، لعدم استخدام السلاح النووى. ومثلما أشرنا فى الجزء الخاص بالشرق الأوسط، فإننا يجب أن نكون مستعدين لتقديم ضمانات أمنية للانظمة التى توافق على تجنب صنع أسلحة نووية.

إن إحياء معاهدة منع الانتشـار النووى، هو عنصر مهم فى استراتيجية منع الانتشار، لكن ليس العنصر الوحيد. فيجب على الولايات المتحدة أن تكون طرفا فى عدد متنوع من الإجراءات المضادة للانتشار. والتى يجب أن تشتمل على :

- إعادة التنشيط والتمويل الكامل لبرنامج Nun- Lugar (نسبة للمبادرين بهذا البرنامج) لإغلاق محطات الرؤوس النووية فى روسيا، والتى مازالت بعد كل هذه السنين، تمثل المصدر المحتمل لوصول السلاح للإرهابيين.
- دعم وتوسيع مبادرة أمن عدم الانتشار، التى تسمح لائتلاف دولى بأن يمنع شحن أسلحة الدمار الشامل والصواريخ، وذلك لمنع الاتجار فيها.
- المضى فى تطوير نظام الصواريخ الدفاعية.
- إعادة ترتيب أولويات نظام مكافحة الانتشار فى وزارة الدفاع.
- تطوير خطط شاملة للتدخل لمصادرة مواد وأسلحة نووية، فى حالة تعرض دولة نووية للانهيار.

بروز الصين والنظام فى شرق آسيا

يمثل بروز الصين أحد الأحداث البارزة فى مطلع القرن الحادى والعشرين. فإن النمو السريع للاقتصاد الصينى، ودبلوماسيتها الإقليمية النشطة، تعمل بالفعل على حدوث تحول فى منطقة شرق آسيا، كما يزداد نمو النفوذ الجيو بوليتيكى لبكين. ومن الناحية الاقتصادية، تتسع على مستوى العالم علاقات الصين فى مجالات التجارة والطاقة.

وتقع الصين فى مركز اتفاقات منتشرة إقليميا، تجارية ثنائية، وصعود سريع للتجارة عبر آسيا. وتمثل الاحتياطيات النقدية لبكين مصدرا رئيسيا لاقتراض الولايات المتحدة - ومن الناحية السياسية تلعب الصين دورا قياديا فى المحادثات السداسية حول كوريا الشمالية. وهى تسعى لصياغة الإطار المؤسسى السياسى البازغ فى هذه المنطقة، وتشجع التحركات نحو تجمع لشرق آسيا يستبعد الولايات المتحدة. ومن الناحية العسكرية فقد مضت الصين فى عملية رئيسية لبناء قوتها العسكرية، منذ منتصف التسعينيات، انطلقت على ما يبدو مع استمرار نموها الاقتصادى، ومع الأزمة التى نشبت عبر مضيق تايوان عام ١٩٩٧. ويوحى التقاء هذه العوامل، بأن الصين تسير فى طريق الاستعادة السريعة لوضعها التاريخى كقوة كبرى.

وليس لدى الولايات المتحدة خبرة فى إدارة علاقة مع دولة تعتبر منافسا رئيسيا محتملا لها، اقتصاديا وعسكريا. ففى فترة الحرب الباردة، كان أكبر منافسينا الاقتصاديين هم أقرب حلفائنا. أما فى حالة العلاقة الأمريكية الصينية، فإن الخلافات السياسية والاقتصادية، تتداخل فى بعضها البعض، وتزيد منها، مادامت لا توجد مؤسسة لتسهيل النقاش وحل المشكلات، وفوق ذلك فإن الصين يزداد وضعها كمشترى مهم للدين الأمريكى، وكممول فعلى للاقتصاد الأمريكى.

ومن غير الواضح، كيف ستتطور نيات وطموحات الصين، كلما زادت قوتها. ونتيجة لذلك، يشعر جيران الصين بالقلق من أن بروز قوتها سوف يقلل من قدرتهم على التصرف.

بينمـــا مـــا يقلق الولايات المتحدة، أن زيـــادة نفوذ الصين قد يكون على حســـاب الولايات المتحدة.

وكان روبرت زوليك نائب وزير الخارجية الأمريكى السابق، قد طرح السؤال على هذا النحو : «كيف ننظر إلى الصين فى فجر القرن الحادى والعشرين». إن هناك مرجلا يغلى فيـــه القلق. فكثير من الدول تأمل فى أن تتبع الصين نهج الصعود الســلمى، لكن أيا منها لن ترهن مستقبلها على ذلك».

وتاريخيـــا، فإن صعود وهبوط القوى الكبرى، كان أحد أهم التحولات الديناميكية فى النظـــام الدولـــى، الذى كان تكراره مصدرا للحروب وعدم الاســـتقرار. ومع ذلك فإن هذه الديناميكيات التاريخية الكلاســيكية ليست غير حتمية. ولم تتخذ علاقات الصين بالعالم الخارجى نهج النزاعات المتصاعدة، بل على العكس فقد لعبت الصين النهج الغربى بطرق عديـــدة، فى إدارة علاقاتها، فقد دعم نموها تحركها نحو اقتصاد الســـوق، وبدأت فى إشـــراك المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ولم تتحرك بدافع مـــن أيديولوجية عدوانية، ولم تظهر طموحات إقليمية توســـعية تتجاوز تايوان. وأكثر من ذلك فإن النمو الاقتصادى الصينى يستفيد بشكل أساسى ومباشر من الولايات المتحدة.

ولا تزال إدارة صعود الصين، أحد أهم التحديات التى تواجه الولايات المتحدة، والمجتمع الدولـــى. ويجب ألا يقف الهـــدف الأمريكى حجر عثرة فى طريق إدارة هذه التحديات، أو حتى أن يحتوى الصين، بل أن تعمل على مســـاعدة الصين فى أن تصبح شـــريكا مسئولا، حســـب تعبير زوليك فى النظام الإقليمى والدولى، وينبغى أن نشرك الصين فى المجالات ذات المصلحة المشـــتركة، وأن نتطلع إلى فرص لإبرام صفقات اســـتراتيجية، فى مختلف اللحظات التى تشهد تحولات فى مسارات القوى، وفى المجالات الجيوبوليتيكية.

ولابد للولايات المتحدة من أن تعترف بأن الصين ليست المصدر الوحيد المحتمل لإحداث التغيير فى آسيا. فهناك سعى اليابان من أجل تجسيد الشعور بالهوية الوطنية، والقومية، وحقوق السيادة التقليدية، والدفاع عن النفس، وما يرتبط به مما يطلق عليه البعض اسم «تطبيع اليابان»، وهذا يمثل قلقا لدى جاراتها، خاصة الصين وكوريا الجنوبية.

إن تغييـــر الولايات المتحدة فكرها الاســـتراتيجى وأولويات أمنها عالميا، يزداد تمركزه

حول الحرب على الإرهاب، وهو ما خلق مشـاعر بعدم اليقين، والشـكوك فى آسيا، حول التزامات الولايات المتحدة فى المنطقة. ويتسـاءل حلفـاء أمريكا بالأخص، عما إذا كانت مصالحهم وهمومهم، لاتزال تشغل اهتمام الولايات المتحدة، وما إذا كانت واشنطن ستكون إلى جانبهم لو أن أحداثا وقعت لغير صالحهم.

أدى بروز الهند وعودة روسـيا لتأكيد وضعها، إلى إدخال سياسـات القوى الكبرى لما يعرف بأوراسـيا، إلى الإطار الجيوبوليتيكى المتسـع فى آسـيا. ويتعلق جزء محورى من هذه السياسـات الجديدة بالسعى للحصول على الطاقة، وظهور الصين والهند كمستهلك منافس، وروسيا كمورد رئيسى للطاقة.

كل هذه التغييرات تقع على خلفية نمو اقتصادى كبير فى آسـيا - تتقاسـمه بدرجات متفاوته دول فى المنطقة، والاندماج العميق لشرق آسيا فى الاقتصاد العالمى.

الاستراتيجيـة :

المهمة الرئيسـية لأمريكا هى إدارة العلاقة الأمريكية الصينية، بالطريقة التى تستطيع بهـا الصين مواصلة تحقيق طموحاتها المشـروعة فى إطار النظـام الدولى الراهن. وأن محور الاسـتراتيجية الأمريكية يجب أن يكون هدفه دعم ودفع النظام الإقليمى الذى هو نظام لمنطقة الباسـفيك، أكثر من كونه نظاما يخص آسيا تلعب فيه الولايات المتحدة دورا كاملا. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغى على الولايات المتحدة أن تطور استراتيجية تجمع بين الاقتصاد والسياسـة. وسياسـيا فإننا يجب أن نعرض على الصين وضعا أكبر، فى إطار النظام الإقليمى والعالمى. وفى المقابل يجب ان نتوقع قبول بكين مصالحنا الاسـتراتيجية الأساسـية، والتى تشـمل أمنا دائما وراسـخا يتوافر فى إطار شرق آسـيا. وعلى المدى الطويل، فنحن نحتاج دفع الظروف التى تسـتطيع فيهـا الصين أن يكون لها الاختيار فى تبنى الحرية فى ظل القانون، من أجل الصينيين أنفسهم ومن أجل النظـام الدولى.

واقتصاديا، يجب أن نعمل على صياغة سياسـات تقوم علـى المبادئ التى تعزز النمو الاقتصادى. كما أن التنمية فى بقية دول آسـيا التى تنشط فيها اقتصاد السوق (خاصة الهند وفيتنام) هى الطريق الى ادارة مسألة صعود الصين.

وفى نفس الوقت، يجب أن نحافظ على علاقات التعاون الاقتصادى، مع الاتحاد الأوروبى، بدلا من التحرك نحو تنافس اقتصادى كبير بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وإلا فإن الصين ستجد أمامها مجالا لإثارة لعبة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى المجالات الاقتصادية والدبلوماسية.

وأكثر من ذلك، فإن علاقات أمريكا مع الدول الأخرى النامية حول العالم، ومع دول فاشلة أو محتلة على وجه الخصوص، ينبغى أن تشتمل على مكونات اقتصادية إيجابية. ومثل هذه المكونات ستساعد على منع ظهور الأنظمة التى تظهر الولايات المتحدة فى صورة الدولة العسكرية.. ويجب أن تشتمل استراتيجية الولايات المتحدة على الخطوات التالية :

- ينبغى أن تسعى أمريكا لإقامة مؤسسة أمن لشرق آسيا، تجمع معا الدول الرئيسية، الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا، والولايات المتحدة، من أجل مناقشات مستمرة ومباشرة حول مشاكل الأمن الإقليمى. وهذا التجمع سيوفر آلية يمكن من خلالها للصين والقوى الإقليمية إظهار ضبط النفس، والالتزام تجاه التسوية السلمية للنزاعات.
- يجب على الولايات المتحدة دعم روابطها مع الحلفاء الديموقراطيين فى المنطقة، لأن مستقبل الصين والمنطقة غير متيقن. وعلينا أن نعمق الروابط الثنائية، واستكمالها بمبادرات جديدة متعددة الأطراف، للتصدى للتحديات المشتركة.
- ويجب أن تتنافس أمريكا بشكل نشيط، على النفوذ الإقليمى، بينما تسعى للمحافظة على التنافس مع الصين فى إطار حدود سلمية. ويجب أن ندخل هذا التنافس، ونحن على ثقة بأننا نستطيع أن نقدم نموذجا جذابا لنظام دولى، سوف يكون الأفضل فى مواجهة كل البدائل التى يمكن تصورها.
- وكجزء من التنافس على النفوذ، يجب أن نستعيد المصداقية التى فقدناها فى بعض مناطق آسيا، فى أثناء الأزمة المالية الآسيوية، ومنذ الحادى عشر من سبتمبر، وذلك بأن نظهر أننا مهتمون بالفعل باحتياجات المنطقة. ولابد أن نكون مستعدين لتحديد مصالحنا الوطنية بشكل شديد الوضوح، فيما لا يقتصر على مكافحة الإرهاب، وذلك

لتشتمل جهودنا على شرط المصلحة الجماعية، وعلى شكل من النظام الإقليمى، الذى يخدم مصالح غالبية الدول الآسيوية.

- ينبغى على الولايات المتحدة أن تعمل على أن يرافق البناء الخلاق للمؤسسات، المحافظة على قدرة عسكرية قوية، ليست موجهة نحو الصين، لكنها مخصصة لإثناء الصين عن طموحات الهيمنة الإقليمية، وردعها عن القيام بأعمال عدوانية

- يجب أن تتخذ أمريكا خطوات جدية لإصلاح العجز الحسابى الراهن الكبير والمتزايد، والذى اعتمد على مشتريات الصين الهائلة للدين الأمريكى، والحل لهذا التحدى يجب أن يتضمن تغييرات فى الداخل والخارج.

ويجب أن نتبنى سياسات تزيد معدل الادخار المحلى، وتشجع القوى الاقتصادية على انتهاج سياسات تزيد الطلب العالمى، باعتبار ذلك إسهاما فى نمو الطلب العالمى. ويجب على الصين نفسها البدء فى تغيير استراتيجيتها للنمو الاقتصادى، بشكل تدريجى لكن ثابت، من التصدير الذى ازدهر بفضل القيمة المنخفضة للسلع المصنعة، إلى الاستهلاك وهذا التعديل هو أساس لخفض مخاطر صدمة كبرى للاقتصاد العالمى.

- لابد للولايات المتحدة من أن تستمر فى جعل التحالف الأمريكى ــ اليابانى، حجر الأساس للاستراتيجية الأمريكية فى شرق آسيا. وهذا التحالف يلعب دورا حاسما فى طمأنة جارات اليابان بشأن نياتها، وهى الصين وكوريا الجنوبية. وينبغى ان نشجع اليابان على التحرك بحذر للغاية تجاه تعديل المادة ٩ من دستورها لما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن تفعل ذلك فقط بالتوافق مع إطار جديد متعدد الأطراف، يمكن من خلاله التشاور مع الصين وكوريا الجنوبية، ومثل هذا الإطار يمكن أن يساعد على دمج اليابان القوية فى نطاق آسيوى تعاونى أشمل، يماثل الطريقة التى تمت بها إعادة توحيد ألمانيا فى نطاق تكامل أوروبى أكثر عمقا.

- وفى آسيا بشكل عام، تستطيع أمريكا أن تبنى على جهود حكومة بوش، لتعميق علاقاتها مع الهند، القوة الأخرى البازغة فى آسيا.

- وقد تمتعت الهند بنمو اقتصادى سريع، يحوى أكبر طبقة متوسطة فى العالم، وأصبحت لاعبا مهما على المسرح الدولى. والهند ـ بعكس الصين ـ تتبع نظاما ديموقراطيا.

والأكثر أهمية، أن هموم الهند الوطنية تجاه قوة الصين، ومكافحة التطرف الإسلامى، والمحافظة على اقتصاد دولــى مفتوح، وحماية مصادر تدفق الطاقة ـ تعكس اهتماماتنا. فليس بين الولايات المتحدة والهند سوى القليل من النزاعات المباشرة حول المصالح ـ وليس مــن المحتمل أن تكــون الهند ـ فى نفس درجة صداقة بريطانيــا، أو اليابان، معنا، وربما ستتســعى للعب على العلاقة بين الولايات المتحدة والصين. وهذا الاحتمال يجب أن يوفر لنا ســببا للحذر، لأن هناك من يعتقد أن الهند عنصر مفيد لكل اهتماماتنا الاستراتيجية فى آسيا.

إن العلاقـــة الأمريكية ـــ الصينية قد تكون أهم العلاقــات الثنائية فى القرن الحادى والعشــرين. وينبغى أن نضع خططا تضع فى الحســبان احتمال اســتمرارية تعقيداتها، وغموضها، وعدم اليقين بها. فمن ناحية لا تمثل الصين الآن تهديدا، وفى اســوأ الأحوال يمكن أن تشــعل السياسة الأمريكية حربا باردة جديدة، لا ضرورة لها. ومن ناحية أخرى، تنتج عن بروز الصين، ملابســات اســتراتيجية مهمة. وأن الفشــل فــى التعامل مع هذه الملابسات سوف يزيد من مخاطر أمننا القومى فى المديين المتوسط والطويل.

الطـاقة

عندما تشـــترى الولايات المتحدة كميات كبيرة من البترول من الشـــرق الأوسط، فإن شـــيئين يحدثان. الأول، يحول قدر هائل من الثروة من الأمريكيين إلى النظم المســـتبدة، مما يعوق الإصلاح فى هذه الدول، واحتمال دعم القدرات العســـكرية لبعض المنافســـين المحتملين. والثانى، فإن البترول الذى نســـتهلكه، عند سعر ١٥٠ دولارا للبرميل، يسهم فى تغير المناخ، وتدنى البيئة.

وإن كســـر محور هذا العيب يجب أن يحتـــل أولوية قصوى لدى الولايات المتحدة. وإذا لم نفعل شـــيئا فإن الوضع ســـيزداد ســـوءا. ومن المنتظر أن يزيد الاستهلاك العالمى من الطاقة بنسبة ٥٠٪، خلال الخمس عشرة سنة القادمة، نتيجة النمو الاقتصادى فى آسيا، وحيث يلعب البترول دورا متزايدا. وطبقا لتقديرات مجلس المخابرات القومى، فإن الصين ســـتزيد استهلاكها من الطاقة بنســـبة ١٥٠٪، كما ستضاعف الهند من استهلاكها بحلول عام ٢٠٢٠، للمحافظة على المعدلات الراهنة لنموها الاقتصادى. وسوف يكون لهذا تأثيرة فى المجال العالمى، مادامت هذه الدول تنقصها الموارد المحلية الكافية من البترول.

إن الاســـتهلاك الكبير للبترول سيســـتمر فى زيادة تدهور مستويات تغير المناخ. وبعد ســـنوات عديدة من المراوغة من قطاعات فـــى مجتمعنا، فقد ظهر الاتفاق العام على: أن تغييرا يحدث فى المناخ، وأنه يتســـارع، وهو فى جانب كبير منه نتيجة نشـــاط إنســـانى. وأن العواقـــب المحتملة لتغير المناخ، خطيرة للغاية وتشـــمل زيادة فى مدى وكثافة أحداث خطيـــرة تتعلق بالطقس، مثل فقدان أراض بســـبب ارتفاع منســـوب ميـــاه البحر، وعدم اســـتقرار سياسى واقتصادى واجتماعى فى المناطق التى تتأثر بشدة، وانتشار الأمراض، مثـــل الملاريا. ويتوقع بعض العلماء ارتفاع خطورة التحـــولات المفاجئة والكارثية فى مناخ الكرة الأرضية، مثل إعادة توجيه تيار الخليج.

وفى مواجهة هذه الكوارث التـــى يزداد توقعها، فنحن ينقصنا إطار عالمى فعال لعلاج هذه المشـــكلة. ويجب أن تمســـك الولايات المتحـــدة بزمام المبادرة، لجمـــع الدول النامية

والمتقدمة معا حول اتفاق، بشـأن إطار عمل جماعى يتضمن التزامات مشـتركة. وإذا لم نفعل ذلك، فلن يتحقق شىء وسيزيد خطر التغير الدراماتيكى للمناخ. أما إذا تصرفنا فإن النجاح وإن لم يكن مضمونا، لكن على الأقل سيكون ممكنا.

وينبغى أن نبدأ بأن نفهم التحدى بوضوح وفى بعض الأحيان - يفهم إطار المشـكلة فى الولايـات المتحدة، باعتباره أحتياجا إلى خفض اعتماد البلاد على البترول المسـتورد من الخارج. وهذا مفهوم زائف. فالبترول عبارة عن سلعة منقولة، يتم المتاجرة فيها فى أسواق العالـم الحرة. وأن العثور على مصادر للبترول قريبـة من بلادنا، أو فى دول صديقة فى العالم، لن يؤثر سـوى بقدر قليل على تأثرنا بصدمات تغير الأسعار، وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط.

وإن الحـل الوحيـد هو خفض اعتمادنا علـى البترول، بصرف النظـر عن مصادره. والنجاح فى هذا المسـعى، ستكون له فوائد هائلة لأمننا القومى. وسوف يخفض تعرضنا لأحداث الشرق الأوسـط، ويكبح ضغوط التنافس فى شرق آسيا، ويجفف بعض مصادر تمويل الإرهاب.

وفى سـبيل تحقيق ذلك، فإننا نوصى بفرض ضريبة البنزين التى تبدأ بخمسين سنتا للجالون، وزيادة بنسبة ٢٠٪ سنويا ولمدة عشر سنوات. ولابد أن يرافق هذا الإجراء ترشيد دقيق لاسـتهلاك الوقود، لتشجيع صنع السـيارات، على ان تتجز السيارة عددا أكبر من الأميال لكل جالون، بما فى ذلك إنتاج السـيارات التى لا تسـتهلك وقودا. ومن شأن هذه الخطـوات تقليل الاستـهلاك الأمريكـى من البتـرول، وتقديـم حوافـز للاستثمـار فى بدائل أخرى.

ويجـب أن تغير الولايات المتحدة من أسـلوبها، بتنظيم تعامل المجتمع الدولى مع تغير المناخ. وأن نتجه نحو طريق ثالث، بين متطلبات بروتوكول كيوتو، لخفض انبعاثات الصوب الحرارية، وبين المعارضة التامة لأى قيود ملزمة.

بناء بنية تحتية للحماية

يختص الجزء الأخير من هذا التقرير بجميع التهديدات والتحديات التى تواجه الولايات المتحدة. ويجب أن نبنى أقوى بنية تحتية للحماية ـ توفر لنا فرصة أفضل لمنع التهديدات من الوصول إلينا، وللحد من تأثيرها علينا. ونحتاج لبناء هذه البنية التحتية فى أنحاء مجتمعنا، وحكومتنا، والعالم أجمع.

وفى مجتمعنا يجب أن ندعم قدراتنا على معالجة الكوارث بمجرد حدوثها. وفى حكومتنا يجب أن نطور عملية دقيقة لتقييم التهديد، وأن نشرك فيها أجهزة صنع القرار، فى جهد مشترك. وفى العالم أجمع، يجب أن نوسع منطقة الأمان عندنا، وأن نعمل مع المسئولين الأجانب لتوسيع حماية حدودنا، فيما هو أبعد من حدودنا الفعلية.

تقوية مجتمعنا :

تتطلب حماية أنفسنا، جعل مجتمعنا أكثر مرونة وقدرة فى التعامل مع الكوارث. ويجب أن نبدأ بالتحسن الشامل لنظام الرعاية الصحية العام. وأن تكون منشآتنا وأفرادنا متمتعين بالقدرة على تشخيص، وعلاج المرضى الذين يعانون من أمراض وبائية طبيعية، وعلاج ضحايا الكوارث من الأعاصير إلى التفجيرات النووية، وزيادة الجودة وخفض التكلفة لعمليات الوقاية الروتينية، وهذا يسهم بالتالى فى تقوية الاقتصاد.

ثانيا : يجب أن نبنى نظام اتصالات أفضل فى كافة أجهزة الحكومة. ليس فقط ضمن المستوى الأول، وإنما بين الكثير من المسئولين الذين لهم دور فى التعامل مع الكوارث التى تقع على نطاق واسع من الأوبئة إلى الفيضانات، إلى الهجمات على نظام المواصلات. وبعد خمس سنوات من أحداث الحادى عشر من سبتمبر، أنجزنا بعض التحسينات، لكنها ليست كافية.

ثالثا : يجب أن نستثمر فى نظامنا التعليمى العام، فى المدارس الثانوية، والعليا، حتى يكتسب الطلاب المهارات اللازمة لتحقيق أهداف أمننا القومى، فى العقود القادمة. وهذا

يحتاج التركيز على الرياضيات والعلوم، وكذلك تركيز أكبر على تعلم اللغات الاستراتيجية المهمة، مثل العربية، والفارسية، والصينية. ومن غير المستساغ أن يكون لدى حكومتنا عدد قليل من الذين يتكلمون هذه اللغات، رغم التوصيات والتحذيرات والمناشدات العديدة. ونحن نشعر بتكلفة هذا القصور كل يوم، فى العراق، وأفغانستان، والحرب على الإرهاب، ودبلوماسية أمريكا اليومية مع بقية العالم.

تحسين حكومتنا :

تم تنظيم حكومتنا مثل متجر كبير متعدد الطوابق فى عصر الشراء عن طريق الإنترنت، للتعامل مع مستهلكين وليس مع مواطنين، يمكنهم طلب معلومات، وإجراء مقارنات، ومنتجات من مصادر متعددة فى أى وقت.

وقد تم وصل الإدارات والوكالات الحكومية ببعضها، بحيث يكون «الأمن القومى» هو مسئولية عمل البنتاجون، والبيت الأبيض، ووزارة الخارجية، ولكن ليس وزارات الخزانة، والعدل، ومراكز الوقاية ضد الأمراض أو وزارتى الطاقة والتعليم. ونحن ينقصنا نظام متكامل لتقييم التهديدات وتحديد أولويات ردنا على هذه التهديدات. كما أننا لا نقوم بتوظيف أنظمة إدارة المعلومات التى تمكننا، ليس فقط من معرفة ما لدينا علم به، بل أيضا إنتاج معلومات وحلول جديدة للمشاكل التى تتجمع معا فى وقت محدد. ويجب أن يكون تغيير العقلية هو نقطة البداية :

لابد أن نفكر فى الصحة العامة، والاقتصاديات، والميادين الأخرى، التى نعتبرها ميادين أمن قومى. ولبلوغ هذا الهدف، وحسب توصيات مجموعة العمل الخاصة بتقييم التهديدات - لابد للولايات المتحدة من أن توسع عملية استعراض حالة الدفاع التى تتم كل أربع سنوات، بإيجاد ما يمكن أن يسمى «استعراض السنوات الأربع للأمن القومى»، ويمكن أن يساعد هذا الاستعراض على توضيح لسياسة عن تقييم التهديدات، بأن نتقدم إلى الكونجرس بقائمة موثوق بها، من المقترحات لتمويل الأمن الداخلى. وقد تمكنا أيضا من تحقيق تكامل تام لقوتنا المادية وقوتنا الناعمة، التى تعتبر حاسمة إذا ما أردنا أن نكافح بفعالية، العداء لأمريكا Anti Americanism وغيرها من التهديدات طويلة المدى لأمننا القومى.

وينبغى أن نحقق إدماج السياسة الاقتصادية بأبعادها المختلفة فى صناعة قرارات الأمن القومى، وأن ندرس تأثيرات نزاع الشرق الأوسط على عوائد البترول للأنظمة الاستبدادية، أو نتائج أزمة فى مضيق تايوان، على الأسواق العالمية. فإن الأمن القومى يؤثر على الاقتصاد، والاقتصاد يؤثر على الأمن القومى. وقد اقترحت مجموعة العمل حول الاقتصاد والأمن القومى فى هذا المشروع، عددا من الإصلاحات التى ستساعد على وضع الأشخاص المناسبين حول مائدة البحث، بحيث يمكن أن يجعل ذلك حكومتنا أفضل اطلاعا من الناحية الاقتصادية، فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومى.

وقد كان الفشل المتكرر فى إدماج الاقتصاد والأمن القومى، يمثل مشكلة كبيرة. والمهم للنجاح تنظيم وتوحيد جهود المؤسسات الحكومية، وتغيير الثقافة التنظيمية التى يمكن أن تعرقل التعاون بين المؤسسات.

وبدلا من إنشاء إدارات بيروقراطية جديدة - كما حدث فى تجربة وزارة الأمن الداخلى، يجب على الولايات المتحدة أن تربط بين الإدارات الموجودة بطرق مبتكرة، مثل شبكات المعلومات، وبرامج التدريب. وتملك التكنولوجيا مفتاح الحلول الجديدة بما يسمح بإنشاء مشروع مفتوح. لحلول أسرع وأكثر حرفية للمشاكل، وأكثر فعالية من نظام الاجتماعات الدورية، وذلك استجابة لضرورات اتخاذ قرارات مهمة.

وأخيرا فإن الأعداد المتزايدة من التهديدات للداخل تتطلب إدماج القطاع الخاص فى جهود الأمن الداخلى بشكل فعال. وهذا الدمج ضرورى، ليس فقط بسبب الدور الرئيسى للقطاع الخاص فى مجالات مثل محطات الطاقة النووية، ومعامل تكرير البترول، والمصانع الكيميائية. فقطاع الأعمال الخاص يملك أيضا المعرفة والخبرة لمواجهة التهديدات التى تنقص أحيانا الحكومة. وبدون تحفيز من الحكومة فإن القطاع الخاص، قد يحجم عن انفاق القدر المناسب من المال، على إنشاء بنية تحتية للحماية، يستقطعه من هامش أرباحه فى المدى القصير. وإن إدخال قادة الأعمال الكبار كشركاء فى موضوع الأمن القومى، واشتراك مجتمع الأعمال عموما فى مناقشات الأمن القومى، يمكن أن يساعد على دعم حكومتنا وتحسين التخطيط الحكومى.

توسيع منطقة الأمان :

توفير الأمان فى إطار شـبكتنا القومية أمر ضرورى، لكن ليس كافيا فى عالم تسـوده العولمة. ويجب أن نضمن أن بنية حمايتنا الأساسية تتجاوز حدودنا الإقليمية. وحيث إننا نعمل من خلال شبكات جمارك وإدارات هجرة، وشرطة، وغيرها من جهات يباشر العمل بها مسـئولو الأمن الداخلى، فعلينا أن نطور إجراءات موحدة، واتباع أفضل الممارسـات، وتبادل مسـتمر للمعلومات، لاحتواء أى تهديدات عاجلة قبل وصولها إلى حدودنا . وكثير من هذه الشـبكات موجودة فى كثير من المـدن والولايات والمطارات، لكنها يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من تفكيرنا وتخطيطنا للأمن القومى. ويمكن لهذه الشـبكات والمؤسسات أن توفر من وقت لآخر، رعاية ملائمة وفعالة، خاصة تقليل أى كوارث كبرى محتملة. وقد كشفت مناقشات سياسية فى الفترة الأخيرة عن مدى تعرض المطارات للخطر . ولخفض هذا الخطر يجب أن نبحث رسـم حدودنا فيما يتجاوز تلك التى حددت من قبل فى البر والبحر. ومادمنا نتبادل سلعا تشحن من بائع إلى مشتر، وتشحن من دولة أجنبية، فيمكن للولايات المتحدة أن ترسـم حدودها فى بعض الحالات بشـكل يصل إلى ميناء الشـحن، وليـس ميناء الوصول، أى خلـق محيط خارجى، حول حدودنا الفعليـة، يوفر لنا حماية إضافية، وإعطاء مسئولينا حوافز إضافية للعمل، بإجادة أكثر مع المسئولين من الدول التى خرجت منها الشـحنات. وهذه الحوافز بدورها تدعم قدرات الحكومات الأجنبية للرقابة على أراضيها وفرض تنفيذ القانون.

الختـــام

من أول أهداف مشروع برينستون، إيجاد مفهوم واسع، يمكن أن يثبت ويوجه استراتيجية الأمن القومى الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين. وقد حدثت نقطة تحول فى المشروع بعد انعقاد مؤتمره الرئيسى الثانى، عندما قدمت جميع مجموعات العمل أوراقها، وأصبح واضحا أن المبدأ المحورى، مثل الاحتواء، والتوسع، والتوازن، ونشر الديموقراطية، لن يكون وجوده وشــيكا. ولم يكن هناك مبدأ واحد مناســب متاح؛ لأنه لم يكن هناك خطر يواجه الولايات المتحدة يمكن اعتباره تهديدا أساسيا.

قبل الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، نظرت دوائر عديدة إلى صعود الصين باعتباره تهديدا. وبعد الحادى عشــر من سبتمبر أصبح الإرهاب هو التهديد إلى درجة أن من بين التوصيات الرئيســية لمجموعة العمل حول الاســتراتيجية العالمية فى مشروع برينستون، كانت التحول عن الشــرق الأوســط، والعودة للتركيز على الصين، وبقية آسيا. وفى أثناء انعقاد المؤتمر الأول للمشروع فى مايو ٢٠٠٤ أعطيت الكلمة لمدة عشر دقائق لكل من سبعة من المشــاركين، لاقناع بقية الحضور بأن القضية كما يرونهــا هى: الانهيار الاقتصادى، وتغير المناخ. وأيضا إرباك طريقتنا فى الحياة.

وحتى الآن فإن أى استراتيجية لا يمكن أن تتضمن ببساطة ردا على تهديدات عديدة مختلفة. ومثلما لاحظ هنرى كيســنجر فى عام ٢٠٠٢، فإن الحرب ليســت هى الاختبار الجوهرى للسياسة الخارجية، والتى تمثل قبل أى شىء الحماية للفرصة النادرة التى تعيد تحديد هوية النظام الدولى.

ويسعى مشروع برينستون لمساعدة أمريكا على انتهاز الفرصة من أجل إرساء الأساس لدعم مصالح أمريكا على كل الجبهات. وليس لمجرد اختفاء عدو واحد.

وتعتبر الدول الفاشــلة Failed States، هى أهم تهديد تواجهة الولايات المتحدة. وحين عرض لورى جاريت الاحتمال المرعب لانفلونزا الطيور، ارتعب الحضور، لكن الاتجاه العام الذى ساد المؤتمر، ظل مركزا على التهديدات التقليدية التى تشكلها دول إزاء دول أخرى.

وبعد ذلـك بعامين احتلت أخبار إنفلونزا الطيور الصفحـات الأولى، ضمن أخبار الأمن القومى.

واليوم فإن بعض المشـاركين فى المشـروع ممن لهم خلفية فى موضوع الأمن القومى، يناقشون الآن ما إذا كانت انفلونزا الطيور، أو تغير المناخ، تمثل أخطر تهديد تواجهه البلاد مـن زاوية النظر إلى الخسـائر المحتملة فى الأرواح. وبينمـا ينبغى على تكتيكات أمريكا وسياساتها قصيرة المدى، أن تأخذ العالم كما هو، فإن الاستراتيجية طويلة الأجل، ينبغى أن تصل إلى مدى تشـكيل العالم، مثلما نريده نحن. وهذه الرؤية الإيجابية يجب أن تكون بمثابة ضوء لنا فى أثناء الأزمات وتغير الحكومات.

إن رؤية تقرير برينسـتون لعالم من الحرية فى ظل القانون، تنبع من المعرفة والإقتناع. وكمـا تأكد من جانب المنطـق، وعلم الاجتماع، فإن عالما مـن الديموقراطيات الليبرالية، سـيكون عالما أفضل وأكثر أمانا بالنسـبة للأمريكيين ولكل الشعوب. وسيكون العمل من أجل قيام مثل هذا العالم، من أهم مصالح أمريكا.

لكن أمريكا يجب أيضا أن تعمل من أجل سياسة خارجية تقوم على القيم، ولن يرضى الأمريكيون السعى الدائم نحو ميزان القوى.

إن أمريكا وجدت على أسـاس الإيمان بقيم عالمية - حق الحياة، والحرية، والسعى من أجل السـعادة - وذلك لكل الشـعوب من منطلق الإنسانية، ولم نكن بارعين أو موفقين فى السـعى من أجل هذه القيم، حيث نوصف من البعض بالغطرسـة والتهور. كما كنا أيضا سذجا، حيث يحاسبنا العالم كأمة على النتائج وليس على مجرد النيات.

إن بعضا من أعظم اللحظات فى تاريخنا قد جاءت من تمسكنا بقيمنا ودفاعنا عنها، لصالـح آخرين ولصالح أنفسـنا. وقد اعترفنا فى تلك اللحظات، مثلما سـنعترف اليوم، بأننا قد وقفنا إلى جانب دول أخرى، وليس بفرض أنفسنا عليها، وإننا يجب أن نتصرف حسـب نفس القواعد إذا ما أردنا أن نحقق أهدافا مشتركة. وإذا كنا مقتنعين حقيقة أن قيمنا هى قيم عالمية، عندئذ لا يمكن أن نفكر فى أننا نملك احتكارا قوميا فى تفسير أو تطبيق هذه القيم.

إن متابعـة تحقيـق حرية فى ظـل القانون داخل الـدول وفى العلاقـة بينها، تمثل

استراتيجية عالمية لجعل أمريكا أكثر أمانا. لكنها استراتيجية بها عناصر ومواصفات كثيرة ومختلفة، اعتمادا على إطارها. وإن الاعتراف بالميزان المعقد الذى يحكم بين النظام والحرية لضمان ديموقراطية ليبرالية حقيقية، إنما يعنى إشراك بعض الحكومات فى ضمان النظام، وفى إشراك حكومات أخرى فى دعم الحرية، لكن بدون التضحية بالنظام. وإن الاعتراف بأن النظام يجب أن يأتى من خلال القانون، وإن حكم القانون يحتاج أن يكون للمواطن العادى مصلحة فى تطبيق أحكام القانون، يعنى إعطاء اهتمام لأهم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء المواطنين حول العالم. كما أن مساعدة الحكومات والمواطنين على محاولة تحقيق احتياجاتهم، تعنى كذلك بناء بنية تحتية من المشاركة والتعاون، تعطى الولايات المتحدة نقاطا متعددة من التواصل مع دول أخرى، وتنظيم قوتنا الناعمة والمادية على السواء.

فى المجال الدولى، فإن الاعتراف بقيمة جعل جميع الدول تحترم التزاماتها، يعنى أن الولايات المتحدة يجب أن تقود عملية ضبط النفس، بأن تضمن قيام المؤسسات الدولية، التى أنشئت فى القرن العشرين، بالعمل بما يتفق مع مشاكل القرن الحادى والعشرين.

وهذه المؤسسات التى تعتبر مفتوحة لجميع الدول، هى جزء أساسى من النظام الدولى. لكن بناء نظام دولى ليبرالى، يعنى أيضا إنشاء مؤسسات، وإجراءات من المشاركة، تعطى الديموقراطيات الليبرالية الإمكانات الجماعية لحماية نفسها، وحل المشاكل المشتركة، داخل المؤسسات الدولية القائمة، وفى إطار العلاقة فيما بينها. وقد أشار أنتونى ليك إلى الطرق التى تقوم من خلالها مثل هذه المؤسسات بتوسيع قوة كافة الديموقراطيات فى الوقت الذى تقلص فيه شكوك أى دولة.

وأخيرا فإن صياغة عالم من الحرية فى ظل القانون يعنى تفهم دور القوة فى ترسيخ القانون، وفرض النظام اللازم لانتعاش الحرية. وستكون هناك حاجة لتقليل استخدام القوة إذا حافظت الديموقراطيات الليبرالية على تفوق القوة العسكرية. ويجب ان نجد طرقا لتحديث قوة الردع. وفى حالات محددة فإن استخدام القوة الاستباقية قد يكون ضروريا، لتجنب قتل الملايين من جانب مجموعة من الأفراد مصممين على الموت، أو من جانب زعيم لا يهمه مصير شعبه. ومثل هذه الحالات تتطلب تفويضا دوليا يعتمد على مقاييس معينة ومرضية.

وإن العالـــم الذى نســعى إليه لن يقــوم بين يوم وليلة. وقد يظل نشــر الحرية فى ظل القانون، هاديا لسياســة الأمن القومى الأمريكية، مع بداية القرن الثانى والعشرين. ولقد سبق أن ذكر دين أتشيسون أن بستانيا أحمق هوالذى ينهض كل صباح ويقطع زرعه ليرى المدى الذى بلغه الزرع فى نموه خلال الليل. والأفضل أن يبذر البستانى بذوره فى الحديقة ثم ينتظر. كذلك كان جورج شــولتز وهو أحد الذين خلفوا أتشيســون فى منصبه، قد أكد أهمية رعاية الزرع. أى زرع علاقات مع دول أخرى على أسس منتظمة

ملحق (أ) : ميثاق لاتفاق الديموقراطيات

١ - تتعهد أطراف الاتفاق بعدم استخدام القوة العسكرية، أو الإعداد لاستخدام القوة العسكرية ضد بعضها البعض.

٢ - تلتزم الأطراف بإجراء انتخابات متعددة الأحزاب، وحرة، ونزيهة على فترات منتظمة.

٣ - تلتزم الأطراف بتطبيق المعايير الدولية المعترف بها فى الحقوق السياسية لجميع مواطنيها، وتطبيق هذه الحقوق عن طريق قضاء مستقل.

٤ - تعترف الأطراف بأن الدول ذات السيادة عليها مسئولية حماية مواطنيها من الكوارث التى يمكن تجنبها، مثل القتل الجماعى، والاغتصاب، والتطهير العرقى، والترحيل الإجبارى، والترويع، والتجويع المتعمد، وتعريضهم للإصابة بالمرض ولكن فى حالة عدم تمكن الدولة من القيام بذلك، فإن المسئولية يجب أن يتحملها المجتمع الدولى.

٥ - تتحمل الأطراف عبء دعم التطور السلمى والودى فى العلاقات الدولية، بنشر الديموقراطية الليبرالية كنموذج للحكم، وبتوفير الظروف لتفاهم أفضل فى أرجاء العالم، للمبادئ التى أسست عليها المؤسسات الديموقراطية.

٦ - هذه المعاهدة لا تؤثر على، أو أن تفسر - على أنها تؤثر على حقوق والتزامات الأطراف التى يفرضها عليهم ميثاق الأمم المتحدة، أو المسئولية الأساسية لمجلس الأمن فى المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

(وفى حالة الفشل فى إصلاح مجلس الأمن فإن هناك تعديلات محتملة مستقبلا).

٧ - إجراء تعديل فى المادة الرابعة يتفق مع أهداف الأمم المتحدة، بما فى ذلك استخدام القوة العسكرية بموافقة أغلبية من ثلثى الأطراف.

٨ - اتخاذ إجراء لفرض أهداف الأمم المتحدة عقب أى تهديد للسلام، وانتهاك السلام أو حدوث عمل عدوانى، وبموافقة أغلبية الثلثين.

ملحق (ب) : تلخيص إجرائى لتقارير مجموعات العمل

تقرير مجموعة العمل حول الاختيارات الاستراتيجية العالمية
رئيسا المجموعة : فرانسيس فوكوياما وجون ايكينبرى

مـــن المحتمل أن يقدم العقد القـــادم للولايات المتحمدة فرصة غير مســبوقة، وكذلك أخطـــارا تاريخية حقيقيـــة. فمن ناحية، فإن وضع أمريكا كقـــوة متفوقة يوفر لها فرصة فريـــدة لدفع التغيير فى النظـــام الدولى، ومن الناحية الأخرى فإن سلســـلة من التيارات المهمـــة فـــى النظام الدولى قد وفـــرت الظروف، لظهور تحديات وتهديـــدات جديدة، بما فيها انتشـــار أسلحة الدمار، وظهور جماعات إرهابية تسبب الفواجع، وتعديل توزيع القوة فـــى النظام الدولى. وأكثر من ذلك هناك خطر حقيقى، فى أن كل إجراء تتخذه الولايات المتحدة لمعالجة هذه التهديدات، ربما يؤدى إلى تفاقم مشاكل أمريكا الأمنية.

إن الرســـالة التى يحملها هـــذا التقرير - الذى وضع على أســـاس وجهات نظر خبراء السياسة الخارجية فى المجال السياسى الأمريكى الواسع - هى أن الولايات المتحدة يجب أن ترحب بتغيير النظام الدولى، فى الوقت الذى تتصرف فيه بطريقة تنسجم مع المصالح المشـــتركة للمجتمع الدولى. وتعتمد احتياجات الأمن الأمريكية طويلة المدى على القيادة الأمريكية للعالم، وعلى قبول دولى واسع النطاق لهذه المهمة، وأن مفتاح التوفيق بين هذين الجانبـــين، هو صياغة وتثبيت، ودعم نظام عالمى للقرن الحادى والعشـــرين، يكون نظاما حرا، مفتوحا، مستقرا، تعاونيا.

وشملت النقاط الرئيسية للتقرير :

* يحتمل أن تشكل شرق آسيا تحديات كبرى للولايات المتحدة، عبر العقود الثلاثة القادمة، وهى تحديات زاد منها النقص النسبى من اهتمام أمريكا بالمنطقة. وينبغى على الولايات المتحدة أن تتحرك نحو صياغة استراتيجية آسيوية مركزية تدعم وتقوى نظاما إقليميا تقـــوده أمريـــكا، ويتفادى المتاعب قبـــل وقوعها، ويجب أن يكون جزء رئيســـى فى هذه

الاستراتيجية متضمنا جهدا للتنافس مع الصين الصاعدة للنفوذ الإقليمى، بينما نسعى لإدماجها فى نظام أوسع لدول الباسفيكى. والاهتمام بالمشاكل الصغيرة، قبل أن تصبح مشاكل كبيرة. فهذه عملية بطيئة، والنتائج تأخذ وقتا.

ونحن إذا تفهمنا كأمريكيين أن ديمقراطيتنا الكبرى، تعتمد على ركنين رئيسيين من الحرية والقانون، فسيكون لدينا المبرر للمضى باطراد وصبر. وسنكون مستعدين للنظر إلى ما يتجاوز وجود أو غياب الانتخابات فى تخطيط علاقتنا مع دول أخرى. وسنكون أكثر شعورا بالشك فى قدرتنا على فرض الديموقراطية. وسنسعى للنظر لما هو أبعد من الشعارات، وأن يكون تقييمنا قائما على درجة الحرية الفردية، داخل مجتمعات بعينها، والمدى الذى تصان فيه الحرية بالقانون. وسوف نعترف بأننا يجب علينا أن تكون قيادتنا لعالم تسوده الحرية فى ظل القانون، نموذجا نحتذيه، إذا أردنا قيام هذا العالم. ويقترح التقرير استراتيجية قائمة على مشاركة تنافسية تعمل على دعم البناء المؤسسى للمنطقة، بطريقة تشجع الصعود السلمى للصين، لكنه يحول دون نتائج غير مقبولة.

- مفتاح هذه الاستراتيجية هو الحاجة لاستكمال العلاقات الثنائية القائمة (خاصة التحالف الأمريكى اليابانى) بترتيبات جديدة متعددة الأطراف، لضمان ألا تكون منظمة الآسيان زائد ثلاثة (والتى تستبعد منها الولايات المتحدة)، ليست هى اللاعب الوحيد، وأن القرار الرئيسى هو ما إذا كان سيتم إدماج إدخال الصين من البداية. وعلى سبيل المثال، تحويل محادثات الأطراف الستة حول البرنامج النووى لكوريا الشمالية، إلى منظمة دائمة من خمس دول لتوفير منتدى على نمط OSCE، لمناقشة مشاكل الأمن الإقليمى، أو إقامة منظمة للدول الديمقراطية، تركز على الحكم الصالح، وعلى مؤسسة أمريكية يابانية للتجارة الحرة، يمكن لها فى يوم ما أن تضم إليها الصين. لكنها تكون فى نفس الوقت حاجزا إزاء صين عدوانية، ويقترح التقرير أن يتم كل من الهدفين فى نفس الوقت.
- قد يكون من التوهم، الكلام عن المركزية فى آسيا، بينما الولايات المتحدة ضالعة تماما فى حرب مع مقاومة ساخنة فى العراق. وعلى أية حال فإن من الوسائل التى يمكن التفكير فيها بشأن هذه التوصية، هى النظر إلى العراق كخطر قريب الأجل، أما فى

آسيا فإنه يمثل تحديا طويل الأجل. وبمعنى آخر يجب على الولايات المتحدة أن تتحرك نحو اســتراتيجية عالمية مركزها آسيا، لكن قبل هذا، عليها أولا التعامل مع التحديات الأمنية فى الشرق الأوسط.

- إن الولايات المتحدة قد هيجت عش الدبابير بغزو العراق، والتعامل بعد الغزو بالطريقة التى ســلكتها، وما ثبت من أن القوة العســكرية ليســت الأداة المناســبة لتغيير الشرق الأوســط. وعموما فقد صار واضحا أن نتائج الفشل فى العراق، الذى تواجهه أمريكا الآن، يمكن أن تبرهن على أنه أمر كارثى، وأنه يقود إلى مزيد من الخسائر الأمريكية، كما أن وجود دولة فاشــلة فى مناطق الســنة يمكن أن يمثل نقطة انطلاق للإرهاب، أو لحرب أهلية، يمكن أن تجر إليهــا دولا مجاورة، ونقصان مكانة أمريكا، ومصداقيتها، واحتمال حدوث دورة أخرى من العزلة لدى الرأى العام الأمريكى، واســتمرار انشــغال الولايات المتحدة بالشــرق الأوسط. وهناك إجابتان واضحتان كلتاهما ليست سهلة: أن تتحرك أمريكا ببطء شديد نحو تبنى استراتيجية، تتخلى عن هدف قيام حكومة عملية ومستقرة، وأن تكون واعية لعدم السماح بأى تسامح مع العدو.
- إن الحرب ضد الإرهاب هى حملة عالمية لمكافحته، وليست صدام حضارات أو صراعا تقليديا، والهدف هو القضاء تماما على مركز وقلب الإرهاب، وفى نفس الوقت استئصال أنصاره المحتملين، عن طريق معركة كسب العقول والقلوب، وليس عن طريق شن حرب ضد عدو شــمولى، مثلما كان الحال فى الحربين العالميتــين. وإن مركز الجاذبية لهذا الصراع هو فى الشرق الأوسط، لكن أوروبا الغربية هى أيضا ميدان معركة، يجرى فيها إدماج المسلمين الذين لم يتأثروا بدعاوى الإرهاب.
- إن استخدام القوة الوقائية والاستباقية ضد الإرهابيين، يعتبر أداة ضرورية فى الحملة العالمية، لكن يجب استخدامها بالتمييز بين من تستهدفهم، وببذل جهد ملموس لتطوير وســائل للرقابة الداخليــة، لنضمن أن المعلومات التى نعتمد عليها ســلمية. فالتكاليف المبنية على خطأ فى المعلومات، كما أثبتت تجربة العراق، تكون باهظة جدا.

كما أن اســتخدام القــوة ضد دول مارقة هو أمر مختلف تمامــا. وربما يكون للإجراء الوقائــى نتائج غير متوقعة، يمكن أن تحــدث، بينما كانت الولايات المتحدة تحاول منع حدوثها (على سبيل المثال أسلحة الدمار الشامل، وانتشارها).

- أظهر العقد الماضى أن ما يجرى داخل دول يمثل أهمية للولايات المتحدة، لأنه يسمح بوجود إرهاب كارثى، وانتشار أسلحة دمار شامل، واعتداء إقليمى، وعدم استقرار إقليمى، وانتهاكات جماعية لحقوق الإنسان. كما أنه يظهر أن الولايات المتحدة غير مجهزة للتأثير على التطورات الداخلية فى دول منافسة أو عدو، لأن الدول الأخرى لديها شكوك فى دوافع الولايات المتحدة تسبب محدودية الاعتماد أساسا على القوة العسكرية. وإن اختبار هذه الدائرة هو شىء ضرورى وخطوة حاسمة إذا ما كانت الولايات المتحدة سوف تعالج بالصورة المناسبة التحديات الأمنية للقرن الحادى والعشرين. وهو العلاج المتضمن تحويل أدوات ممارسة العنف الكبيرة إلى لاعبين صغار. ويجب على الولايات المتحدة أن تقود المجتمع الدولى لتطوير مؤسسات دولية لتزاول نشاطها داخل دول بدون استخدام القوة، والتأثير على التطورات الجارية فيها فى اتجاه إيجابى. وتضم هذه المؤسسات مجتمع الديمقراطيات، الذى يمكن أن يقدم موارد ومهارات يعتمد عليها فى التصدى للمشاكل، ويمكن أن يعفى أمريكا من أن تلعب هذا الدور وحدها، ويظهر أن الحكم الصالح ليس مشروعا أمريكيا، لكنه شكل مقبول على أوسع نطاق كخطوة نحو التحديث.
- إن الأمريكيين لديهم ميل للنظر إلى التعددية كمرادف للأمم المتحدة. ومن المهم تقدير قيمة الوسائل التعددية المتاحة للولايات المتحدة، التى تمكنها من جعل الآخرين يقفون مع قضيتها، وإضفاء المشروعية على قوتها، وخلق نظام دولى ينعم بالسلام والرخاء والعدل نسبيا.

وهذه الوسائل ستثبت أهميتها المتزايدة فى التعامل مع الصين، وفى العمل على استقرار الدول الفاشلة والمارقة، وفى إعادة بناء النظام الغربى، مادامت الولايات المتحدة لديها ثقة فى استخدامها، كما يجب أن تنظر الولايات المتحدة وشركاؤها، إلى الوسائل اللازمة لتجديد وتبنى، وتوسيع المؤسسات متعددة الأطراف، لمواجهة الحقائق الجديدة، فى القرن الحادى والعشرين.

مجموعة عمل حول أمن الدولة والتهديدات المتنقلة
رئيس المجموعة : بيتر بيرجن ولورى جاريت

ملخص إجرائى :

من أجل فهم ما تواجهه الولايات المتحدة من تهديدات فى القرن الحادى والعشـــرين، ينبغى على الولايات المتحدة أن تضع أعينها على التهديدات التى تشـــترك فيها مع الدول الأخـــرى، إلى جانب التهديدات التقليدية، على أســـاس أن كلتيهما لديه خاصية إشـــاعة الارتباك الخطير لحياتنا فى الداخل.

ومن بين العديد من التهديدات المتنقلة فى عالم اليوم، هناك الإرهاب العالمى التقليدى، والإرهاب الذى يســـتحوذ على أسلحة دمار شامل، (خاصة الأسلحة النووية والبيولوجية) والأمراض شـــديدة الخطورة، واعتماد الولايات المتحدة على البترول الذى يتطلب اهتماما مكثفا ومســـتمرا للأمن القومى من الولايات المتحدة. ومازالت إجراءات التعامل الوطنية، والمشتركة مع دول أخرى تجاه هذه الأمور غير كافية.

وللتصدى لهذه المشـــاكل الأربع الرئيســـية، فإن صناع السياســـة يجب أن يســـعوا إلى إقامة مؤسســـة على أوســـع مدى من المشـــاركة داخل الولايات المتحدة، وفى دول أخرى، ومع النظام الدولى عامة. ولما كانت التهديدات غير التقليدية والمتنقلة كما ســـوف يتســـع تأثيرها على السياســـة الخارجية والأمن القومى للولايـــات المتحدة عبر هذا القرن، فإن مجموعة العمل هذه والمختصة بهذا الموضوع، كانت لها أهميتها فى تقرير برينستون بشأن أهـــداف الأمن القومى الخاصة بدعم وتحديث المفهوم الأصلى للأمن القومى الأمريكى. وكانت الاســـتراتيجية الجديدة للأمن القومى للولايات المتحدة التى أعلنها البيت الأبيض فى ســـبتمبر ٢٠٠٢، قد اعترفت بأن الرد الفعال على ما حدث يوم ١١ ســـبتمبر ٢٠٠١، يحتاج بناء تصور أمنى جديد ودائم، يعترف بالتهديدات التى لا تســـيطر عليها بالضرورة أو تساندها دول.

وحتى يمكن تعريف أخطر التهديدات، فإن مجموعة العمل قد اعترضت على التوصيفات والتعريفات التقليدية للأمن القومى للولايات المتحدة، والتى كانت تركز تاريخيا وأساسيا على التهديدات العسكرية، ثم تخضع للتحليل عددا من التهديدات التى تشترك فيها مع دول أخرى، مثل الإرهاب، وتدهور البيئة، والأمراض المعدية، وتهريب المخدرات، وندرة الموارد، والكوارث الطبيعية. وكانت التوصيفات التقليدية للأمن القومى للولايات المتحدة قد ركزت بشكل محدد على احتمال حدوث هجوم عنيف، من جانب دول أخرى على الولايات المتحدة، ومواطنيها، ومصالحها فى الخارج.

وهذا المعيار لقياس العنف، لا يتيح فرصة للتهديدات، التى نشترك فيها مع دول أخرى، حتى لو كانت تهديدات عنف من جانب جهات ليست دولا مثل الإرهابيين، لا تعتبر مشاكل للأمن القومى. وبدون وجود إطار يحتوى مقاييس العنف، فإن التهديدات المشتركة مع دول أخرى، لا يمكن اعتبارها مشاكل أمن قومى. وعلى العكس من ذلك فإن التهديدات الخطيرة التى لا تنشأ عن القوة العسكرية، أو عن تصرفات دول أخرى، يمكن اعتبارها مشاكل أمنية، وعلى سبيل المثال فإن إستراتيجيات الأمن القومى التى تمارسها السلطة التنفيذية، قد تم توصيف هويتها بشكل متزايد منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، بوصف كثير من المشكلات المشتركة مع دول أخرى كقضايا أمن قومى.

إن استكشاف الفجوة بين الآطر التقليدية للأمن القومى وبين التفكير الجديد بشأن الأمن القومى يمثل حقل ألغام وورطة كبيرة، وإن حقل الألغام هذا يتواجد لأن الانتقال من المفاهيم التقليدية للأمن القومى للولايات المتحدة إلى تقييم التهديدات المشتركة مع دول أخرى، مازال يمثل مسألة جدلية مختلفا عليها، ومثيرة للشكوك أو للعداء، وإن إدماج تهديدات الإرهاب المشتركة مع دول أخرى فى معايير العنف قد زاد من صعوبة الإدعاء بأن التهديدات المشتركة، مثل الأمراض المعدية، أو ندرة الموارد، هى مشاكل أمنية، أما الورطة فقد نتجت عن تشتت المواقف غير التقليدية، فى التعامل مع الأمن القومى، وتحولها إلى مواقف متعددة ليس من السهل التوفيق بينها، بالإضافة إلى ذلك فإن المفاهيم الواسعة للأمن القومى عادة ما تفشل فى تقديم مقاييس تقود نحو تحديد ما إذا كانت تهديدات مشتركة مع دول أخرى تمثل تهديدا للأمن القومى وتحديا للسياسة الخارجية للدولة.

إن التحديات التى جاءت من حقل الألغام ومن الورطة تتطلب دراســة حاسمة لما تقوم سياسات الأمن القومى بحمايته.

وكان تعريــف جورج كينان للأمن القومى بوصفه القدرة المســتمرة للدولة، فى متابعة تطويــر حياتها الداخلية، بــدون تدخل خطير، أو تهديد بالتدخل مــن قوى أجنبية، هذا التعريــف قدأصبح نقطة البداية فــى مداولات حول معنى الأمــن القومى. وعموما فإن كل من التهديدات المشــتركة مــع دول أخرى، وكذلك العولمة، قد دفعــت مجموعة العمل لتوســيع قائمة مصادر التدخل الخطير فى الحياة الداخلية، بعيدا عــن الــدول المنافســة كمصــادر تهديد.

إن سياســة الأمن القومى للولايات المتحدة تعمل من أجل ضمان الصالح العام بشــكل رئيسى، وهذا هو لب العقد الاجتماعى بين الشعب وحكومته: بما فى ذلك الرخاء الاقتصادى، واســتمرارية الحكم، وثبات القيم، والقدرة العســكرية، ورفاهية السكان، وسلامة أراضى الدولة. ويعتبر المناخ الذى يؤثر على إنتاج هذه الأساسيات التى تمثل الصالح العام مسألة حاســمة. ويجب على الولايات المتحدة أن تفهم إلى أى مدى يختلف إطار مكونات الصالح العام فى القرن الحادى والعشرين، عنه فى فترة الحرب الباردة. فلقد أفسحت ديناميكية السياسات الدولية لفترة الحرب الباردة، المجال إلى شبكة فوضى العولمة.

وليــس من المحتمل فى القرن الحادى والعشــرين، أن تواجــه الولايات المتحدة تهديدا لوجودهــا من دولة أخرى، بنفــس الطريقة التى كان يمثلها الاتحاد الســوفيتى فى أثناء الحرب الباردة، لكن الولايات المتحدة تواجه تهديدا تدميريا فى صورة إرهاب نووى وفوق ذلــك فإن شــبكة الإرهاب، تعرض كل جانب مــن جوانب عمل الولايــات المتحدة داخليا وخارجيا، للتأثر بالتهديدات المشتركة مع دول أخرى. وهذا يخلق احتمال حدوث تهديدات خارجية خطيرة، تسبب أضرارا مباشرة وغير مباشرة، للصالح العام يقع فى قلب سياسة الأمن القومى.

وحتى يمكن تحديد أى من التهديدات المشتركة مع الآخرين يمكن احتواؤه، بما فى ذلك احتمــال أن تحدث أضرار غير عادية للولايات المتحدة، فإنه يجب على صناع السياســة، أن يضعوا فى اعتبارهم، عناصر مثل مدى التأثير المادى والنفســى المباشر لهذا التهديد،

وســرعته وقدرتــه على الحركة، واســتمرارية التهديد وأثره، وكفاءة وقدرة وســائل الرد عليه، وأن تطبيق هذه المعايير على المدى الواســع للتهديدات المشــتركة مع الآخرين، يمثل فى عالم اليوم الإرهاب التقليدى العالمى، والإرهاب المجهز بأســلحة دمار شــامل، خاصة النووية والبيولوجية والأمراض المعدية شــديدة الخطــورة، واعتماد الولايات المتحدة على البتــرول، كل ذلــك يتطلب اهتماما بالغا مــن الأمن القومى للولايــات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين.

وحتى فى حالة تحديد هذه القائمة من التهديدات الأساسية فإن الولايات المتحدة، يجب أن تعترف، بأن طبيعة شــبكة الفوضى، وتعقيد التهديدات المشتركة مع الآخرين، يعنى أن انتشار هذه التهديدات يعتبر مسألة جوهرية، تتطلب تنسيقا وثيقا بين السياسة الخارجية والأمن القومى. وفى النهاية فإن التهديدات التى تشكلها مصادر التهديد المشتركة مع دول أخرى، تظهر الحاجة لاهتمام على أعلى مســتوى بعدم ملاءمة الإجراءات الحالية داخل الدولة، أو بالمشــاركة مع دول أخرى، فى التصدى لهذه القضايا، ولإقامة مؤسسة متعددة الأدوار داخل الولايات المتحدة وداخل دول أخرى، وفى النظام الدولى بشكل عام.

مجموعة العمل حول الاقتصاد والأمن القومى :
برئاسة آدم بوسين ودانييل تارولو

ملخص إجرائى :

إن دمج سياسات الاقتصاد والأمن القومى يعتبر مهما جدا لمصالح الولايات المتحدة، لثلاثة أسباب : السبب الأول أن التوجهات الاقتصادية والديموغرافية تحول بشكل تدريجى، ولكن مطرد الوزن الجيوبوليتيكى للقوة، فى اتجاه آسيا وبعيدا عن أوروبا، وأن الولايات المتحدة يجب أن تستعد للتأثيرات الأمنية لهذا التحول.

السبب الثانى العلاقات الاقتصادية بين الدول تحدد بشكل متزايد نغمة وعمق هذه العلاقة.

السبب الثالث أن كلا من القدرة العسكرية للدولة ورفاهية مواطنيها تعتمد على الاداء الاقتصادى للدولة. وبالرغم من الأسباب التى تفرض هذا الدمج للسياسات، فإن صناع السياسة فى الولايات المتحدة، قد وجدوا صعوبة فى تحقيق ذلك سواء من ناحية المفهوم النظرى أو التطبيق العملى. وحتى الآن فإن النجاح أو الفشل لكل من هذين المجالين، من مجالات السياسة، يعزز بسهولة ويدفع إلى الأمام، التطورات فى كل منهما. ويعتبرالدور القيادى الأمريكى، والنظام الاقتصادى الدولى، ومعالجة مسالة الصعود الاقتصادى للصين، والتكيف مع تحول القوة من أوروبا إلى آسيا، مسائل أساسية لتحقيق أهداف أمريكا، فى كل من الاقتصاد والأمن القومى، وستكون للولايات المتحدة قدرة أكبر على تحقيق هذه الأهداف، لو تم فهم الارتباط بين الاقتصاد والأمن القومى.

الفكر الحالى بشأن الاقتصاد والأمن القومى

تحتوى الحكمة التقليدية بخصوص السياسة الاقتصادية والأمن القومى، افتراضات مشروعة وتصورات مهمة، صحيح أن الحكمة التقليدية تعترف بأن العولمة تزيد من قدرات الولايات المتحدة، ومن تعرضها للتهديدات فى نفس الوقت، وتعترف بأن قدرة الولايات المتحدة على التحكم فى انتقال التكنولوجيا، هى قدرة محدودة للغاية، وتعترف أيضا بأن أخطاء السياسة الاقتصادية فى الداخل والخارج، يمكن أن تقوض بسرعة الأمن الأمريكى.

وفى نفس الوقت مازالت هناك تصورات خاطئة ومنتشرة بين صناع السياسة الأمريكيين، ترى أن النمو السريع والنسبى للاقتصاد فى دول أخرى يهدد الولايات المتحدة. وأن عملية النمو الاقتصادى المتدرجة فى الخارج تعزز من الأمن الأمريكى. وأن العولمة تجعل الاقتصاد الأمريكى معرضا بشكل كبير للتأثر بسياسات دول أخرى، وأن العولمة تزيد من فاعلية العقوبات الاقتصادية، والرقابة على الصادرات وأن القدرات الاقتصادية للدول تتغير بسرعة، وأن كل هذه الافتراضات خاطئة.

تحديات رئيسية :

تواجه الولايات المتحدة خمسة تحديات رئيسية، متعلقة بالسياسة الاقتصادية الدولية. الأول أن الولايات المتحدة تحتاج دمج السياسة الاقتصادية، وسياسية الأمن القومى من الناحية الإستراتيجية. وبالرغم من أن نهاية الحرب الباردة قد زادت من أهمية السياسة الاقتصادية الدولية كوسيلة من إدارة الدولة، فإن الولايات المتحدة ليس لها اليوم وضع اقتصادى مسيطر، تستطيع منه تحقيق أهداف سياستها الخارجية، مثل الوضع الذى كانت تتمتع به فى الفترة التى أعقبت مباشرة الحرب العالمية الثانية. وأكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة تواجه نظاما اقتصاديا مضطربا، مع ظهور مجموعة من الأعباء مثل الإرهاب. ومع القيود التى تقع على الأدوات الاقتصادية، فى الوقت الذى يزداد فيه الطلب

على هذه الأدوات، يكون من الأمور الجوهرية بالنسبة للحكومة التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسات الأمن القومى.

الثانى : ينبغى على الولايات المتحدة أن تجرى هذا الدمج فى إطار مناخ اقتصادى متعدد الأطراف، مع مجموعة من الخصائص المبتكرة. فإن ظهور نظام اقتصادى متعدد الأطراف، يميزه إدخال دول على مستويات مختلفة من التنمية، وكذلك ما يحدث فى صعود آسيا، يضع الولايات المتحدة، وبشكل سريع، فوق أرض متغيرة. وفى مثل هذه البيئة، تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تضيف منافع لسياسة الأمن القومى مستمدة من سياسة اقتصادية ناجحة. والعكس صحيح، فإن الاقتصاديات متعددة الأطراف، تدعو لتركيز أكبر على الدبلوماسية، ولتخصيص أكبر للموارد لإدارة هذه العلاقة الاقتصادية المعقدة.

الثالث : بالنسبة للمجال الاقتصادى وكذلك لمجال الأمن فإن بروز الصين، سيكون أهم تحد للسياسة الخارجية الأمريكية فى العقود القادمة، فإن الولايات المتحدة لم تكن لها من قبل خبرة إدارة علاقة مع دولة يحتمل أن تمثل بالنسبة لها منافسا اقتصاديا وعسكريا رئيسيا، كما أن بروز الصين ينشأ عنه نوعية من المنازعات تختلف عن تلك التى واجهتها الولايات المتحدة فى علاقات اقتصادية مختلفة، وعلى سبيل المثال فإن كثيرا من أسباب القلق الناشئة، عن بروز الصين، مثل الضغوط على طلب الوظائف وأجور العمالة قليلة المهارة، وزيادة التنافس على امدادات الطاقة، كل هذه تقع خارج صلاحيات المؤسسات القائمة، ويمكن أيضا أن تنشأ مشاكل لو حدث ركود فى أداء الصين الاقتصادى، بل إن أى ركود معتدل يمكن أن يجعل الحكومة الصينية أقل رغبة فى تحديد معدل مناسب لسعر الفائدة، واتخاذ سياسات لتقليل نفوذ الجيش الصينى على السياسات الصينية.

الرابع : إن الدور القيادى الاقتصادى الدولى للولايات المتحدة، قد بدأ يتضاءل تدريجيا طوال ربع القرن الأخير، وهذا التضاؤل كان له تأثيران ضاران على الوضع الدولى العام لأمريكا :

١ - خفض التأثيرات الإيجابية الناتجة عن الدور القيادى الاقتصادى الأمريكى على النفوذ السياسى للولايات المتحدة.

٢ - إن دولا اخرى قد اكتسبت فرصا وحوافز لملء الفراغ القيادى، بالقيام بمبادرات إقليمية أو محلية، أو تقديم نفسها كنموذج مناسب، فى مواجهة السياسات الأمريكية، وفى النهاية فإن التحول البطىء والمطرد فى النفوذ الاقتصادى من أوروبا إلى آسيا، سيجعل الولايات المتحدة تواجه أحد موقفين فى ربع القرن القادم :

الخامس : أنه ربما لن تكون هناك قوة اقتصادية أخرى يمكن للولايات المتحدة أن تتعاون معها لمتابعة تنفيذ أجندة اقتصادية عالمية إيجابية، أو حتى المحافظة على الإطار الدولى الحالى متعدد الأطراف أو ـ ربما توجد قوة اقتصادية سواء الصين بمفردها أو الصين التى تقود كتلة إقليمية آسيوية، تتكامل مع بعضها وبدون أن تكون لديها دوافع المشاركة مع الولايات المتحدة.

إعادة صياغة صناعة السياسة الخارجية الأمريكية
من أجل تكامل أكبر

إن مواجهة هذه التحديات تفرض على الولايات المتحدة دمج صناعة السياسة الاقتصادية، وسياسة الأمن القومى، على أسس دائمة. وسوف تؤدى إلى الاعتراف بأن المصالح الاقتصادية تمثل مصالح أمن قومى مهمة، والتكامل فى إدارة الاشخاص والوكالات المسئولة عن القرارات السياسية، وليس الفصل بينها وإجراء عملية تقييم منتظم للاقتصاد وللتكاليف المرتبطة بالإجراءات المقترحة للسياسة الخارجية. ومثل هذا الالتزام مطلوب من صناع السياسة الخارجية بأكثر مما هو مطلوب من أى أجهزة مرتبطة بالسياسة الخارجية. كما يجب على الولايات المتحدة أن تمارس دورا قياديا أكبر، فى النظام الاقتصادى متعدد الأطراف، فى نفس الوقت الذى تمارس فيه عملها داخل مؤسساتها.

ومن الناحية الاستراتيجية ينبغى أن تعمل الولايات المتحدة على صياغة سياسات تعتمد على مبادئ تحقق تنمية، ونموا اقتصاديا مستمرا فى الأسواق الأخرى الصاعدة فى آسيا، وخصوصا فى الهند وفيتنام. وهذا هو مفتاح إدارة الصراع على النفوذ السياسى للصين. وفى نفس الوقت فإن العلاقة الاقتصادية مع الدول الأوروبية التى تعانى تراجعا نسبيا، يجب إدارتها بالشكل الذى يحافظ على العلاقة التبادلية التى تقوم أساسا على التعاون، وليس الاتجاه نحو التنافس، وإلا فإن الصين ستجد أمامها فرصة للعب بالعلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ليكون كل منهما ضد الآخر فى المجالات الاقتصادية والدبلوماسية.

كما أن العلاقة الأمريكية مع الدول النامية الأخرى حول العالم، ومع الدول الفاشلة أو المحتلة، بصفة خاصة ينبغى أن تتضمن مكونات اقتصادية إيجابية. وحتى لا تظهر على الأقل الانقسامات التى تتكرر، والتى تجعل الصين والاتحاد الأوروبى أو حتى مصدرى البترول المعادين للولا يات المتحدة، مثل حكومتى إيران وفنزويلا، فى الوقت الحالى، هم

الذين يعملون من أجل صالح الآخرين، بينما الولايات المتحدة هى على النقيض منهم.

إن المطلوب هو أكثر من النمو الاقتصادى المناسب للمحافظة على القدرة طويلة الأجل للتمتــع بالقيادة الاقتصادية والتكنولوجية، وأيضا بالمــوارد الكافية لصيانة مصالح الأمن القومــى الأمريكى، وينبغى علــى الولايات المتحدة فى الداخل تصحيح سياســاتها المالية غير المســئولة، وتخصيص مقدار كاف من مواردنا العامة المحدودة لتوفير أمن اقتصادى مناسب للعمال الأمريكيين، لتأكيد حدوث تكامل اقتصادى عالمى وسياسى عادل، وتخفيف القيود التى فرضت بعد الحادى عشــر من ســبتمبر على الزوار الأجانب، خاصة الطلاب الذين يدرســون فى المجالات التقنية، واستحداث أساليب جديدة بدلا من الممارسات التى تقادمت فى التعليم والتدريب والأبحاث والتنمية.

مجموعة العمل حول التنمية وإعادة البناء
برئاسة فريدريك باترون ومايكل فرومان

ملخص إجرائى :

عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ظهر فى الولايات المتحدة توافق قوى ولكنه ليس عليه إجماع من الحزبين، يقول إن الدول الضعيفة والمجتمعات التى تمزقها الحروب، يمكن أن تمثل تهديدا مباشـــرا للأمن القومى الأمريكى، ولذلك فإن الرد على هذه المشكلة يأتى من وضع إعادة البناء والتنمية فى مركزية السياســـة الأمريكية. وتمثل التحديات العديدة لجهود إعادة البناء الجارية فى العراق، وأفغانســـتان، أهمية تطبيق الدروس المســـتخلصة من هذه التجارب، لإعادة صياغة سياسات الولايات المتحدة بالنسبة لإعادة البناء والتنمية التى ســـوف تكســـب أصدقاء جددا للولايات المتحدة، وتدعم قدرة أمريكا، والتأثير على الأحداث فى الخارج.

ويجـــب على الولايات المتحدة أن تعترف بتقديم المســـاعدة لما يســـاعد الأمن القومى، فـــإن الفقر يزيد احتمالات الحـــرب الأهلية، وإنهيار الدولة، وقيام الحكم الاســـتبدادى، وكـــوارث البيئة، والأمراض الوبائية. وكلها يمكن أن تهـــدد الأمن الأمريكى، وإن الارتباط بين تحديات إعادة التعمير والتنمية وبين الأمن القومى يعتبر منطقيا.

إن إعادة التعمير والتنمية هى أداة أساســـية لتعزيز قدرة الولايات المتحدة على القيادة فـــى العالم. ذلك أن قدراتها على التخفيف من هـــذه التهديدات التى تنبع من الفقر ومن الدول الفاشلة، وتحقيق الرفاهية، ومواجهة العداء للولايات المتحدة، يجعلها عناصر حيوية للأمن القومى للولايات المتحدة. وإذا تمت ممارسة هذه المبادرات بشكل فعال فإنها تكون سببا فى منع الأزمات.

إن الولايـــات المتحدة بمواردها الهائلة وقدراتها العســـكرية التـــى لا مثيل لها، وقيمها الديموقراطية، عليها مسئولية فريدة فى قيادة مبادرات التنمية وإعادة البناء. وإن التصدى

للمشكلات العديدة التى تظهر، يحتاج إلى قوة مؤسسية ومالية وقدرات بشرية، لا تستطيع دول كثيرة توفيرها بدون مشاركة الولايات المتحدة.

تحديد الأولويات :

يجب أن تركز الولايات المتحدة فى مشاركتها فى التنمية على مراعاة البناء على حالات تعتبــر حيوية للمصالح الوطنيـــة الأمريكية، ويجب تقييمها على أســـاس ما هو ضرورى للنجاح. ولقد كان من الأمور المتكررة من قبل أن تكون ممارســـة التنمية وإعادة البناء على أســـاس كل حالة على حدة، وعلى أساس رد الفعل وبشكل أيديولوجى، وكل هذا كان يحد من تأثيره.

إن الســـلوك الاســـتراتيجى يجب أن يتحرك بدافع من مبدأين : ضرورة أن تشـــارك الولايات المتحدة فى أماكن قليلة، والعمل على مشكلات قليلة. ولكن بكثافة وكفاءة أكبر. ويجب أن تركز مواردها فى الأماكن التى تمثل تهديدات رئيسية للأمن الأمريكى. وتوفير فـــرص تضمن النجاح أو تمثل ســـلوكيات أخلاقية فى العمل، تتفق مـــع القيم الأمريكية. وأن تركز الولايات المتحدة فى هذه الأماكن على دعم حكم القانون والحرية الشـــخصية، والحكم الديمقراطى، وتوســـيع فرص التعليم للنســـاء والشـــباب، وبناء الطاقات الصحية العامـــة لمواجهـــة الأمراض والكـــوارث وأن يصاحب هذا التركيز تصعيـــد الجهود لقياس التأثيـــر الذى أحدثته المبـــادرات الأمريكية، بحيث يخصص الدولار وحـــده للبرامج التى تحقق نتائج.

ويجـــب أن تزيد الولايات المتحدة من جهودها ومواردها مفضلة المناطق التى تشـــارك فـــى هذه الجهود. وأن تقوى الأطراف المحلية التى تشـــاركها هذا الدور. وأن ينظر صناع السياســـة الخارجية الأمريكية باهتمام وفى كل حالة للنتائـــج المحتملة لتصرفها وحدها منفردة، أو تصرفها فى إطار متعدد الأطراف، مع شـــركاء لديهم موارد وخبرة قيمة، مثل الاتحاد الأوروبى واليابان والأمم المتحدة.

زيادة الفاعلية :

تســـتطيع الولايات المتحدة زيادة فاعلية جهودها للتنمية وإعادة البناء، بإنشـــاء تكامل

أكبـــر بين الجهات العســكرية والمدنية، وكذلك بين مختلف الــوكالات الحكومية. وتحتاج التحديات متعددة الأبعاد ردودا تكاملية، وعلى الحكومة أن تنشــئ منصب مستشــار ثان للأمــن القومى، مهمتـــه التنمية وإعادة البناء، وذلك لتحســين التعــاون، وإيجاد خطوط واضحة للسلطات المسئولة. وأن منصب مستشار إعادة البناء والتنمية سوف يزداد تطورا وسيتطلب اهتماما بالغا وتفرغا تاما على أعلى مستوى.

وينبغــى على الولايات المتحدة أن تخصص موارد مالية تعطى صناع السياســة المرونة لتحويل الاعتمادات المالية بسرعة من برنامج لآخر.

ويجب أن تســتخدم الحكومة بعضا من هذه الاعتمادات لإيجاد فرق متكاملة ومتنقلة من الأشخاص المدربين جيدا، عسكريين ومدنيين. بمن فيهم ضباط شرطة ورجال شرطة وقضاة ومحامون وحراس سجون وشخصيات مهمتها التنظيم فى المجتمع.

حشد التأييد العام :

إن تخصيص موارد كبيرة لإبراز النجاح سيزيد من تأييد الرأى العام الأمريكى لخطط التنمية وإعادة البناء. ويجب على الحكومة من أجل إنشاء مؤسسة داخلية دائمة أن تحدد بوضوح أهمية إعــادة البناء والتنمية لمصالح الأمن القومــى الأمريكى، وتطوير الأهداف والاســتراتيجيات، التى تجعل المشــاركة الأمريكية أكثر تأثيرا وتركيزا، وتحســين الإدارة الحكومية والتنسيق والاســتعداد المالى وإبلاغ الشعب الأمريكى بالنتائج الإيجابية لجهود التنمية وإعادة البناء.

مجموعة العمل حول المواقف المضادة لأمريكا
برئاسة : تود ليندبرج وسوزان نوسل

ملخص إجرائى :

تظهر استطلاعات الرأى العام أن الشعور المضاد Anti – Americanism قد تصاعد بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الأخيرة فى معظم دول العالم. وعلى الأخص ما ظهر من أن النظرة السلبية للولايات المتحدة فى الدول الغربية تنتشر بدرجة شديدة بين الشباب. وبينما عملت سياسات الرئيس بوش على إطلاق مواقف سلبية، فإن مشكلة صورة أمريكا، أصبحت أضخم بشكل متزايد من حكومة بوش.

وتحت عنوان المعاداة لأمريكا، توجد نوعيات مختلفة من الدوافع، والمواقف، والانتقادات المتنوعة للولايات المتحدة. وحسب وصف روبرت كيوشين وبيتر كاتزينسين، فإن هذه الأشكال من المعاداة للولايات المتحدة تتضمن : معاداة ليبرالية للولايات المتحدة، ما نتج من إحباط واستياء من فشل أمريكا فى التصرف وفق قيمها التى تنادى بها، معاداه للأمريكيين من منطلق السيادة الوطنية، معاداة للأمريكيين من منطلق التطرف، انعكاسات المعارضة لتعدى القوة العظمى على السيادة الوطنية، والتى تنظر كل منها إلى كل شكل من أشكال النفوذ الأمريكى، باعتباره شيئا خبيثا، ثقافة النخبة فى معاداة الأمريكيين، والتى تعتبر الأمريكيين والثقافة الأمريكية غباء وفظاظة، والمعاداة لأمريكا كتراث تتصل جذوره بالاستياء من أخطاء تاريخية. وهذه النوعيات المختلفة من مشاعر المعاداة لأمريكا تتداخل فى بعضها، لتظهر هذه المواقف تجاه الولايات المتحدة بين أبناء أى شعب.

تأثيرات المعاداة لأمريكا :

تمثل عدة تأثيرات محتملة للمعاداة لأمريكا قلقا بالغا :

١ – المعاداة لأمريكا يمكن أن تغذى الإرهاب والعنف تجاه الولايات المتحدة.

٢ - المعاداة لأمريكا يمكن أن تضر بالمصالح التجارية الأمريكية فى الخارج.

٣ - المعـادة لأمريكا يمكن أن تضر بالمصالح السياسـية للولايـات المتحدة، بأن تزيد من صعوبة حشد التأييد لأهداف محددة للسياسة الأمريكية.

إن المعاداة لأمريكا يمكن أن تشعل العنف بتشجيع تجنيد إرهابيين، وجعل بعض الناس أكثر اسـتعدادا لإيواء ومسـاعدة الإرهابيين، وتقويض التعاون الدولى لمكافحة الإرهاب. والدليل على ذلك من الشـرق الأوسـط، تبدو المعاداة لأمريكا وهـى تلعب دورا مهما فى تجنيد بعض المشاركين فى حركات العنف الإرهابى، وفى اختيار آخرين للنشاط الإرهابى. وليس واضحا أن المعاداة لأمريكا قد قضت على الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب، لأن دولا كثيرة تجمعها المصلحة فى مكافحة الإرهاب.

وقد جرت مناقشات واسعة حول ما إذا كانت المعاداة لأمريكا قد أثرت بشكل كبير على المصالح الاقتصادية الأمريكية. ويشـعر بعض المديرين التنفيذيين للمؤسسـات التجارية بالقلـق البالغ. تجاه الأثـر الاقتصادى للمعاداة لأمريكا. وبينما لـم يظهر دليل متاح على حـدوث نتائج سـلبية ضخمة للمعاداة لأمريـكا، فإن هناك مؤشـرات على أن تصورات الشركات الأمريكية قد تأثرت بالمواقف تجاه الولايات المتحدة. وطبقا لذلك هناك احتمال ان التمسـك بمثل هذه التصورات السـلبية، لا يجعلنا نسـتبعد أنه سـوف يقوض النفوذ الاقتصادى الأمريكى.

وبالمثـل تظهر الأدلة أن المعاداة لأمريكا تضع النفوذ الأمريكى فى صـورة مشوشـة. فمن الصعوبة عزل الأثر السياسى للمعاداة لأمريكا عن باقى الآثار، وهو ما يعكس حقيقة أن السياسـات الخارجيـة لدول أخرى تحددهـا عوامل متعددة. فإن القـوة الاقتصادية والعسـكرية للولايات المتحدة، تعنى أن دولا أخرى قد تميل إلى التعاون مع واشـنطن رغم مواقـف العداء لأمريـكا فى هذه الدول. وبالرغم من ذلك هناك ما يشـير إلى أن العداء لأمريكا يثبط همة صناع السياسة الأمريكية، بما يجعل الولايات المتحدة تتراجع بدلا من المجازفة بمواقف تسبب رفضا محتملا.

وفـى بعض أجزاء العالم الإسـلامى بصفة خاصة، فإن انتشـار الحديث عن المعاداة لأمريكا يساعد على إشعال ثقافة معاداة التحديث، لأن كثيرا من نماذج التحديث مرتبطة

بالولايات المتحدة. كما أن المعاداة لامريكا قد أدت أيضا إلى مناخ نجحت فيه قوى أخرى، لا ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة، فى توسيع نفوذها السياسى والاقتصادى حول العالم. وعلى ذلك يمكن للمعاداة لأمريكا أن تتداخل فى مجال تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

الرد على المعاداة لأمريكا :

إن مكافحة المعاداة لأمريكا تعتبر حيوية لوقف استمرار تجنيد إرهابيين، وحماية الاقتصاد الأمريكى، وزيادة النفوذ السياسى والدبلوماسى للولايات المتحدة. ولما كانت المعاداة لأمريكا تسهم فى خلق هذه المشاكل، فإن هناك حاجة عاجلة لاتخاذ خطوات للرد عليها. وبينما تمت صياغة مقترحات جيدة حول إجراءات الدبلوماسية العامة، تمت كتابتها وتوزيعها، فإن حكومة بوش لم تكن قادرة على أن يكون لها تحرك مثابر وفعال لتنفيذ هذه الأفكار، وإظهار نتائج لها.

ومن الأمور المهمة أن يكلف شخص مسئول يتمتع بسلطات وبموارد كافية، بالمسئولية الواضحة عن صياغة استراتيجيات للرد على المعاداة لأمريكا. وينبغى أن يقود هذا المسئول جهدا حكوميا واسعا لخلق عملية تكاملية للدبلوماسية العامة، بتوفير التدريب فى مجالات الاتصالات، والثقافة، والدبلوماسية العامة، لكل شخص يخدم الولايات المتحدة فى الخارج. وهذا الجهد لا يمكن أن يكون محصورا. فى أعداد كوادر الدبلوماسية العامة، بدون تمتعهم بنفوذ سياسى مباشر. ولابد من دعم هذا الجهد بإنشاء جولات استماع منتظمة، يمكن فيها لممثلى جميع الوزارات الرئيسية مقابلة نظرائهم فى الخارج، وأيضا المنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين، والطلاب.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحول الولايات المتحدة جهودها للدبلوماسية العامة من اسلوب العلاقات العامة إلى أسلوب المبيعات. فبينما تتضمن العلاقات العامة استراتيجيات الاتصالات عبر طريق واحد، فإن أسلوب المبيعات يتطلب، بل يحتاج إلى تفهم ما الذى يحفز متلقى الرسالة لأن «يشترى» أو يمنع المتلقى من قبول أو احتضان الأفكار التى تعرض عليه. ويمكن للولايات المتحدة أن تحسن تفهمها للشعوب الأجنبية، وفعالية مبيعاتها

بلقـــاءات وجها لوجه، مع المجتمعات فى الخارج، وجذب المزيد من الأمريكيين المســـلمين للمشـــاركة فى جهود الدبلوماســـية العامة، وتقييم جهود الدبلوماسيين والعسكريين. بناء على ســـجل عملهم الدبلوماسى، والتوســـع فى تعليمهم اللغة العربية، وغيرها من اللغات الاســـتراتيجية. وتقديم منح دراسية لتشجيع الشباب الأمريكيين على الدراسة فى الشرق الأوسط.

مجموعة العمل على تقييم التهديد النسبى
برئاسة كريستوفر شايبا وهارولد فيفرسون وديفيد فيكتـور.

ملخص اجرائى :

تواجه الولايات المتحدة ثلاثة أنماط من التهديدات :

١ - تلك التى تواجه فيها هوية عميل للعدو. مثل حكومة أو جماعة إرهابية.

٢ - تلك التى تحدث تلقائيا، أو بدافع من سلوك إنسانى، لكن دون وازع من نية عدائية، مثل تغير المناخ، أو حرب نووية عارضة، أو ظهور أمراض.

٤ - تلك التى تنتج عن كوارث طبيعية مثل الزلازل أو سقوط نيزك.

التقييم العملى للتهديد :

ركـــزت معظم تقييمات التهديد، على التهديـــدات من الطبقة الأولى - تلك الناتجة عن عدو متربص. وهذه التقييمات اتجهت إلى التركيز الشديد على قدرات العدو بدون توجيه اهتمام متصل لدوافعه ونياته. وبدلا من ذلك يربط تقييم التهديد بين ثلاثة مبادئ تحليلية : قــدرات العدو، نيات العدو، الأهداف الأمريكية المعرضـــة للتهديد. وذلك لتوفير صورة كاملـــة لمصـــادر ونتائج الأفعال، التى تهدد المصالح الأمريكيـــة. مثل هذا التقييم يمكن أن يستخدم بفعالية لوضع أولويات ميزانيات واستراتيجية الأمن القومى.

وعلـــى الجانب العملـــى، فإن الحوافـــز البيروقراطية والتجارية، لهـــا تأثير قوى على التهديـــدات التـــى تعتبر خطيرة للولايـــات المتحدة. وتتضمن حوافز الـــوكالات الحكومية والقطاع الخاص، تعظيم صورة تهديدات معينة والتغاضى عن غيرها.

وهنـــاك عوامل أخرى تؤثر كذلك على رد الحكومات علـــى تقييم التهديدات. وأحيانا تتغاضـــى الحكومات عن التهديدات، التى تتضمن احتمالات ضئيلة لحدوثها، حتى عندما تكون العواقب كارثية، والتهديدات التى يســـتبعد تصور حدوثها، مثل احتمالات حدوث ما وقع فى الحادى عشر من سبتمبر، وذلك قبل وقوعه، باستخدام طائرات ركاب كقنابل.

ويمكن لتقييم التهديدات أن نتصور نتائج غير محددة الهوية وغير مرغوب فيها. وهذا الاحتمال يحدده التقييم البيولوجى الجارى حاليا فى الولايات المتحدة.

والنتائج التى تنشأ عن عدو حقيقى، إلى ظهور عدد كبير من العملاء فى الداخل، لديهم معرفة كيفية صناعة الجرائم، إلى خطر سباق تسلح مع دول أخرى لديها شكوك تجاه الولايات المتحدة.

ويتطلب العدد المتزايد من تهديدات الأمن القومى، اشتراك القطاع الخاص، خاصة فى مجال الأمن الداخلى، ولهذا ثلاثة عناصر عاجلة.

الأول : المعلومات والقدرات المطلوبة لفهم التهديدات والرد عليها، والتى لا توجد ضرورة لتُكلف بها الحكومة.

والثانى : وسائل التعامل مع التهديدات تتضمن عادة نفقات عالية، قد يحجم القطاع الخاص عن تحملها.

والثالث : إن وسائل تحليل التهديدات ومدى النجاح فيها، يميل إلى التفرقة بين المجالات العامة والخاصة. ومن أجل تقوية تعاون المجالين العام والخاص، فى تقييم التهديدات، يجب على الحكومة أن توفر صلاحيات أمنية لشخصيات مسئولة فى القطاع الخاص، وتخفف من إجراءات حرية تداول المعلومات والثقة فى الآخرين، وإنشاء قنوات اتصال سريعة بين المؤسسات الخاصة، والوكالات الأمنية الحكومية.

تحسين أساليب التقييم :

يتطلب التقييم المناسب لكثير من التهديدات الجديدة، مشاركة خبراء فى التدريب والتنظيم، من خارج الممارسات التقليدية لتقييم التهديدات. ومن أجل اختيار هذه الخبرة (المعرفة) تحتاج الولايات المتحدة، آلية تتميز بالكفاءة، لدفع التعاون عبر الوكالات الحكومية، والمشاركة من خارج الحكومة. مع المؤسسات العلمية والتجارية. وبإجراء استعراض للأمن القومى كل أربع سنوات، تشارك فيه كل الوكالات العاملة فى الأمن القومى، وبوضع تخطيط استراتيجى وتقييمى، فإن الحكومة يمكن أن تتخذ خطوة مهمة نحو التغلب على التقييمات البيروقراطية التقليدية. وفى نفس الوقت يمكن أن تشرك العلماء من خارج الحكومة بشكل أكثر فعالية، من خلال مؤسسات مثل الأكاديمية القومية للعلوم.

إن الخبرة التحليلية كانت قد برزت عقب مشروع الرئيس ايزنهاور الشمسى Solarium والذى يكلف فرقا من الخبراء، بالعمل من أجل اســتراتيجيات بديلة للأمن القومى، يمكن أن تضمن مراعاة التقييم وجهات النظر المتنافسة، ويجب ان يقوم التقييم على الاستخدام الكامل لأساليب علم الاجتماع، ويجب أن يشمل تقييم الثقة فى الوصول إلى النتائج.

مجموعة العمل حول السياسة الخارجية والبنـية التحتية والمؤسسات الدوليـة برئاسة جوزيف ناى وآن مارى سـلوتر

ملخص إجرائى :

تواجه الولايات المتحدة سلسلة متنوعة من التهديدات المتنقلة والناشئة من دول، تشمل الإرهاب التقليـدى، والكارثى، والأمراض الفتاكة، وانهيــارا ماليا عالميا، وصعود الصين، والاعتماد على حفنة مــن الدول للحصول على البترول. وهذه التهديدات بالرغم من أنها تختلــف عــن بعضها من حيث الأصل، فإنهــا حاليا تمثل تحديات للبنيــة التحتية للأمن القومى، وهى تتطلب إيجاد مؤسســات للأمن القومى، يمكنهــا : توفير، وتكامل، وتحليل كميات هائلة من المعلومات، وابتداع معرفة جديدة توفر لمن يطلبها، والعمل بشــكل فعال مع الغير، ومع الوكالات المختصة، والتواؤم المستمر مع الظروف المتغيرة، ونشر واستخدام القوة المادية والقوة الناعمة، والتعامل مع الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية بشكل منتظم، والمشــاركة الناجحة مع القطاع الخاص والجهات التى لا تعمل من أجل الربح. ومن أجل تحقيــق هذه القدرات، يجب على الولايات المتحدة تطوير المؤسســات الحكومية القائمة، وبناء قدرة أكبر داخل وخارج الحكومة.

تنظيم الحكومة من أجل عصر المعلومات :

إن التجميــع والإنتاج والتحليل والتوزيع الفعال للمعلومات، هو أمر أساســى لنجاح أى اســتراتيجية أمن قومى. ويجب أن تســتخدم الولايات المتحدة المعلومات بفعالية أكبر فى كافة قطاعات صناعة وتنفيذ القرار، من التخطيط إلى المتابعة، والتقييم.

وأول تحد فى مجال مواجهة التهديدات، هو تفهم ما نعلمه. وتحتاج الولايات المتحدة إلى شــبكة تجعل المعلومات متاحة للذين يحتاجونها، عندما يحتاجون إليها. وإن النموذج الأمثــل للتعــاون عبر الوكالات، هو مجموعة عمل تضم الــوكالات فى إطار واحد، والتى أنشــئت لمواجهة مشكلات محددة. واليوم فإن الحاجة قائمة لشبكات مستمرة فى العمل،

ولاقتسام المعلومات، والتعاون بين الأفراد الذين يعملون حول نفس المشاكل فى القطاعات المختلفة للحكومة.

التحـدى الثانى هـو إنتاج معرفة جديدة فعالة، وعلى كفـاءة عند الطلب. ويجب على الشـبكات الحكوميـة أن تفعل ما هو أكثر مـن نشر المعلومات. بل يجـب أن تنتج المعرفة بالسماح للمشاركين بالعمل معا فى حل المشاكل المشتركة.

وعلـى الحكومة من أجل تحقيق هذه الغاية، اسـتخدام أدوات الجيل الثانى من إدارة المعرفة، والتى كان القطاع الخاص قد طورها، وهذه الأدوات تركز على إنتاج المعرفة ودمج التكنولوجيا الجديدة، وتجديد تقنيات التعلم الجماعى. وتسـتطيع الحكومة أن تعالج هذا الموضـوع، ليس بتمكين الأفراد بالبحث عما يعرفه الآخـرون، بل بتزويدهم بالتكنولوجيا والخبرة العملية للحل المشترك للمشاكل.

المشاركة مع الحكومة :

تحتاج الولايات المتحدة إلى قدرات أكبر فى التنسـيق بين الوكالات، للتركيز على حل المشـاكل لتمكين المسـئولين العموميين، من العمل فى وقت واحد، مع نظرائهم الأجانب. وتحتاج المشـاركة مع الحكومة، إلى الانتقال من إطار تنظيمى مركز فى إدارات منفصلة، إلى نمط جديد يربط عمليا بين القطاعات المختلفة للحكومة بسرعة وفعالية.

وإن جهدا ناجحا لمواجهة تهديدات القرن الحادى والعشـرين، سوف يشرك فيه كافة قطاعات الحكومة، ليس فقط الوكالات الفيدرالية، ولجان الكونجرس، التى تدير وتشرف تقليديا على الشئون الخارجية. وحاليا فإن المسئوليات والقدرات المهمة للأمن القومى، بما فى ذلك مصادر القوة الناعمة، مشتتة على عشرات الوكالات، وبدون توجه وتنسيق مناسبين للجميع. وتحتاج الإدارة الفعالة لعمل الوكالات أسلوبا مشتركا فى التخطيط الاستراتيجى، ووضع الميزانية الحكومية، وتمويل آليات يمكنها المسـاعدة على تدفق الدولارات بسرعة، من برنامج إلى آخر، مع إشـراف أقوى من الكونجرس. وتحتاج الولايات المتحدة مقاييس أفضل، لتقييم نجاح سياساتها للأمن القومى، ويمكن أيضا الاستفادة من التكنولوجيا فى إدارة المعرفة الجديدة.

وتعنى المشـاركة مع الحكومـة كذلك، القوة المادية والقوة الناعمـة. والقوة المادية هى القـدرة على حصول المرء على ما يريده عـن طريق الإكراه أو بتقديم مكافأة، بينما القوة الناعمة هى القدرة على حصول المرء على ما يريد عن طريق إغراء الجاذبية. ويلزم على الولايـات المتحدة من أجل تكامل هذه الوسـائل المختلفة للقـوة، أن تكرس أكبر قدر من الاهتمام لدعم المكونات المدنية للبنية التحتية لأمنها القومى، مثلما تركز على تقوية قوتها العسـكرية. وإحدى الخطوات التى لها قيمتها فى هذا الشـأن هى إنشـاء وسائل للأمن القومى، تزود الشخصيات المدنية والعسكرية، بالحوافز للسعى لاكتساب الخبرة، والتعليم، والتدريب. وستكون المشاركة مع الحكومة قادرة على العمل مع المسئولين الأجانب بفعالية أكثر عن طريق الشبكات الحكومية. ويجب على الحكومة، أن تضمن أنها قد تم تنظيمها، بشكل يسمح لها بالمشاركة الكاملة فى هذه الشبكات، وأن تتمكن الشبكات القائمة فى كل المجالات، من تقوية الأمن الأمريكى.

المشاركة فى الإدارة :

ينبغـى على الولايات المتحدة مـن أجل تقوية قدرة وخبرة والتـزام قطاعات الأعمال الخاصـة، والمنظمـات التى لا تعمل من أجل الربح، ومراكـز البحوث Think Tanks. ويلزم على الحكومة أن تضمن أن تكون هذه المؤسسـات فعالة ومسئولة، وذلك عن طريق تشكيل مشاركة جديدة، وتنظيم المشاركة القائمة الآن، فى هذه المؤسسات.

ولا تسـتطيع الحكومـة وحدها مواجهـة التحديات العالمية، بالحجـم الذى تواجه به الولايات المتحدة. وتساعد المشاركة مع الشركات الخاصة والمنظمات التى لا تسعى للربح، على تمكين الحكومة من أن تحشد معا مواردها، ومهاراتها، ومعلوماتها. كما أن الحكومة ستسفيد من إنشاء مشاركة جديدة لأبحاث الأمن القومى، مع مراكز البحوث، والجامعات. وتتطلب المشـاركة فى الإدارة أن تسـهل الولايات المتحدة جهود الأفراد للانتقال من وإلى الحكومة فى أثناء دورة عملهم.

وإذا لــم تتم مراقبة هذه المشــاركة بعناية، فإن ذلك ســوف يضيع أمــوالا على دافع الضرائــب، ويقوض الأمــن القومى للولايات المتحدة. وعلى ذلــك يجب على الحكومة أن تشرك القطاع الخاص والمنظمات التى لا تسعى للربح، فى تطوير معايير ومستويات تنظم سلوكها فى المشاركة. وبإقامة هذه المؤشرات، فإن الكونجرس والرئيس يجب أن يضمنا أن تخدم مثل هذه الاتفاقات الصالح العام.



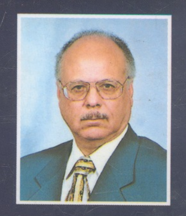
دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الغمرى، عاطف.
أمريكا فى عالم يتغير / عاطف الغمرى. ـ القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٩.
١٩٢ ص، ٢٤ سم.
تدمك: ٢٨٦٤ . ٩٧٧١٣
١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ الأحوال السياسية
٢ ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ باراك أوباما (٢٠٠٩ ـ ..)
أ ـ العنوان

٣٢٠.٩٧٣

رقم الإيداع ٢٣٤٦ / ٢٠٠٩
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 13 - 0386 - 4

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



هذا الكتاب

مؤلف هذا الكتاب، الكاتب الصحفى بالأهرام الأستاذ عاطف الغمرى، وعضو المجلس المصرى للشئون الخارجية، كان نائبا لرئيس التحرير، فمديرا لمكتب الأهرام فى لندن، ثم رئيسا لمكاتب الأهرام بالولايات المتحدة، وهو خبير فى الشئون الأمريكية.

وهذا الكتاب يقدم رؤية لأمريكا بعد انتهاء حكم جورج بوش، ويتعرض للتغيير الجارى فى الفكر السياسى للنخبة، والرأى العام، فى الولايات المتحدة، وللتحولات المهمة فى العالم، اللتين تشكلان معا، ملامح واتجاهات التغيير المتوقع فى سياسة أمريكا الخارجية، ودورها فى العالم فى القرن الحادى والعشرين الذى يخلف ما كان يعرف بالقرن الأمريكى.

ويتناول المعنى الذى رفعه أوباما وهو التغيير شعارا لعهده، والذى يعبر عن حركة أوسع سبقت أوباما ذاته، وبدأت ملامحها تظهر فى ... الثلاث الأخيرة، وظهرت فى دعوة لأكبر خبراء وصناع السياسة الخا... للاعتراف بأن التغيير يحتاج قفزة خلاقة فى الخيال السياسى ... تستوعب الواقع الجديد لعالم يتغير.

الناشر



مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

التوزيع فى الداخل والخارج:
الإدارة العامة للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة